

وَمِنْ شَرِّ مَا كُنَّا لَكُمْ بِهَذَا الْكِتَابِ أَنْ يُخَيَّرَ الْإِنْفِقُ فِيهِ وَاللَّهُ يَخْتَارُ

بِسْمِ اللَّهِ الْعَلِيِّ الْأَكْبَرِ قَدْ نَظِمَ الْكِتَابَ اللَّيْلُ بِالْجَوْهَرِ الْمُصْطَفَى
لَا بُدَّ مِنَ الدَّرِ الْمُنْتَقَى الْأَزْهَرِ

اعني

خِصَالُ صِلَةِ الْبُحْرِ

مَثَلَةٌ

الْعَالِمُ الْعَالِمَةُ الْخَبِيرُ الْفَهَامَةُ أَبُو إِدْرِيسَ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ أَبِي إِدْرِيسَ الْخَلِيلِ

بِأَمْرِ الْعَالِمِ الزَّيْنِيِّ وَلَدِنَا حَبِيبُ الرَّحْمَنِ خَانَ الشُّرَى إِلَى صَدْرِ الْفَضْلِ

فِي الْأَمْرِ الْمَذْهَبِيَّةِ وَامِيرُ طَبَقِ الْأَشَاعَةِ الْعَالِمِ

بَاهِتْ أَمْرُوْنَا الْحَكِيمُ غَالِي الْمَرْصُوفِ الْمُتَمِّمُ لِلْمَعَالِمِ وَالْمَوْضُوعِ

وَالْإِطَاعَةِ فِي النَّظَائِرِ وَالْوَاقِعَاتِ بِإِذْنِ اللَّهِ الْعَلِيِّ

او بين الكتب المذكورة فكل ما صدرت به بلفظ
 قيل او قالوا وان كان مقروناً بالاصح ونحوه فانه
 مرجوح بالنسبة الى ما ليس كذلك ومتى ذكرت الة
 ثنية من غير قرينة تدل على مرجعها فهو لا ييوسف
 ومحمدا ولما لم جهدا في التنبيه على الاصح ولا قوي
 وما هو المختار للفتوى وحيث اجتمع فيه الكتب
 المذكورة سميت ملتقى البحر ليوافق الاسم المسمى
 والله سبحانه اسئل ان يجعله خالصا لوجه الكريم
 وان ينفعني به يوم لا ينفع مال ولا بنون الا من اتى
 الله بقلب سليم

ارفقه حاشية
 منقده دى
 انها تفتح في
 حلة ومن حيث
 انها ترجع اليها
 تسمى من حيث
 والفرق بينهما
 ان الذين يفتون
 الى الله تعالى
 به ووقع الى
 يدعو الصالحين
 العقول الى
 قبول ما هو عند
 الرسول الملة
 نسبته الى النبي
 عليه السلام فقلت
 الى المختار
 جميع الاخر
 في كل الجين
 ونسب الى الام
 والماء على وزن
 صديق هو مقام
 في السماء



قال الله تعالى - يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ
فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ
وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ - ففرض الوضوء
غسل الأعضاء الثلاثة ومسح الرأس - والوجه ما بين
قصاص الشعر واسفل الذقن وشحمة الأذنين فيفرض
غسل ما بين العذار والأذن خلافاً للأبي يوسف والفقان
والكعبان يداً خلافاً في الغسل والمفروض في مسح الرأس
قد رابع وقيل يحزى وضع ثلاث أصابع ولو مد أصبعاً
أو أصبعين لا يحزى ويقرض مسح ربيع الخحية في رواية

والأصح مسح ما يلاقي البشرة وسنخه غسل اليدين الى
الرسغين ابتداءً والتسمية وقيل مستحبة والسواك
وغسل القدمين والآنف بمياه وتخليل اللحية بالأصابع
هو المختار وقيل هو في اللحية فضيلة عند الامام ومحمد
وتثليث الغسل والنية والترتيب لمنصوص استيعاب
الرأس بالمسح وقيل هذه الثلاثة مستحبة والولاء ومسح
الاذنين بماء الرأس ومستحبة التيامن ومسح الرقبة والمعاني
الناقضة له خروج شيء من احد السبيلين سوى ريح الفرج
او الذكروخر وجنيس من البدن ان سال بنفسه الى
ما يلحقه حكم التطهير والقيئ ملأ القم ولو طعاماً او ماءً
او مِرَّة او علقاً لا يُلغماً مطلقاً خلافاً لابي يوسف في الصاعد
من الجنون ويشترط في الدم المأثم والقيم مساواة البزاق
لا الملائخ خلافاً للمحمد وهو يعتبر اتحاد السبب لجميع ما قام
قليلاً قليلاً وابي يوسف اتحاد المجلس وما ليس حدثاً ليس
نجساً والجنون والسكر والانهاء وتهقمة بالغ في صلاة ذات
ركوع وسجود ومباشرة فاحشة خلافاً للمحمد ومنوم
مضطجع او متكئ او مستند الى ما لوازيل لسقط لانف مَر

قَائِمًا وَقَاعِدًا أَوْ رَاكِعًا أَوْ سَاجِدًا وَلَا خُرُوجَ دُودَةٍ مِنْ جَوْشَجٍ
 أَوْ لَحْمٍ سَقَطَ مِنْهُ وَمَسَّ ذَكَرًا أَوْ امْرَأَةً وَقُرْضَ الْغَسْلِ
 غَسْلَ الْقَمَرِ وَالْأَنْفِ وَسَائِرِ الْبَدَنِ لَا ذَلِكَ قِيلَ وَلَا
 ادْخَالَ الْمَاءِ جِلْدَةً إِلَّا قَلْبًا وَسُخْتَهُ غَسْلٌ يَدِيهِ وَقُرْجَاهُ
 وَنَجَاسَتِهِ إِنْ كَانَتْ وَالْوَضُوءُ الْأَرْجُلِيَّةَ وَتَثْلِيثَ الْغَسْلِ
 الْمُسْتَوْجِبِ ثُمَّ غَسَلَ الرَّجُلَانِ لَا فِي مَكَانِهِ فِي مُسْتَنْقَعِ
 الْمَاءِ وَلَيْسَ عَلَى الْمَرْأَةِ نَقْضُ ضَفِيرَتِهَا وَلَا بَلَاهَا إِنْ بَلَّ
 أَصْلَهَا أَوْ قُرْضَ لَا نَزَالَ مَتْنِي ذِي دِفْقٍ وَشَهْوَةٍ وَلَوْ فِي نَوْمٍ
 عِنْدَ انْفِصَالِهِ لِأَخْرَجَهُ خِلَافًا لِأَبِي يُوسُفَ بَوْلَرُوثِيَّةَ
 مُسْتَيْقِظًا لَمْ يَتَذَكَّرِ الْإِحْتِلَامَ بَلًّا وَلَوْ مَذَّيَا خِلَافًا لِمَنْ
 وَلَا يُلَاحِظُ حَشْفَةً فِي قَبْلِ أَوْ دُبُرٍ أَوْ دُمُحِيٍّ حَتَّى إِنْ لَمْ يَنْزِلْ
 عَلَى الْفَاعِلِ وَالْمَفْعُولِ وَلَا تَقْطَاعَ حَيْضٍ وَنَفَاسٍ لَمْ يَذْكُرْ
 وَوَدَّيَ وَاحْتِلَامَ بِلَالٍ وَأَيُّ لَاحِظٍ فِي بَهِيمَةٍ أَوْ مَيْتَةٍ بِلَالٍ
 أَنْزَالَ وَسَنَّ لِلْجُمُعَةِ وَالْعِيدَيْنِ وَالْأَحْرَامِ وَشَرْفَةِ
 وَوَجَبَ لِلْمَيْتَةِ كَفَايَةٌ وَعَلَى مَنْ اسْلَمَ جَنْبًا وَالْأَنْدَبِ
 وَلَا يَجُوزُ لِمَحْدُثٍ مَسُّ مَصْحُفٍ إِلَّا بَغْلًا فَهُوَ الْمَنْفَعُ مِنْ
 إِلَّا الْمَتَّصِلُ فِي الصَّحِيمِ وَكَرَّةٌ بِأَلْكَرٍ وَلَا مَسَّ دَرَاهِمٍ فِيهِ

عه اى لا ينقض
 الوضوء من
 ذكره وليس
 امرأته
 عه اى الغسل
 على الفاعل
 والمفعول فخر

يسكنون الدار المحلة بماء خارجة عن البيت

عنه اي ينزح
كل الملوئخ
كلب ١٣

الوجدان وعشرون دَلُوا وَسَطًا إِلَى ثَلَاثِينَ بِمَوْتِ نَحْوَةِ
او عصفورا وسام ابرص واربعون الى ستين بنوحامة
او دجاجة او سنور وكتله بنوكلب او شاة او آدمي
او انتفاخ الحيوان او تفسخه وان لم يمكن نزحها نزع قدر
ما كان فيها ويقتى بنزع ما تلى دلوا الى ثلثمائة وما زاد على
الوسط احتسب به وقيل يكتبر في كل يترد لوها وسور
الادمي والفرس وما يؤكل طاهر وسور الكلب والخنزير
وسباع البهايم خمس وسور الهرة والدجاجة المخلاة
وسباع الطير وسواكن البيوت كالحية والفأرة
مكروه وسور البغل والحمار مشكوك يتوضأ به ان لم يجد
غيره ويتمم ولا يتوضأ به لا عند ابي يوسف وبه يفتى
وعند الامام يتوضأ به وعند محمد يجمع بينهما

باب التيمم

يتيمم المسافر ومن هو في خارج المصلي بعده عن الماء
مبلا او لمرض خاف زيادته او بطو برئه او خوف عداو
او سبي او عطش او لفقد آلة بما كان من جنس الارض

كالتراب والرمل والنورة والجص والكحل والزيت والجر
 ولو بلا تنقع خلا فالحمد ونقصه أبو يوسف بالتراب
 والرمل ويجوز بالنقع حالة الاختيار خلا قاله وشروطه
 الجرح عن استعمال الماء حقيقة أو حكماً وطهارة الصعيد
 والاستيعاب في الأصح والنية ولا بد من نية قريبة مقصودة
 لا تصح بدون الطهارة فلو تيمم كما في الاسلام لا تجوز صلواته
 به خلا قال أبو يوسف ولا يشترط تعيين المحدث أو الجنابة
 هو الصحيح وصحته أن يضرب يديه على الصعيد فينفضهما
 ثم يمسح بهما وجهه ثم يمسح بهما كذاك ويمسح بكل كف ظاهر
 الذراع الأخرى وباطنها مع المرفق وليستوى فيه الجنب
 والمحدث والمأخض والنفساء ويجوز قبل الوقت ويصلى به
 ما شاء من فرض ونفل كالوضوء ويجوز الخوف فوت صلوة
 جنازة أو عيد ابتداء وكناء بعد شروعه متوضاً وسبق
 حدثه خلا فالله لا خوف فوت الجمعة أو وقتية ولا ينقضه
 ردة بل ناقض الوضوء والقدرة على ماء كاف لطهارته
 وعلى استعماله فلو وجدت وهو في الصلوة بطلت
 صلواته لأن حصلت بعدها ولو نسيه لمسا فر في رجله

وصلى بالتيمم لا يعيد وقال ابو يوسف يعيد ما دام
في الوقت وليستحب الرجوع الى الماء تاخير الصلوة الى اخر
الوقت ويجب طلبه ان ظن قربة قد ارغوة والا فلا يشب
شراء الماء ان كان له ثمنه ويباع بثمن المثل والا فلا وان
كان مع رفيقه ماء طلبه فان منعه يتيمم وان تيمم
قبل الطلب او الجنب في المص الحرف البرد جاز خلافا لهما
ولا يجمع بين الوضوء والتيمم فان كان اكثر الاعضاء
جرحا تيمم والا غسل الصحيح ومسح على الجرح بماء

باب المسح على الخفين

يجوز بالسنة من كل حدث موجب الوضوء لا من
وجب عليه الغسل ان كانا ملبوسين على طهر تام وقت
الحدث يوما وليلة للمقيم وثلاثة ايام وليا ليها
للمسافر من وقت الحدث وفرضه قد رثث اصابع
من اليد على الاعلى وسنته ان يبل ثمن اصابع الرجل ويمسها
الى الساق مفرجا اصابعه خطوطا مرة واحدة ومنعه
الخرق الكبير وهو ما يبد منه قد رثث اصابع الرجل

أصغرها ويجمع في خف لا في خفين بخلاف النجاسة والاكثاف
وينقصه ناقص الوضوء ونزع الخف ومضى المدة
ان لم يخف تلف رجله من البرد فلو نزع او مضى وهو
متوضئ غسل رجله فقط وخروج اكثر القدم الى
ساق الخف نزع ولو مسح مقيماً فسا فر قبل يوم وليلة
تم مدة المسافر ولو مسح مسافراً فاقام لتمام يوم وليلة
نزع والا تمها والمعدور ان لبس على الانقطاع ^{أي الانقطاع من الموضع} فكان الصحيح
والا مسح في الوقت لا بعد خروجه ويخو ز على الجرموق
فوق الخف ان لبسه قبل الحدث وعلى الجورب مجلداً
او منعلاً وكذا على الثخينين في الاصح عن الامام
وهو قولهما على عمامة وقلنسوة وبرقع وققازين ويجوز
المسح على الجبيرة وخرقة القرحة ونحوها وان شداها
بلا وضوء وهو كالغسل فيجمع معه ولا يتوقت ويمسح على كل
العصابة مع قرحتها ان ضره حلها كان تحتها جراحة او لا
ويكفي مسح اكثرها فان سقطت عن برء بطل والا فلا
ولو تركه من غير عذر جاز خلافاً لهما وضع على شقاق
دواء لا يصل الماء تحته يحز به اجراء الماء على ظاهر الداء

أي الخرق
ان كان في
خفين قد لا
تلك أصابع
الرجل فيتم
المسح

أي الانقطاع
عن دمه

استحاضة ولا فحيز وإن كانت مبتدأة وزاد على
العشرة فالعشرة حيض والزائد استحاضة والنفس
دم يعقب الولد وحكمه حكم الحيض ولا حد لأقله
وأكثره أربعون يوماً وما تراه الحامل حال الحمل
وعند الوضع قبل خروج أكثر الولد استحاضة وإن زاد
على أكثره ولها عادة فالزائد عليها استحاضة والعادة
تثبت وتنتقل بمرة في الحيض والنفس عند أبي يوسف
وبه يفتى وعندهما لا بد من المعاودة ونفس التوأمين
من الأول خلافاً للمحمد وانقضاء العدة من الأخير
أجماً والسقط أن ظهر بعض خلقه فهو ولد وتصير به
أمه نفساء والأمة أم ولد ويقع الطلاق المعلق
بالولد وتنقضي به العدة ودم الاستحاضة كرعاف
دائماً لا يمنع صلوة ولا صوماً ولا وطئاً **فصل** المستحاضة
ومن به سلس البول أو استطلاق بطن أو انقلاط ربيع
أو رعاف دائماً أو جرح لا يرقأ يتوضئون لوقت كل صلوة
ويصلون به في الوقت ما شاءوا من فرض وتفلح يبطل
بمخروجه فقط وقال زفر بن خوله فقط وقال أبو يوسف

بأيهما كان فالمتوضئ وقت الفجر لا يصلي به بعد الطلوع
إلا عند زفر والمتوضئ بعد الطلوع يصلي به الظاهر خلافاً
له ولا يبي يوسف والمعدن ومن لا يمضي عليه وقت صلوة
ألا والعذر الذي ابتلى به يوجد فيه

باب الجناس

يطهر بدن المصلي وثوبه من الجنس الحقيقي بالماء وبكل
مائع طاهر من زيل كالأخل وماء الورد لا الدهن
وعند محمد لا يطهر إلا بالماء والخف أن تجنس بنجس له
جرم بالذلك المبالغ أن جف خلافاً لمحمد وكذلك أن
لم يجف عند أبي يوسف وبه يفتي وإن تجنس بمائع
فلا بد من الغسل والتمني نجس ويطهر إن يس بالفرس
والأيفسل والسيق ونحوه بالمسم مطلقاً والأرض
بالجفاف وذهاب الأثر للصلوة لا التيمم وكذلك الأجر
المفروش والخص المنسوب والشجر والكل غير المقطوع
هو المختار والمنفصل والمقطوع لا بد من غسله طهارة
المري بزوال عينه ويعفى اثر شق زواله وغير المري

يعني المصلي
الطاهر المجهز
والصالح المأمور
المتزود التي
تكون على
المنسوب من
قصد التيمم
بالمنسوب
لتيقظ الأجر
بالمفروش

بِالْغَسْلِ ثَلَاثًا أَوْ سَبْعًا وَالْعَصْرِ كُلِّ مَرَّةٍ. إِنْ امْكَنْ عَصْرُهُ
 وَلَا فَيْدًا لِتَجْفِيفِ كُلِّ مَرَّةٍ حَتَّى يَنْقَطِعَ التَّقَاطُرُ وَقَالَ مُحَمَّدٌ
 بَعْدَ مَطْهَرَةٍ غَيْرِ الْمَنْعَصِرِ بَدَأَ وَيَطْهَرُ بِسَاطِنِجَسٍ يَجْرِي
 الْمَاءُ عَلَيْهِ يَوْمًا وَلَيْلَةً وَنَحْوَ الرُّوثِ وَالْعَذَرَةِ
 بِالْحَرَقِ حَتَّى يَصِيرَ سَرْمَادًا عِنْدَ مُحَمَّدٍ هُوَ الْمَخْتَارُ خِلَافًا
 لِأَبِي يُوسُفَ وَكَذَا يَطْهَرُ حِمَارٌ وَقَعَ فِي الْمَيْلَةِ فَصَارَ
 مَلِيًّا وَعَفَى قَدْرَ الدَّرْهِمِ مَسَاحَةً تُغْرَضُ الْكَفَّ فِي الرِّقِيقِ
 وَوَزْنًا بِقَدْرِ مِثْقَالٍ فِي الْكَثِيفِ مِنْ تَجَسُّسٍ مُغْلَظٍ كَالْدَمِ
 وَالْبَوْلِ وَلَوْ مِنْ صَغِيرٍ لَمْ يَأْكُلْ وَكُلَّ مَا يَخْرُجُ مِنْ بَدَنِ
 الْأَدَمِيِّ مُوجِبًا لِلتَّطْهِيرِ وَالْحَمْرِ وَخَرَّةَ الدَّجَاجِ وَنَحْوَهُ
 وَبَوْلَ الْحِمَارِ وَالْهَرَّةِ وَالْفَارَةِ وَكَذَا الرُّثْمُ وَالْخَثِي
 خِلَافًا لَهُمَا وَمَادُون رَجْعِ الثَّوْبِ مِنْ دَنَقٍ كَبِيرٍ
 الْفَرَسِ وَمَا يُؤْكَلُ وَخَوْ طَيْرٍ لَا يُقَالُ كُلُّ رَجُلٍ أَنْتَفِخَ مِثْلُ
 رُؤْسِ الْأَبْرِ عَفْوٌ وَدَمُ السَّمَكِ وَخَوْ طَيْرٍ مَا كُنِيَ لَهُ
 طَاهِرٌ إِلَّا الدَّجَاجُ وَالْبَطُّ وَنَحْوُهَا أَلْعَابُ الْبَيْتِلِ وَالْحِجَارِ
 طَاهِرٌ وَعِنْدَ أَبِي يُوسُفَ عَنَفٌ وَمَاءٌ وَرَكٌّ عَلَى تَجَسُّسٍ
 كَعَكْسِيهِ وَلَوْ لَفَتْ ثَوْبٌ طَاهِرٌ فِي رُطْبِ نَجَسٍ فَظْهَرَتْ

منه من سوزان
 عنه وكذا منه
 البقي والبقا
 والبرغوث
 والذباب
 طاهرا
 منه نجس
 صان
 وردت
 النجاسة
 على الماء
 فالما نجس

١٠

لهذه الرز

ففيه رطوبته ان كان بحيث لو عصر قطر نجس ولا فلا كما
 لو وضع رطباً على مطين بطين نجس جاف ولو نجس طرف
 ففسيه وغسل طرفاً بلا تحريك بطهارته كحطه بالت
 عليها حر تدوسها فغسل بعضها او ذهب طهر كلها وانقاة
 الميته ولبنها طاهر خلا فالهما ولا استنجاء سنة مما يخرج
 من احد السبيلين غير الريح وما سن فيه عدم بل يمسحه
 بنحو حجر حتى يتقيبه يدا بر بالحجر الاول ويقبل بالثاني ويدبر
 بالثالث في الصيف ويقبل الرجل بالاول ويدبر بالثاني
 والثالث في الشتاء وغسله بالماء بعد الحجر افضل يغسل
 يديه اولاً ثم يخرج بطن اصبع او اصبعين او ثلاث
 لا برؤوسها ويرخي مبالغة ان لم يكن صائماً ويجب انجاوز
 النجس المتخرج اكثر من درهم ويعتبر ذلك وراء موضع الاستنجاء
 ولا يستنجد بغير روث وطعام وميمنه وكرة استقبال القبلة
 واستدبارها البول ونحوه ولوني الخلاء

كتاب الصلوة

وقت الفجر من طلوع الفجر الثاني وهو البياض المعترض

انقاة بكسر
 الهزة
 انقاة الميتة
 مائدة كانت
 او مائدة طاهرة
 عنها ويخففه
 وكذا البسها
 وما الاقحوة
 الجسامدة
 فان الجمل الاقل
 فيها او ما لا تقه
 والذين فلا يخالطه
 محلها ان كان في
 فيها اقبل الموت
 ولهذا كان الذين
 الخارج من بين ثوب
 وما طاهر فلا يكون
 مؤثرة بعد الموت
 ايضاً
 على اي يروى
 الاصل

في الاقنى الى طلوع الشمس ووقت الظهر من زوالها الى ان
 يصير ظل كل شئ مثليه سوى نبي الزوال وقال الى ان يصير
 مثلاً ووقت العصر من انتهاء وقت الظهر الى غروب
 الشمس ووقت المغرب من غروبها الى مغيب الشفق
 وهو البياض الكائن في الاقنى بعد الحرة وقال هو الحرة
 قيل وبه انتهى ووقت العشاء والوتر من انتهاء وقت المغرب
 الى الفجر الثاني ولا يقدم الوتر عليها للترتيب ومن لم يجد
 وقتها لا يجبان عليه ويستحب الاسفار بالفجر بحيث
 يمكن اذا وءه بترتيل اربعين اية او اكثر ثمان ظهر فساد
 الطهارة يمكنه الوضوء واعادته على الوجه المذكور
 والابراد بظهر الصيف وتأخير العصر ما لم تتغير الشمس
 والعشاء الى ثلث الليل والوتر الى اخره لمن يثق بالانتباه
 والا فقبل النوم وتجيل ظهر الشتاء والمغرب وتجيل العصر
 والعشاء يوم الغيم وتأخير غيرهما ومنع عن الصلوة
 وسجدة التلاوة وصلوة الجنازة عند الطلوع والاستواء
 والغروب الا عصر يومه وعن التنفل وركعتي الطواف
 بعد صلوة الفجر والعصر لا عن قضاء فائتة وسجدة تلاوة

مع اي لوجية
 الترتيب
 واقام الوتر
 على العشاء
 هو الفضل

وصلاة جنازة وعن التنفل بعد طلوع الفجر بأكثر من سنته
وقبل المغرب ووقت الخطبة إن كان في نيل صلاة
العید وعن الجمع بين صلاتين في وقت الإبرار
ومزدلفة ومن طهرت في وقت عصر أو عشاء صلاتهما
فقط ومن هو أهل فوض في آخر وقت يقضيه لا مضى فيه

باب الأذان

سُنَّ للفرائض دون غيرها ولا يؤذن لصلاة قبل وقتها
ويعاد فيه لو فعل خلا قال أبي يوسف في الفجر يؤذن للفائتة
ويقلم وكن الأولى الفوائت وخير فيه للبواقي وكراه
تركهما المسلم لا المصل في بيته في المصرون وبالهما
للنساء وصفة الأذان معرفة ويزاد بعد فلاح اذان الفجر
الصلاة خير من النوم مرتين والأقامة مثله ويزاد بعد
فلاحها قد قامت الصلاة ويترسل فيه ويجد رفيفاً
ويكره الترجيع والتلين وليستقبل بهما القبلة ويجول
وجهه يمنة ويسرة عند حي على الصلاة وحي على الفلاح ويستند
في صومعته إن لم يقدر التحول واقفاً ويجعل أصبعيه

عن أبي سوانة
خطبة الجمعة
أو العیدین أو
الخطبة في الحج
أو خطبة الكوف
أو خطبة
أو خطبة

عن أبي الأذان
والأقامة
عن الساف
والصلى في بيته
عن أبي جهل
في الأذان
ويفصل بين
الركعتين
أبو الفضل
وسيد محمد
الحسيني
غفر الله

فِي أَذْنَيْهِ وَلَا يَتَكَلَّمُ فِي أَشْأَمِهِمْ أَوْ يَجِبُ بَيْنَهُمَا إِلَى الْمَغْرِبِ
 وَيُفْصَلُ بِسَكَنَةٍ وَقَالَ ابْنُ حَسَنَةَ خَفِيفَةً وَاسْتَحْسَنَ الْمُتَأَخَّرُونَ
 التَّثْوِيلَ فِي كُلِّ الصَّلَوَاتِ وَيُؤْذَنُ وَيُقْلِمُ عَلَى ظَهْرِ وَجَاهِ
 إِذَا نَ الْهَدَثِ وَكَرِهَ إِقَامَتَهُ إِذَا نَ الْجَنْبِ وَبَعَادَ
 كَإِذَا نَ الْمَرْأَةِ وَالْمَجْنُونِ وَالسَّكَانِ وَكَرِهَ تَعَادُلَ إِقَامَةِ
 وَيَسْتَحِبُّ كَوْنَ الْمُؤَذِّنِ عَالِمًا بِالسَّنَةِ وَالْأَوَاقَاتِ وَكَرِهَ
 إِذَا نَ الْفَاسِقِ وَالصَّبِيِّ وَالْقَاعِدِ لَا إِذَا نَ الْعَبْدِ وَالْأَكْمَلِ
 وَالْأَعْرَاجِ وَوَلَدَ الزُّنَى وَإِذَا قَالَ حَتَّى عَلَى الصَّلَاةِ فَآمَ
 الْأَمَامِ وَالْجَمَاعَةِ وَإِذَا قَالَ قَدْ قَامَتِ الصَّلَاةُ شَرَعُوا
 وَإِنْ كَانَ الْأَمَامُ غَائِبًا وَهُوَ الْمُؤَذِّنُ لَا يَقُومُونَ
 حَتَّى يَحْضُرَ -

بَابُ شُرُوطِ الصَّلَاةِ

هِيَ طَهَارَةُ بَدَنِ الْمُصَلِّي مِنْ حَدَثٍ وَخُبْثٍ وَمَكَانِهِ وَثَوْبِهِ
 وَسُتْرِ عَوْرَتِهِ وَاسْتِيقْبَالِ الْقِبْلَةِ وَالنِّيَّةِ وَعَوْرَةِ
 الرَّجْلِ مِنْ تَحْتِ سُرَّتِهِ إِلَى رِجْلَيْهِ وَالْأَمَةِ مِثْلَهُ
 مَعَ زِيَادَةِ بَطْنِهَا وَظَهْرِهَا وَجَمِيعِ بَدَنِ الْحُرَّةِ عَوْرَةِ

إِلَّا وَجْهَهَا وَكَفَّيْهَا وَقَدْ مِثْلُهَا فِي رِوَايَةٍ وَكُشِفَ رِجْلُهَا
 هُوَ عَوْرَتُهَا يَمْنَعُ كَالْبَطْنِ وَالْفَخْذُ وَالسَّاقُ وَشَعْرُهَا النَّازِلُ
 وَذَكَرَ بِفُرْدَةٍ وَالْأَنْشِيْنِ وَحَدَاهُمَا وَحَلَقَةُ الدَّرَبِ
 بِمُفْرَدَةٍ وَعِنْدَ أَبِي يُونُسَ إِنَّمَا يَمْنَعُ الْكَشَافُ الْأَكْثَرَ
 وَالنَّصْفُ عَنْهُ رِوَايَتَانِ وَعَادِمٌ مَا يَزِيلُ الْفَجَاسَةَ
 يَصْلِي مَعَهَا وَلَا يُعِيدُ وَلَوْ وَجَدَا ثَوْبًا بِرَبْعَةٍ طَاهِرٍ وَصَلَّى
 عَارِيًّا لَا يَجْزِيهِ وَفِي أَقْلٍ مِنْ رَبْعَةٍ يَخْتَارُ وَالْأَفْضَلُ الصَّلَاةُ
 بِهِ وَعِنْدَ مُحَمَّدٍ رَحِمَهُ اللَّهُ تَلْزِمُونَ لَمْ يَجِدْ مَا يَسْتَرْعُودُهُ
 فَصَلَّى قَائِمًا بِرُكُوعٍ وَتَسْبِيحٍ دَجَازٍ وَالْأَفْضَلُ أَنْ يَصْلَى
 قَاعِدًا أَبَا يَمَاءَ وَقَبْلَةَ مِنْ بِمَكَّةَ عَيْنَ الْكَعْبَةِ وَمَنْ
 بَعْدَ جَمْعِهَا فَإِنْ جَمَعَهَا وَلَمْ يَجِدْ مِنْ يَسْأَلُهُ عَنْهَا تَحْرِيصًا
 فَإِنْ عَلِمَ بِخَطَايَاهُ بَعْدَهَا لَا يُعِيدُ وَإِنْ عَلِمَ بِهِ فِيهَا
 اسْتَدَارَ وَبَنَى وَكَذَا إِنْ تَحَوَّلَ رَأْيُهُ وَإِنْ شَرَعَ
 بِالْأَثَرِ لَا يَتَحَوَّلُ وَإِنْ أَصَابَ وَعِنْدَ أَبِي يُونُسَ رَحِمَهُ اللَّهُ
 إِنْ أَصَابَ جَازَتْ وَإِنْ تَحَرَّى قَوْمَ جَمْعَاتٍ وَجَمَعُوا حَالَ
 أَمَامِهِمْ جَازَتْ صَلَاتُهُ مِنْ لَمْ يَتَقَدَّمْهُ بِخِلَافٍ مِنْ
 تَقَدَّمَهُ أَوْ عَلِمَ حَالَهُ أَوْ خَالَفَهُ وَقَبْلَةَ الْخَائِفِ جَمْعَةً

قد رتبته ويصلي قصد قلبه الصلوة بتحريمها وضم
التلفظ الى القصد افضل ويكفي مطلق النية للنفل
والسنة والتراويح في الصحيح واللفظ شرط تعيينه كالعصر
مثلاً والمقتضى ينوي المتابعة ايضاً وللجنازة ينوي الصلوة
لله تعالى والدعاء للميت ولا تشترط نية عدد الركعات

بَابُ صِفَةِ الصَّلَاةِ

فرضها التحريمية وهي شرط والقيام والقرأة والركوع
والسجود والقعود الاخير قد والتشهد وهي اركان والخروج
بصنعه فرض خلافها هما وواجبها قرأة الفاتحة وضم
سورة وتعيين القرأة في الاوليين ورعاية الترتيب
في فعل مكرر وتعديل الاركان وعند ابى يوسف رحمه الله
هو فرض والقعود الاول والتشهدان وتلفظ السلام
وقنوت الوتر وتكبير العيدين والجهر في محله والاسرار
في محله وسننها رفع اليدين للتحريمة ونشرا صابغة
وجهر الامام بالتكبير والثناء والتعوذ والتسمية
والتامين سرّاً ووضع يمينه على يساره تحت سترته وتكبير

الرُّكُوعَ وَتَسْبِيحَهُ ثَلَاثًا وَالرَّفْعَ مِنْهُ وَاحِدًا رُكْبَتَيْهِ
بِيَدَيْهِ وَتَفْزِيزَ أَعْيَابِهِ وَتَكْبِيرَ النُّجُودِ وَتَسْبِيحَهُ ثَلَاثًا
وَوَضْعَ يَدَيْهِ وَرُكْبَتَيْهِ وَافْتِرَاشَ رِجْلَيْهِ الْيَسْرَى وَنَضِبَ
الْيَمْنَى وَالْقُومَةَ وَالْجُلُوسَةَ وَالصَّلَاةَ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَالِدُعَاءَ إِذَا نَظَرَهُ إِلَى مَوْضِعِ سَجْدَةٍ
وَكُطْمٍ فِيهِ عِنْدَ التَّثَاوُبِ وَإِخْرَاجَ كَفَيْهِ مِنْ كُمِيهِ
عِنْدَ التَّكْبِيرِ وَدَفْعَ السَّعَالِ بِمَا اسْتَطَاعَ وَالْقِيَامَ عِنْدَ
حِي عَلَى الصَّلَاةِ وَقِيلَ عِنْدَ حِي عَلَى الْفَلَاحِ وَالشَّرُوعِ
عِنْدَ قَدَامَتِ الصَّلَاةِ **فصل** يُكْبِتُ فِي الْحُشُوعِ فِي الصَّلَاةِ
وَإِذَا ارَادَ الدَّخُولَ فِيهَا كَثَرًا إِذَا بَعْدَ رَفْعِ يَدَيْهِ مُحَازِيًا
بِأُفْهَامِيهِ شَحْمَتِي إِذْنِيهِ وَقِيلَ مَا سَأَا وَعِنْدَ أَبِي يُوسُفَ
رَحِمَهُ اللَّهُ يَرْفَعُ مَعَ التَّكْبِيرِ لِقَبْلِهِ وَالْمَرْأَةُ تَرْفَعُ حِذَاءَ
مَنْكِبَيْهَا وَمَقَارَنَةُ تَكْبِيرِ الْمَوْتَمِ تَكْبِيرُ الْأَمَامِ جِهْرًا فَضْلًا
لَهَا وَلَوْ قَالَ بَدَلِ التَّكْبِيرِ اللَّهُ أَجَلٌ أَوْ عَظَمٌ أَوْ الرَّحْمَنُ
أَكْبَرُ أَوْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ أَوْ كَثَرًا بِالْفَارِسِيَّةِ صَحِيحٌ وَكَذَا الْوُقُورُ بِهَا
عَاجِزٌ عَنِ الْعَرَبِيَّةِ أَوْ ذَبْحٌ وَسُمِّيَ بِهَا وَغَيْرُ الْفَارِسِيَّةِ
مِنْ الْأَسْمَاءِ مِثْلُهَا فِي الصَّحِيحِ وَلَوْ شَرَعَ بِأَنَّهُمْ غَفَرُوا لَأَجُوزَ

وقال ابو يوسف رحمه الله ان كان يحسن التكبير لا يجوز
 الا به ثم يعتمد بيمينه على راسه يساره تحت سترته في
 كل قيام سن فيه ذكر وعند محمد رحمه الله في قيام
 شرع فيه قراءة فيضع في القنوت وصلوة الجنازة خلافا له
 ويرسل في قومة الركوع وبين تكبيرات العيد اتفاقا
 ثم يقرأ سبحانك الى اخره ولا يضم ويجهت وجهي الى اخره
 خلافا لابي يوسف رحمه الله ثم يتعوذ سر للقرآن فيأتي
 به المسبوق عند قضاء ما سبق لا المقتدى ويؤخر عن تكبيرات
 العيد اتفاقا ثم يقرأ سبحانك الى اخره وعند ابي يوسف
 هو تنبع للثناء فيأتي به المقتدى ويقدم على تكبيرات
 العيد ويسمى سرا اول كل ركعة لابن الفاتحة والسورة
 خلافا لمحمد في صلوة المخافة وهي آية من القرآن انزلت
 للفصل بين السور ليست من الفاتحة ولا من كل سورة
 ثم يقرأ الفاتحة وسورة او ثلاث آيات فاذا قال الامام
 ولا الضالين امن هو والمؤمن سرا ثم يكبر ركعا ويعتم
 بيمينه على ركبتيه ويقرج اصابعه باسطا ظهره غير رافع
 رأسه ولا منكس له ويقول ثلاثا سبحان ربّي العظيم هو

أَدْنَاهُ وَتَسْتَحِبُّ الزِّيَادَةَ مَعَ الْأَيْتَارِ لِلْمَنْفَرْدِ ثُمَّ يَرْفَعُ الْأَمَامَ
رَأْسَهُ قَائِلًا سَمِعَ اللَّهُ مِنْ حَمْدِهِ وَيَكْتَفِي بِهِ وَقَالَ لَا يَضُرُّهُ
إِلَيْهِ رَبُّنَا لَكَ الْحَمْدُ وَيَكْتَفِي الْمُقْتَدِي بِالتَّحْمِيدِ اتِّفَاقًا
وَالْمَنْفَرْدِ يَجْمَعُ بَيْنَهُمَا فِي الْأَصْحَرِ وَقِيلَ كَالْمُقْتَدِي ثُمَّ يَكْبِرُ
وَيَسْجُدُ فَيَضَعُ رُكْبَتَيْهِ تَحْتَهُ ثُمَّ يَرْفَعُ رُجُلَيْهِ بَيْنَ كَفَيْهِ ضَامًّا
أَصَابِعَ يَدَيْهِ عَمَّا ذِيكُ إِذْنَيْهِ وَيُدْبِرُ ضَبْعَيْهِ وَيَجَاقِي بَطْنَهُ
عَنْ تَحْتِ يَدَيْهِ وَيُوَجِّهُ أَصَابِعَ رِجْلَيْهِ نَحْوَ الْقِبْلَةِ وَالْمَرْأَةُ
تَخْفِضُ وَتَلْزِقُ بَطْنَهَا بِفَخْزِهَا وَيَقُولُ سُبْحَانَ رَبِّيَ الْأَعْلَى
ثَلَاثًا وَهُوَ أَدْنَاهُ وَيَسْجُدُ بِأَنْفِهِ وَجِهَتَيْهِ فَإِنْ اقْتَصَرَ عَلَى
أَحَدِهَا أَوْ عَلَى كَوْنِ عَمَامَتِهِ جَازِمٌ مَعَ الْكِرَاهَةِ وَقَالَ لَا يَجُوزُ
الْإِقْتِصَارُ عَلَى الْأَنْفِ مِنْ غَيْرِ عُدُّ رُجُلَيْهِ عَلَى فَاضِلِ ثَوْبِهِ
وَعَلَى شَيْءٍ يَجِدُ جَنْبَهُ وَتُسْتَقَرُّ جِهَتُهُ عَلَيْهِ لَا عَلَى مَا تَسْتَقِرُّ
وَأَنْ يَسْجُدَ لِلزَّحَاةِ عَلَى ظَهْرِهِ مِنْ هَوِيعِهِ فِي صَلَواتِهِ جَازٍ وَهُوَ
تَمَّ بِالرَّفْعِ عِنْدَ مُحَمَّدٍ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى وَعِنْدَ أَبِي يُوسُفَ
رَحِمَهُ اللَّهُ بِالْوَضْعِ ثُمَّ يَرْفَعُ رَأْسَهُ مُكَبِّرًا وَيَجْلِسُ مَطْمَئِنًّا
وَيَكْبُرُ وَيَسْجُدُ مَطْمَئِنًّا ثُمَّ يَكْبُرُ لِلتَّهْمُوسِ يَرْفَعُ وَجْهَهُ تَحْتَهُ
ثُمَّ رُكْبَتَيْهِ وَيَنْهَضُ قَائِمًا مِنْ غَيْرِ قَعُومٍ وَلَا اعْتِمَادِ بَيْنَ يَدَيْهِ

على الأرض والثانية كالأولى إلا أنه لا يثنى ولا يتعوذ ولا يرفع يديه إلا في **نَفَسٍ** مَخْرُجٍ فإذا رفع رأسه من السجدة الثانية في الركعة الثانية افتش رجله اليسرى فجلس عليها ونصب يمينه نصباً ووجهه أصابعها نحو القبلة ووضع يديه على فخذيّه وبسط أصابعه نحو جهة نحو القبلة وقرأ تشهد ابن مسعود رضي الله عنه وهو التحيات لله والصلوات والطيبات السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمداً عبده ورسوله ولا يزيد عليه في القعدة الأولى ويقرأ فيما بعد الأولين الفاتحة خاصة وهي الفضل وإن سيم أو سكت جاز والقعود الثاني كالأول والمرأة تتورك فيهما وهوان تجلس على أليتها اليسرى وتخرج كلتا رجليها من الجانب الأيمن فإذا أتم التشهد فيه صلى على النبي صلى الله عليه وسلم ودعا بما شاء مما يشبه الفاظ القرآن والأدعية المأثورة لا بما يشبه كلام الناس ثم يسلم عن يمينه مع الإمام فيقول السلام عليكم

عن هذا الحرف
ومن جامع لمؤلفين
رفع اليدين
فالقاء شارة
التكبير في افتتاح
والقاء القنوت
والعين العبد
والسين استيداع
الحج لا سود
والصاد الصفاء
والمبدأ المروءة
والعين العزات
والجليل الجبرين
فان قلت
الحديث في
سبعة مؤلفين
وهذا ثمانية
قلت الصفاء
والمروءة كلاما
في حكم واحد
فتبقى سبعة
خادمه الخادم
ابو الفضل محمد
محمد من حبيبه
غفر الله له
ولو اذ به

وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَعَنْ نِسَائِهِ كَذَا لَكَ وَيَنْوِي الْأَمَامُ بِهِ مَنْ
 عَنْ يَمِينِهِ وَيَسَارِهِ مِنَ الْحَفْظَةِ الَّذِينَ مَعَهُ فِي الصَّلَاةِ
 وَالْمَقْتَدِسِيِّ كَذَا لَكَ وَيَنْوِي أَمَامَهُ فِي الْجَانِبِ الَّذِي هُوَ فِيهِ
 وَفِيهِمَا أَنْ حَاذَاهُ وَالْمَنْفَرْدُ الْحَفْظَةُ فَقَطُّ **فصل في الجهر**
 الْأَمَامُ بِالْقُرْآنِ فِي الْجُمُعَةِ وَالْعِيدَيْنِ وَالْفَجْرِ وَأَوَّلِي
 الْعِشَاءِ ثَلَاثِينَ آدَاءً وَقَضَاءً وَخَيْرُ الْمَنْفَرْدِ فِي نَقْلِ اللَّيْلِ وَفِي
 الْفَرَضِ الْجَهْرِيُّ إِنْ كَانَ فِي وَقْتِهِ وَقَضَى الْجَهْرُ وَيُخْفِيَانِ
 حَتَّى مَا سِوَى ذَلِكَ وَادْنَى الْجَهْرِ أَسْمَاعُ غَيْرِهِ وَادْنَى الْخَافَةِ
 أَسْمَاعُ نَفْسِهِ فِي الصَّحِيمِ وَكَذَا كُلُّ مَا يَتَعَلَّقُ بِالنُّطْقِ كَالطَّلَاقِ
 وَالْعِتَاقِ وَالِاسْتِثْنَاءِ وَغَيْرِهَا وَلَوْ تَرَكَ سُورَةَ أَوَّلِي الْعِشَاءِ
 قَضَاهَا فِي الْآخَرَيْنِ مَعَ الْفَاتِحَةِ وَجَهْرًا بِهِنَّ وَلَوْ تَرَكَ فَاقْتَهَمَا
 لَا يَقْضِيَهُمَا وَفَرْضُ الْقُرْآنِ آيَةٌ وَقَالَ ثَلَاثُ آيَاتٍ قَصَارًا وَآيَةٌ
 طَوِيلَةٌ وَسَنَتَهَا فِي السَّفَرِ عَجَلَةٌ الْفَاتِحَةُ وَاشْيَ سُورَةُ شَاءَ
 وَأَمَنَةٌ نَحْنُ الْبُرُوجِ وَالشَّقِيقُ فِي الْفَجْرِ وَفِي الْخَضِرِ أَرْبَعُونَ
 آيَةً أَوْ خَمْسُونَ وَاسْتَحْسِنُوا طَوَالَ الْمَفْصَلِ فِيهَا وَفِي الظُّهْرِ
 وَأَوْسَاطُهُ فِي الْعَصْرِ وَالْعِشَاءِ وَقَصَارُهُ فِي الْمَغْرِبِ وَمِنْ
 الْحَجَرَاتِ إِلَى الْبُرُوجِ طَوَالَ وَمِنْهَا إِلَى لَوَيْكِنَ وَأَوْسَاطُ وَمِنْهَا

مع سواء كانت
 من الفاتحة
 أو غيرها ١٢

الى الآخر قصار وفي الضرورة بقدر الحاح وتطال الأولى
على الثانية في الفجر فقط وعند مجده الله في الكل
ولا يتعين شيء من القرآن لصلوة بحيث لا يجوز غيره
وكرة التعيين ولا يقرأ المؤمن تهليل يستمع وينصت وان
قرأ امامه آية الترغيب او الترهيب او خطب وصلى
على النبي صلى الله عليه وسلم والناتى والدانى سواء

فصل في الجماعة

الجماعة سنة مؤكدة واولى الناس بالامامة اعلمهم
بالسنة ثم اقرأهم وعند ابى يوسف رحمه الله بالعكس
ثم اوعدهم ثم استهم ثم احسنهم خلقاً وتكره
اسامة العبد والاعرابى والاعلى والقاسق والمبتدع
وولد الزنى فان تقد مولجاً ويكره تطويل الامام الصلوة
وكذا الجماعة النساء وحدهن فان فعن يقف الامام
وسطهن كالعرلة ولا يجزى الجماعة الا العجوز في الفجر
والمغرب والعشاء فقط يجوز احضورها في الكل ومن صلى
مع واحد اقامه عن يمينه ويتقدم على الاثنين فصاعداً

وَيَصِفُ الرِّجَالَ ثُمَّ الصَّبِيَّانِ ثُمَّ الْخُنْثَاءِ ثُمَّ النِّسَاءَ فَأَنَافَتَهُ
 مُشْتَهَاةٌ فِي صَلَواتِهِ مُطْلَقَةً مُشْتَرَكَةً تَحْرِيْمَةً وَأَدَاءً فِي
 مَكَانٍ مُتَّحِدٍ بِالْهَاطِلِ فَسَدَتْ صَلَواتُهُ إِنْ نُويِتْ أَمَانَتُهَا
 وَلَا يَدْخُلُ فِي صَلَواتِهِ بِالْأَنِيةِ أَيَاها وَفَسَدَ اقْتِدَاءُ رَجُلٍ
 بِأَمْرَأَةٍ أَوْ صَبِيٍّ وَطَاهِرٍ بَعْدَ وَرُوقِ قَارِيٍّ بِأَمِيٍّ مُكْتَسِبٍ
 بَعَارٍ وَغَيْرِ مَثُومٍ مَثُومٍ وَمُفْتَرِضٍ بِمُتَنَفِّلٍ أَوْ بِمُفْتَرِضٍ فَرَضًا
 آخَرَ وَيَجُوزُ اقْتِدَاءُ غَاسِلٍ بِمَاسِحٍ وَمُتَنَفِّلٍ بِمُفْتَرِضٍ مُثْمَرٍ
 بِمِثْلِهِ قَائِمٌ بِأَحَدِهِمْ وَكَذَا اقْتِدَاءُ الْمُتَوَضِّعِ بِالْمُتَيْمِّمِ الْقَائِمِ
 بِالْقَاعِلِ خِلَافًا لِلْمُحْمَدِ رَحِمَهُ اللَّهُ فِيهِمَا وَأَنْ عِلْمُ أَمَانَةٍ
 كَانَ مُحْدَثًا أَعَادَ وَإِنْ اقْتَدَى أَيْمِيٌّ وَقَارِيٌّ بِأَمِيٍّ فَسَدَتْ
 صَلَوةُ الْكُلِّ وَقَالَ صَلَوةُ الْقَارِيِّ فَقَطْ وَلَوْ اسْتَخْلَفَ الْأَمَامَ
 الْقَارِيَّ أَمِيًّا فِي الْأَخْيَرِينَ فَسَدَتْ

من كوزة وبنات
 كوزة وبنات
 تأخذ كوزة وبنات
 هو الأمام كافي
 ثم المنيّة
 مع الأختين
 الأخوين ١٢

بَابُ الْحَدَثِ فِي الصَّلَاةِ

مِنْ سَبْقِهِ حَدَثٌ فِي الصَّلَاةِ تَوَضُّأُ وَبَنَى وَالْإِسْتِغْنَاءُ
 أَفْضَلُ وَإِنْ كَانَ أَمَامًا جَازًا خَرَأَ إِلَى مَكَانِهِ فَإِذَا تَوَضَّأَ عَادَ وَاقَمَ
 فِي مَكَانِهِ حَتَّى أَنْ كَانَ أَمَامَهُ لَمْ يَغْرَمْ وَلَا أَفْضَلَ مِنْ بَيْنِ الْعِدَّةِ

وَالْإِتِمَامُ حَيْثُ تَوْضُأُ كَالْمُنْفَرِدِ وَلَوْ أَحْدَثَ عَمَلًا اسْتَأْنَفَ
وَكَذَلِكَ الْوَجْنُ أَوْ أَعْمَى عَلَيْهِ أَوْ احْتَلَمَ أَوْ فَهَقَهُ أَوْ أَصَابَتْهُ
بِجَاسَةٍ مَانَعَةٍ أَوْ شَجَّ أَوْ ظَنَّ أَنَّهُ أَحْدَثَ فَخَرَجَ مِنَ الْمَسْجِدِ
أَوْ جَاوَزَ الصَّفُوفَ خَارِجَهُ ثُمَّ ظَهَرَ أَنَّهُ لَمْ يَحْدَثْ وَلَوْ لَمْ
يُخْرَجْ أَوْ لَمْ يَجَاوِزْ بَنِي وَسَبَقَهُ الْحَدِيثُ بَعْدَ التَّشْهَدِ
تَوْضُأُ وَسَلَامٌ وَإِنْ تَعَدَّى فِي هَذِهِ الْحَالَةِ أَوْ عَمِلَ مَا يَنْبَغِي فِيهَا
قَمَتَ وَتَبَطَلَ عِنْدَ الْأِمَامِ مَنْ رَأَى فِي هَذِهِ الْحَالَةِ وَهُوَ
مَتَّبِعٌ مَاءً أَوْ قَمَتَ مَدَّةَ الْمَسْحِ أَوْ نَزَعَ خُفَّهُ بِعَمَلٍ قَلِيلٍ
أَوْ تَعَلَّمَ الْأَمِّيَّ سُورَةً أَوْ وَجَدَ الْعَارِي ثَوْبًا أَوْ قَدَّرَ الْمَوْمِيَّ
عَلَى الْأَرْكَانِ أَوْ تَدَنَّكَ صَاحِبُ التَّرْتِيبِ فَائْتَمَّ وَاسْتَخْلَفَ
الْقَارِئُ أَتَمَّ أَوْ طَلَعَتِ الشَّمْسُ فِي الْفَجْرِ أَوْ دَخَلَ وَقْتُ الْعَصْرِ
فِي الْجُمُعَةِ أَوْ زَالَ عَدَنُ الْمَعْدِنِ أَوْ اسْقَطَتِ الْجَبِيرَةُ عَنْ بُرٍّ
وَلَوْ اسْتَخْلَفَ الْأِمَامُ مَسْبُوقًا صَحَّ فَإِذَا اتَّصَلَتْ صَلَاةُ الْأِمَامِ
يَقْدُمُ مَدَارِكًا لَيْسَ لَهُمْ بِهِ ثُمَّ لَوْ فَعَلَ مَنَافِيًا بَعْدَ يَضْرُءُ
وَالْأَوَّلُ إِنْ لَمْ يَكُنْ فَرَّغَ وَلَا يَضْرُءُ مِنْ فَرَّغَ وَلَوْ فَهَقَهُ الْأِمَامُ
عِنْدَ الْإِخْتِمَامِ أَوْ أَحْدَثَ عَمَلًا أَفْسَدَتْ صَلَاتُهُ مَنْ كَانَ
مَسْبُوقًا لَا أَنْ تَكَلَّمَ أَوْ خَرَجَ مِنَ الْمَسْجِدِ وَمَنْ سَبَقَهُ الْحَدِيثُ

في الركوع او السجود اعادة ما حتما ان يتي ومن ثلذ كرسجدة
في ركوع او سجود فسجد ها نذب اعادة تهما ومن امر فردا
فاحدث فان كان المأموم رجلا لتعين للاستخلاف وان
لم يستخلفه والا فليل يتعين فتفسد صلاتهما وقيل
لا تفسد والا صلح انا لا يتعين فتفسد صلواته دون الامام
ولو حصر عن القرنة جازله الاستخلاف خلافا لها

باب ما يفسد الصلوة وما يكره فيها

يفسد ها الكلام ولو سهوا او في نوم وكن الدعاء بما يشبه
كلام الناس وهو ما يمكن طلبه منهم والأتين
والتاوة والتأيف ولو كانت بحرفين خلافا
لابي يوسف رحمه الله والبكاء بصوت لوجع او مصيبة
لان كرجة او نار والتلخيم بلا عذر وتشميت عا طس
وقصد جواب بالجدلة او الهيلة او السجدة

سبحان الله كفتن ١٦

لا اله الا الله

الحمد لله كفتن ١٧

في الركوع او السجود اعادة ما حتما ان يتي ومن ثلذ كرسجدة
في ركوع او سجود فسجد ها نذب اعادة تهما ومن امر فردا
فاحدث فان كان المأموم رجلا لتعين للاستخلاف وان
لم يستخلفه والا فليل يتعين فتفسد صلاتهما وقيل
لا تفسد والا صلح انا لا يتعين فتفسد صلواته دون الامام
ولو حصر عن القرنة جازله الاستخلاف خلافا لها

فمستأني ١٢
في الركوع او السجود اعادة ما حتما ان يتي ومن ثلذ كرسجدة
في ركوع او سجود فسجد ها نذب اعادة تهما ومن امر فردا
فاحدث فان كان المأموم رجلا لتعين للاستخلاف وان
لم يستخلفه والا فليل يتعين فتفسد صلاتهما وقيل
لا تفسد والا صلح انا لا يتعين فتفسد صلواته دون الامام
ولو حصر عن القرنة جازله الاستخلاف خلافا لها

أو الاسترجاع أو الحق قلة خلافاً لابي يوسف ولو اراد بذلك
 اعلامه انه في الصلوة لا يفسد اتفاقاً ولو فتح على غير امامه
 فسدت لان فتحه على امامه مطلقاً في الاصح والسلام
 عمداً او رده وقرأته في مصحف خلافاً لها وأكله
 وشربه وسجوده على نجس خلافاً لابي يوسف رحمه الله
 فيما اذا اعاده على طاهر والعمل الكثير وشروعه في غيرها
 لا شروعه فيها ثانياً ولا ان نظراً الى مكتوب ونهيه
 او اكل ما بين اسنانه دون الحمصة وتفسد في قدرها
 وان مرماً في موضع سجوده اذا كان على الارض وحاذى
 الاعضاء اذا كان على الدكان اثم المأز ولا يفسد ينبغي
 ان يغرز امامه في الصحراء سترة طول ذراع وغلظ اصبع
 ويقرب منها ويجعلها على احد حاجبيه ولا يكفي الوضع
 ولا الخط ويدراً المأز بالاشارة او التسليم لا بهما ان
 عدمت السترة او قصداً المرور بينه وبينها وجاز
 تركها عندما من المرور وسترة الامام مجزئة عن القوم
 ولو صلى على ثوب بطأنته نجسة صح ان لم يكن مضر بآ
 وكذا الوصل على الطرف الطاهر من بساط طرف منه

نجس سواء تحرك احداهما بحركة الأخر أو لا **فصل** وذكر
 عبثه بثوبه أو بدنه وقلب الحصى الأمرة ليمكنه
 السجود وفرقة الأصابع والتحصير والالتفات ولا تعباء
 وافتراش ذراعيه ورد السلام بيده والترجيع بالأعذار
 وكف ثوبه وسدله والتثاؤب والتمطى وتغميض
 عينيه والصلوة معقوص الشعر وحاسي الرأس لا تذلل
 أو في ثياب البذلة ومسح جبهته فيها من التراب ونظرة
 إلى السماء وعدل الآي أو التسليم بيده خلافاً لهما وقيام
 الإمام في طاق المسجد انفراداً على الدكان أو الأرض
 والقيام خلف صف فيه فرجة وليس ثوب فيه تصاوير
 وإن يكون فوق رأسه أو بين يديه أو بجانبه صورة
 إلا أن تكون صغيرة لا تبدو للناظر أو لغير ذي روح
 أو مقطوع الرأس لا قتل الحية والعقرب وقيام الإمام
 في المسجد ساجداً في طاقه والصلوة إلى ظهر قاعد
 يتحدث وإلى مصحف أو سيف معلق أو إلى شمع وسراج
 وعلى بساط ذي تصاوير أو لم يسجد عليها وكرة البول
 والتخلي والوطئ فوق مسجد وعلق بابه والأصح جوازه

عند الخوف على متابعه ويجوز نقشه بالحصص ملك الذهب
والبول ونحوه فوق بيت فيه مسجد
أي يجوز البول ونحوه من الوطئ والتغلب
باب الوتر والنوافل

الوتر واجب وقال السنة وهو ثلث ركعات بسلام واحد
يقرأ في كل ركعة منه الفاتحة وسورة ويقنت
في ثالثته دائماً قبل الركوع بعد ما كبر ورفع يديه
ولا يقنت في صلواته غيرها ويتبع المؤتمة كانت
الوتر ولو بعد الركوع ولا يتبع قانت الفجر خلافاً
لابن يوسف بل يقف ساكناً في الأظهر والسنة قبل
الفجر وبعد الظهر والمغرب والعشاء ركعتان وقبل
الظهر والجمعة وبعدها أربع وعند أبي يوسف
بعد الجمعة ست ونداب الأربع قبل العصر
أو ركعتان والست بعد المغرب والأربع قبل
العشاء وبعدها وكراه الزيادة على أربع بتسليمة
في نفل النهار لا في نفل الليل إلى ثمان خلافاً لهما
ولا تزد على الثمان ولا أفضل فيها رابع وقال في الليل
المستثنى أفضل وطول القيام أفضل من كثرة الركعات
والقراءة فرض في ركعتي الفرض وكل النفل والوتر

مع دائماً
في كل سنة
هذا احتراز
عن قول الشافعي
وما لك فافهم
قالوا لا يقنت
في الوتر إلا في
النصف الكفا
من رمضان
أبو الفضل محمد
فحل ومالك
عمر الله وأولاً

ويلزم ان تمام نقل شرع فيه قصد اولو عند الطلوع
 والغروب لا ان شرع ظاهرا انه واجب عليه
 ولو نوى اربعاً وافسد بعد القعود الا قال
 او قيله قضى ركعتين وقال ابو يوسف يفسد
 اربعاً لو افسد قبله وكذا الخلاف لو جرد الاربع
 عن القراءة او قرأ في احدى الاخرين فحسب ونقرأ
 في الاولى او في الاخرين فقط او تركها في احدى
 الاولى او احدى الاخرين فقط قضى ركعتين اتفاقاً
 ولو قرأ في احدى الاولى او في الاخرين فحسب ونقرأ
 واحد في الاخرين قضى اربعاً وقال محمد يقضى
 ركعتين ولو ترك القعدة الاولى فيه لا تبطل
 خلافاً لـ محمد ولو نذر صلوة في مكان فادها
 في ادنى شرفاً منه جاز ولو نذرت صلوة او صوماً
 في غداة فحاضت فيه لزمها القضاء ولا يصلي بعد
 صلوة مثلهما وصح النقل قاعداً مع القدرة على القيام
 ولو تعد بعد ما اتمته قائماً جاز ويكره لو بلا عذر
 وقال لا يجوز الا بعد زوال ركبة خارج المصير
 مؤمناً الى اى جهة توجهت دابته وبني بنزوله
 خلافاً لابن يوسف وبركوبه لا يبني فصل التراويح

سنة مؤكدة في كل ليلة من رمضان بعد العشاء
 قبل الترويض بعدة بجماعة عشرون ركعة بعشر
 تسليمات وجلسة بعد كل أربع بقدرها والسنة
 فيها المختصرة فلا يترك لكسل القوم وتكره
 قاعداً مع القدرة على القيام ويؤثر بجماعة
 في رمضان فقط ولا أفضل في السنن المنزل
 إلا التراويح

فصل في الكسوف

يصلى امام الجمعة بالناس عند كسوف الشمس
 ركعتين في كل ركعة ركوع واحد ويطيل القراءة
 ويخفيها وقال لا يجهر ثم يدعو بعدهما حتى تنجلي
 الشمس ولا يخطب فان لم يحضر صلوا افرادي ركعتين
 او رابعاً كالتسوية والظلمة والريح والفرع
فصل في الاستسقاء لصلوة بجماعة في
 الاستسقاء بل دعاء واستغفار فان صلوا افرادي
 جاز وقال يصلى الامام بالناس ركعتين يجهر فيهما
 بالقراءة ويخطب بعدها خطبتين كالعيد عند
 محمد رحمه الله وعند ابي يوسف رحمه الله

عن ابي النعمان
 والبيت بعدة
 عن النبي صلى الله عليه
 وسلم عليه السلام
 افضل صلاة
 الرجل في بيته
 الا المكتوبة
 ابو الفضل السيد
 محمد خدام
 الحسيني

خطبة واحدة ولا يقرب القوم ما رويهم ويقرب
 إلا ما عند محمد رحمه الله ويخرجون ثلاثة
 أيام فقط ولا يحضره أهل الدمام

باب ادراك الفريضة

من شرع في فرض فاقبل ان لم يسجد للأولى يقطع
 ويقتدى وان سجد وهو في الرابع ويكسر
 شفعا ولو سجد للثالثة يتم ويقتدى متطوعا
 إلا في العصر ولو في الفجر والمغرب يقطع ويقتدى
 ما لم يقيد الثانية بسجدة فان قيد يتم
 ولا يقتدى ولو كان في سنة الظهر والجمعة
 فاقبلا وخطب يقطع على شفيع وقيل يتها وكسر
 خروجه من مسجد أذن فيه قبل ان يصل ما أذن
 لها إلا من تقام به جماعة أخرى وان صلى لا يكره
 إلا في الظهر والعشاء ان شرع في الإقامة ومن خاف
 فوت الفجر بجماعة ان أدى سنته يتركها
 ويقتدى وان رجا ادراك ركعة لا يتركها
 بل يصلها عند باب المسجد ويقتدى ولا يقضى
 إلا تبعا للفرض وعند محمد تقضى بعد الطلوع ويترك

له أي الركعة الأولى

سنة الظهر في الحالين ويقضيها في وقته قبل شفعه
 وغيرهما وغير الفرائض الخمس والوتر لا يقضى
 أصلاً ومن أدرك ركعة واحدة من الظهر جماعة
 لم يصلها بجماعة بل أدرك فضلها ومن أتى مسجداً
 ولم يدرك جماعة يتطوع قبل الفرض ما شاء
 ما لم يخف فواته ومن أدرك الأمام ركعتين فكبر
 وقف حتى رفع رأسه لم يدرك تلك الركعة
 ومن ركع قبل إمامه فأدركه إمامه فيه صح ركوعه

باب لفوائت

الترتيب بين الفائتة والواقعية وبين الفوائت
 شرط فلو صلى فرضاً ذكراً فائتة فسد فرضه
 موقوفاً عند ههما بآثاناً فلو قضاها قبل أداء
 سبقت بطلت فرضية ما صلى والأصح عند
 لا عند ههما والوتر كالفرض عملاً فذكره مفسد
 خلافاً لهما ولو صلى العشاء بلا وضوء ناسياً
 ثم صلى السنة والوتر به يعيد السنة لأعادة
 العشاء ولا يعيد الوتر خلافاً لهما وبطلان الفرضية
 لا يبطل أصل الصلوة خلافاً للمحمد رحمه الله

ويسقط الترتيب بضيق الوقت وبالنسيان وبصيرورة
 الفوائت ^{بغير النعم} شيئاً حديثاً أو قديمياً ولا يعوّد
 بعودها إلى القلة فمن ترك شيئاً أو أكثر
 وشرع يؤدى الوقتيات مع بقاء الفوائت
 تحفاته فرض جديداً فصلى وقتية بعده
 ذكر الله صححت وقتيته وكذا الوقتيات تلك
 الفوائت إلا فرضاً أو فرضين فصلى وقتية ذكرها
 ولا يقتل تارك الصلوة عمداً أما لم يجحد
 ولو ارتد عقيب فرض صلاة ثم أسلم في
 الوقت لزمه إعادته ولا يلزم قضاء ما فاتته
 زمان الرودة ولا قضاء ما فاتته بعد إسلامه
 في دار الحرب إن جهل فرضيته

باب سجود السهو

إذا سها بزيادة أو نقصان سجد سجدتين بعد
 التسليمتين وقيل بعد واحدة وتشهد وسلم
 ويأتى بالصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم
 والدعاء في قعدة السهو هو الصحيح ويجب
 أن قرأ في ركوع أو قعود أو قدم ركناً أو آخره

أَوْ كَرَّرَهُ أَوْ غَيْرَ فَاجِبًا أَوْ تَرَكَه كَرُّوعٍ قَبْلَ الْقِرَاءَةِ
 وَتَأْخِيرًا لِلْقِيَامِ إِلَى الثَّالِثَةِ بَرِيَادَةً عَلَى التَّشْهُدِ
 وَرُكُوعَيْنِ وَالْجَهْرُ فِيمَا يَخْفَى وَبِالْعَكْسِ وَتَرَكُوكَ
 الْقَعُودَ الْأَوَّلَ وَقِيلَ كُلُّهُ يُؤَلُّ إِلَى تَرَكَ الْوَاجِبِ
 وَأَنْ تَشْهَدَ فِي الْقِيَامِ وَالرُّكُوعِ لَا يَجِبُ وَأَنْ
 سَهًا مَرَارًا يَكْفِيهِ سَجْدَتَانِ وَيُزَمُّ الْمُقْتَدَى
 لِسَهْوٍ أَمَّا أَنْ سَجَدَ لِبَسْهْوَةٍ وَالْمُسْبِقُ قَدْ
 لَسَجَدَ مَعَ أَمَّا مَهْ ثُمَّ يَقْضَى وَأَنْ سَهًا عَنِ الْقَعُودِ
 الْأَوَّلِ وَهُوَ إِلَيْهِ أَقْرَبُ عَادَ وَالْأَوَّلُ يَسْجُدُ لِلْسَهْوِ
 وَأَنْ سَهًا عَنِ الْقَعُودِ الْأَخِيرِ عَادَ مَا لَمْ يَسْجُدْ وَسَجَدَ
 لِلْسَهْوِ فَإِنْ سَجَدَ بَطُلَ فَرْضُهُ بَرَفَعَهُ عِنْدَ فَحْدِ
 رَحْمَةِ اللَّهِ وَبَوَضَعَهُ عِنْدَ أَبِي يُوسُفَ رَحِمَهُ اللَّهُ وَصَارَتْ
 نَفْلًا خِلَافًا لِلْحَمْدِ فَيُضْرَمُ سَادِسَةٌ أَنْ شَاءَ وَأَنْ
 قَعَدَ فِي الرَّابِعَةِ ثُمَّ قَامَ عَادَ وَسَلَمَ مَا لَمْ يَسْجُدْ
 وَأَنْ سَجَدَ ثُمَّ فَرَضَهُ وَلَسَجَدَ لِلْسَهْوِ وَيُضْمُّ سَادِسَةٌ
 وَالرُّكْعَتَانِ نَفْلٌ وَلَا عَهْدَةٌ لَوْ قُطِعَ وَلَا تَنْقِبَانِ
 عَنْ سُنَّةِ الظُّهْرِ وَمَنْ اقْتَدَى بِهِ فِيمَا صَلَّاهُمَا
 فَقَطُّ وَلَوْ أَفْسَدَ قَضَاهُمَا وَعِنْدَ مُحَمَّدٍ يَصْلِي سُنَّةً
 وَلَا قَضَاءَ عَلَيْهِ لَوْ أَفْسَدَ وَلَوْ سَجَدَ لِلْسَهْوِ فِي تَشَعُّقِ

سهو أي ان
 ركع ركوعين
 في ركعة واحدة
 فكذا لو سجد
 ثلاث سجرات
 يجب سجد
 السهو ١٢

التطوع لا يبنى عليه ولو بنى صحح وسلام من عليه
 السهو يخرج من الصلوة موقوفاً ان سجد عاد
 إليها والألا فيصم اقتداء من اقتدى به بعد
 سلامه ويصير فرضه أربعاً بنية الأقامة
 ويبطل وضوءه بفقهاء ان سجد والأفلا وعند
 محمد لا يخرج فتثبت الأحكام لمن كورة سجد
 أولاً ولو سلم من عليه السهو بنية ان لا يسجد
 وان شك في صلواته كم صلى ان كان أول ما عرض
 له استقبال والألتحصى وعمل بغلبة ظنه فان لم يكن له
 ظن بنى على الأقل وقعد في كل موضع احتمل انه
 موضع القعود توهم مصلي الظهر انه اتمها فسلم
 ثم علم انه صلى ركعتين اتمها وسجد للسهو

باب صلوة المريض

يجز عن القيام او خاف زيادة المريض بسببه صلى
 قاعداً يركع ويسجد وان تعذر الركوع والسجود
 او ما برأسه قاعداً وجعل يسجد اخفض من
 ركوعه ولا يرفع الى وجهه شيئاً للسجود فان فعل
 وهو يخفض رأسه صاماً يائه والأفلا يصح وان تعذر

التَّعْوِدَ أَوْ مَا مَسْتَلْقِيًّا وَرَجُلًا إِلَى الْقِبْلَةِ أَوْ
 مَضْطَجِعًا وَوَجْهَهُ إِلَيْهَا وَأَنْ تَعْذَرَ الْإِيمَاءُ بِرَأْسِهِ
 أَخْرَجَتْ وَلَا يَتَوَمَّعُ بَعِينُهُ وَلَا يَجْأَبِيهِ وَلَا يَقْلِبُهُ
 وَأَنْ قَدَرَ عَلَى الْقِيَامِ وَعَجَزَ عَنِ الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ يَوْمِي
 قَاعِدًا أَوْ هُوَ أَفْضَلُ مِنَ الْإِيمَاءِ قَائِمًا وَلَوْ مَرَضٌ
 فِي أَثْنَاءِ الصَّلَاةِ بَنَى بِمَا قَدَرَ وَلَوْ افْتَتَحَهَا قَاعِدًا
 يَرْكَعُ وَيَسْجُدُ فَقَدَرَ عَلَى الْقِيَامِ بَنَى قَائِمًا وَقَالَ
 مُحَمَّدٌ رَحِمَهُ اللَّهُ يَسْتَأْنِفُ وَأَنْ افْتَتَحَهَا بِإِيمَاءٍ فَقَدَرَ
 عَلَى الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ اسْتَأْنَفَ وَلَمْ يَطْوَ عِانَ
 يَتَكَبَّرُ عَلَى شَيْءٍ أَنْ اعْيَى وَلَوْ صَلَّى فِي ذَلِكَ جَارٍ قَاعِدًا
 بِلَا عَذْرِ صَحَّ خَلَا قَالَهُمَا وَفِي الْمَرْبُوطِ لَا يَجُوزُ
 بِلَا عَذْرِ وَمَنْ اغْمَى عَلَيْهِ أَوْ جَنَّ يَوْمًا وَلَيْلَةً قَضَى
 وَأَنْ زَادَ سَاعَةً لَا يَقْضَى وَعِنْدَ مُحَمَّدٍ يَقْضَى عَالَمٌ
 يَدْخُلُ وَقْتُ سَادِسَةٍ يَرْ

بَابُ سَجُودِ التَّلَاوَةِ

يَجِبُ عَلَى مَنْ تَلَا آيَةً مِنْ أَرْبَعِ عَشْرَةِ آيَةٍ فِي الْأَعْرَافِ

سعي في
 انكسار المربوط
 على الشطرين
 الصلوة قاعدا
 بلا عذر وما
 ان كان مريضا
 في الجوارح
 ينظر ب
 اضطرار
 شديدا فها
 كالساكن
 في الحكم
 ابو الفضل السيد
 محمد محمدم
 الحسيني غفر
 الله له
 وفي الدابة

وَأَتْرَعِدُ وَالْمَخْلُ وَالْأَسْرَاءَ وَمُرِيرَ وَالْحَجَّ أَوَّلًا وَالْفَرَقَانَ
وَالْقَمَلَ وَالْحَمْدَ تَنْزِيلَ وَحُضْنَ وَفَصْلَتَ وَالْجَمْعَ وَالْأَشْقَاقَ
وَالْعَلَقَ وَعَلَى مَنْ سَمِعَ وَلَوْ غَيْرَ قَاصِدًا وَعَلَى
الْمُتَّقِينَ تَبْلَاوَةً أَمَامَهُ وَلَا يَجِبُ تَبْلَاوَتُهُ أَصْلًا
إِلَّا عَلَى سَامِعٍ لَيْسَ مَعَهُ فِي الصَّلَاةِ وَلَوْ سَمِعَهَا
الْمُصَلِّي مِمَّنْ لَيْسَ مَعَهُ فِي الصَّلَاةِ لَا يَسْجُدُ فِي الصَّلَاةِ
وَيَسْجُدُ بَعْدَهَا فَإِنْ سَجَدَ فِيهَا لَا تَجُوزُ وَلَا تَبْطُلُ
الصَّلَاةُ وَلَوْ سَمِعَهَا مِنْ أَمَامٍ فَأَقْدَمَ بِهِ قَبْلَ
أَنْ يَسْجُدَ سَجَدَ مَعَهُ وَإِنْ أَقْدَمَ بَعْدَ مَا يَسْجُدُ فَإِنَّ
فِي تِلْكَ الرُّكْعَةِ لَا يَسْجُدُ أَصْلًا وَإِنْ فِي غَيْرِهَا سَجَدَهَا
خَارِجَ الصَّلَاةِ كَمَا لَوْ لَمْ يَقْتُلْ وَلَا يَقْضِ الصَّلَاةَ
خَارِجًا تَلَاهَا ثُمَّ دَخَلَ فِي الصَّلَاةِ وَاعَادَهَا وَسَجَدَ
كَفْتَهُ عَنِ التَّلَاوَتَيْنِ وَإِنْ سَجَدَ لِلأُولَى ثُمَّ شَرَعَ
وَاعَادَهَا يَسْجُدُ أُخْرَى وَلَوْ كَرَّرَ آيَةً وَاحِدَةً فِي عِلَاسٍ
وَاحِدٍ كَفْتَهُ سَجْدَةً وَاحِدَةً وَإِنْ بَدَّلَهَا أَوْ الْمَجْلَسَ
لَا وَتَسْلِيَةً الثُّوبِ وَالِدِ يَأْسَةً وَلَا يَنْتَقَالُ مِنْ غَضَنٍ
إِلَى آخَرَ تَبْدِيلٍ وَلَوْ تَبَدَّلَ عِلَاسُ السَّامِعِ مَعَ تَكَرُّرِ

مع فان كان
الاعتناء في تلك
الركعة التي كانت
فيها آية السجدة
لا يسجد أصلاً
لا في الصلوة
ولا بعدها لأنه
صار من كمالها
بإدراك الركعة
فيصير مؤدياً لها
عنه الصلاة
لكن في الصلوة
الصلواتية يرد
الله ما وافق
التلاوة وخدم
العلوم والفضل
عمل عند وم
التمتع في غيره
نحو ذلك

الواجب عليه وان اتحد مجلس التالى وان تبدل
بجلس التالى واتحد بجلسته لا وكيفيته ان يسجد
بشرائط الصلوة بين تكبيرتين من غير رفع يدا
ولا تشهد ولا سلام وكره ان يقرأ سورة ويدع
اية السجدة لا عكسه وندب ان يضم اليها اية
او ايتين قبلها واستحسن اخفاءها عن السامعين فتقضى

بَابُ الْمُسَافِرِ

من جاوز بيوت مصر من جانب آخر وجهه مريداً سيراً
وسطاً ثلاثة أيام قصر الفرض الرباعي وصار فرضه
فيه ركعتين واعتبر في الوسط في السهل سير الأبل
ومشي الأقدام وفي الجراعتدال الرمح وفي الجبل ما يليق
بها فلو اتوا لمسافران قعدا في الثانية ^{أي الركعة} صحت واسناء
والأفلا تصح ولا يزال على حكم السفر حتى يدخل وطنه
او ينوي مدة الإقامة ببلد آخر او قرية وهي خمسة
عشرون مأواكث ولو نواها بموضعين كمكة ومتى
لا يصير مقيماً إلا ان يبديت باحدهما وقصر ان نوى

منه يقضي الجبل
أي من ذم وميل
عنه فانه تعذب
مسيرة لثقة أيام
والكل مثل تلك
المسافة في السهل
تقطع بما دونها
فلو كان موضع
طريقان أحدهما
مسيرة مثلية أيام
والآخر أقل منها
ففي الطريق الأول
يقضي في الثالث كما
مع ان سلى أربعاً
بعت فرسية وأسار
لمخبر السلطنة
للعى وان يقي
في القعة الأولى
قد التهم فلا تخش
م

من المهر فليس بد صا الكي نفاذ استأجر العوايا الفصيل بعدد جوار الحسني بغير الله له ولو الاله

أقل منها أولم ينو ولو بقي سنين ^{تقص} وكذا عسكر نواها
 بارض الحرب أو حاصراً أو مَصراً فيها أو حاصراً أو أهل
 البغي في دارنا في غير ^{المصر} ويتحاهل الأخبية لو نواها ^{في القنطرة}
 في الأصح ولو اقتدى المسافر بالمقيم في الوقت صح ويتم
 وبعد لا يصح واقتداء المقيم به صحيح فيهما ويقصر
 هو ويتم المقيم بلا قراءة في الأصح ويستحب له أن
 يقول لهم اقموا أصلاً تكملوا في مسافر ويطل لوطن
 الأصلي بمثل لا بالسفر ووطن الإقامة بمثل والسفر
 والأصلي وفائتة السفر تقضى في الحضر ركعتين وفائتة
 الحضر تقضى في السفر أربعاً والمعتبر في ذلك آخر الوقت
 والعاصي كغيره ونية الإقامة والسفر تعتبر من الأصل
 دون التبع كالعبد والمرأة والجندى

منه لا الحرب والتركيزان ١٢

باب صلوات الجمعة

لا تصح إلا بستمه شروط مصر أو فناءه والسلطان
 أو نائبه ووقت الظهر والخطبة قبلها في وقتها
 والجماعة والأذن العام والمصر كل موضع له

امير وقاض يتخذ الاحكام ويقيم الحدود وقيل
 ما لو اجتمع اهله في اكبر مساجده لا يسعهم وفناؤه
 ما اتصل به معدن المصالحه وتصح في مصر في مواضع
 هو الصحيح وعن الامام في موضع فقط وعند ابى يوسف
 تصح في موضعين ان حال بينهما نهر ومنى مصر في
 الموسم تصح الجمعة فيها للخليفة او امير الحجاز لا
 الامير المومنون ولا عرفات وفرض الخطبة تسيحة
 او نحوها وعند اهملابد من ذكر طويل يسمى خطبة وستتها
 ان يخطب قائماً على طهارة خطبتين يفصل بينهما
 بجلسة مشتملتين على تلاوة آية والا يصاء بالتقوى
 والصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم فيكرة ترك
 ذلك واقل الجماعة ثلاثة سوى الامام وعند
 ابى يوسف اثنان وقيل محمد معه فلونفروا قبل
 سجود يستأنف الظهر وعند اهملابد يستأنفها
 الا ان نفروا قبل شروعه وتبطل بخروج وقت الظهر
 وشروط وجوبها ستة اقامة بمصر والذكورية
 والصحة والحرية وسلامة العينين والرجلين

١٢
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١
 ٤٧٢
 ٤٧٣
 ٤٧٤
 ٤٧٥
 ٤٧٦
 ٤٧٧
 ٤٧٨
 ٤٧٩
 ٤٨٠
 ٤٨١
 ٤٨٢
 ٤٨٣
 ٤٨٤
 ٤٨٥
 ٤٨٦
 ٤٨٧
 ٤٨٨
 ٤٨٩
 ٤٩٠
 ٤٩١
 ٤٩٢
 ٤٩٣
 ٤٩٤
 ٤٩٥
 ٤٩٦
 ٤٩٧
 ٤٩٨
 ٤٩٩
 ٥٠٠
 ٥٠١
 ٥٠٢
 ٥٠٣
 ٥٠٤
 ٥٠٥
 ٥٠٦
 ٥٠٧
 ٥٠٨
 ٥٠٩
 ٥١٠
 ٥١١
 ٥١٢
 ٥١٣
 ٥١٤
 ٥١٥
 ٥١٦
 ٥١٧
 ٥١٨
 ٥١٩
 ٥٢٠
 ٥٢١
 ٥٢٢
 ٥٢٣
 ٥٢٤
 ٥٢٥
 ٥٢٦
 ٥٢٧
 ٥٢٨
 ٥٢٩
 ٥٣٠
 ٥٣١
 ٥٣٢
 ٥٣٣
 ٥٣٤
 ٥٣٥
 ٥٣٦
 ٥٣٧
 ٥٣٨
 ٥٣٩
 ٥٤٠
 ٥٤١
 ٥٤٢
 ٥٤٣
 ٥٤٤
 ٥٤٥
 ٥٤٦
 ٥٤٧
 ٥٤٨
 ٥٤٩
 ٥٥٠
 ٥٥١
 ٥٥٢
 ٥٥٣
 ٥٥٤
 ٥٥٥
 ٥٥٦
 ٥٥٧
 ٥٥٨
 ٥٥٩
 ٥٦٠
 ٥٦١
 ٥٦٢
 ٥٦٣
 ٥٦٤
 ٥٦٥
 ٥٦٦
 ٥٦٧
 ٥٦٨
 ٥٦٩
 ٥٧٠
 ٥٧١
 ٥٧٢
 ٥٧٣
 ٥٧٤
 ٥٧٥
 ٥٧٦
 ٥٧٧
 ٥٧٨
 ٥٧٩
 ٥٨٠
 ٥٨١
 ٥٨٢
 ٥٨٣
 ٥٨٤
 ٥٨٥
 ٥٨٦
 ٥٨٧
 ٥٨٨
 ٥٨٩
 ٥٩٠
 ٥٩١
 ٥٩٢
 ٥٩٣
 ٥٩٤
 ٥٩٥
 ٥٩٦
 ٥٩٧
 ٥٩٨
 ٥٩٩
 ٦٠٠
 ٦٠١
 ٦٠٢
 ٦٠٣
 ٦٠٤
 ٦٠٥
 ٦٠٦
 ٦٠٧
 ٦٠٨
 ٦٠٩
 ٦١٠
 ٦١١
 ٦١٢
 ٦١٣
 ٦١٤
 ٦١٥
 ٦١٦
 ٦١٧
 ٦١٨
 ٦١٩
 ٦٢٠
 ٦٢١
 ٦٢٢
 ٦٢٣
 ٦٢٤
 ٦٢٥
 ٦٢٦
 ٦٢٧
 ٦٢٨
 ٦٢٩
 ٦٣٠
 ٦٣١
 ٦٣٢
 ٦٣٣
 ٦٣٤
 ٦٣٥
 ٦٣٦
 ٦٣٧
 ٦٣٨
 ٦٣٩
 ٦٤٠
 ٦٤١
 ٦٤٢
 ٦٤٣
 ٦٤٤
 ٦٤٥
 ٦٤٦
 ٦٤٧
 ٦٤٨
 ٦٤٩
 ٦٥٠
 ٦٥١
 ٦٥٢
 ٦٥٣
 ٦٥٤
 ٦٥٥
 ٦٥٦
 ٦٥٧
 ٦٥٨
 ٦٥٩
 ٦٦٠
 ٦٦١
 ٦٦٢
 ٦٦٣
 ٦٦٤
 ٦٦٥
 ٦٦٦
 ٦٦٧
 ٦٦٨
 ٦٦٩
 ٦٧٠
 ٦٧١
 ٦٧٢
 ٦٧٣
 ٦٧٤
 ٦٧٥
 ٦٧٦
 ٦٧٧
 ٦٧٨
 ٦٧٩
 ٦٨٠
 ٦٨١
 ٦٨٢
 ٦٨٣
 ٦٨٤
 ٦٨٥
 ٦٨٦
 ٦٨٧
 ٦٨٨
 ٦٨٩
 ٦٩٠
 ٦٩١
 ٦٩٢
 ٦٩٣
 ٦٩٤
 ٦٩٥
 ٦٩٦
 ٦٩٧
 ٦٩٨
 ٦٩٩
 ٧٠٠
 ٧٠١
 ٧٠٢
 ٧٠٣
 ٧٠٤
 ٧٠٥
 ٧٠٦
 ٧٠٧
 ٧٠٨
 ٧٠٩
 ٧١٠
 ٧١١
 ٧١٢
 ٧١٣
 ٧١٤
 ٧١٥
 ٧١٦
 ٧١٧
 ٧١٨
 ٧١٩
 ٧٢٠
 ٧٢١
 ٧٢٢
 ٧٢٣
 ٧٢٤
 ٧٢٥
 ٧٢٦
 ٧٢٧
 ٧٢٨
 ٧٢٩
 ٧٣٠
 ٧٣١
 ٧٣٢
 ٧٣٣
 ٧٣٤
 ٧٣٥
 ٧٣٦
 ٧٣٧
 ٧٣٨
 ٧٣٩
 ٧٤٠
 ٧٤١
 ٧٤٢
 ٧٤٣
 ٧٤٤
 ٧٤٥
 ٧٤٦
 ٧٤٧
 ٧٤٨
 ٧٤٩
 ٧٥٠
 ٧٥١
 ٧٥٢
 ٧٥٣
 ٧٥٤
 ٧٥٥
 ٧٥٦
 ٧٥٧
 ٧٥٨
 ٧٥٩
 ٧٦٠
 ٧٦١
 ٧٦٢
 ٧٦٣
 ٧٦٤
 ٧٦٥
 ٧٦٦
 ٧٦٧
 ٧٦٨
 ٧٦٩
 ٧٧٠
 ٧٧١
 ٧٧٢
 ٧٧٣
 ٧٧٤
 ٧٧٥
 ٧٧٦
 ٧٧٧
 ٧٧٨
 ٧٧٩
 ٧٨٠
 ٧٨١
 ٧٨٢
 ٧٨٣
 ٧٨٤
 ٧٨٥
 ٧٨٦
 ٧٨٧
 ٧٨٨
 ٧٨٩
 ٧٩٠
 ٧٩١
 ٧٩٢
 ٧٩٣
 ٧٩٤
 ٧٩٥
 ٧٩٦
 ٧٩٧
 ٧٩٨
 ٧٩٩
 ٨٠٠
 ٨٠١
 ٨٠٢
 ٨٠٣
 ٨٠٤
 ٨٠٥
 ٨٠٦
 ٨٠٧
 ٨٠٨
 ٨٠٩
 ٨١٠
 ٨١١
 ٨١٢
 ٨١٣
 ٨١٤
 ٨١٥
 ٨١٦
 ٨١٧
 ٨١٨
 ٨١٩
 ٨٢٠
 ٨٢١
 ٨٢٢
 ٨٢٣
 ٨٢٤
 ٨٢٥
 ٨٢٦
 ٨٢٧
 ٨٢٨
 ٨٢٩
 ٨٣٠
 ٨٣١
 ٨٣٢
 ٨٣٣
 ٨٣٤
 ٨٣٥
 ٨٣٦
 ٨٣٧
 ٨٣٨
 ٨٣٩
 ٨٤٠
 ٨٤١
 ٨٤٢
 ٨٤٣
 ٨٤٤
 ٨٤٥
 ٨٤٦
 ٨٤٧
 ٨٤٨
 ٨٤٩
 ٨٥٠
 ٨٥١
 ٨٥٢
 ٨٥٣
 ٨٥٤
 ٨٥٥
 ٨٥٦
 ٨٥٧
 ٨٥٨
 ٨٥٩
 ٨٦٠
 ٨٦١
 ٨٦٢
 ٨٦٣
 ٨٦٤
 ٨٦٥
 ٨٦٦
 ٨٦٧
 ٨٦٨
 ٨٦٩
 ٨٧٠
 ٨٧١
 ٨٧٢
 ٨٧٣
 ٨٧٤
 ٨٧٥
 ٨٧٦
 ٨٧٧
 ٨٧٨
 ٨٧٩
 ٨٨٠
 ٨٨١
 ٨٨٢
 ٨٨٣
 ٨٨٤
 ٨٨٥
 ٨٨٦
 ٨٨٧
 ٨٨٨
 ٨٨٩
 ٨٩٠
 ٨٩١
 ٨٩٢
 ٨٩٣
 ٨٩٤
 ٨٩٥
 ٨٩٦
 ٨٩٧
 ٨٩٨
 ٨٩٩
 ٩٠٠
 ٩٠١
 ٩٠٢
 ٩٠٣
 ٩٠٤
 ٩٠٥
 ٩٠٦
 ٩٠٧
 ٩٠٨
 ٩٠٩
 ٩١٠
 ٩١١
 ٩١٢
 ٩١٣
 ٩١٤
 ٩١٥
 ٩١٦
 ٩١٧
 ٩١٨
 ٩١٩
 ٩٢٠
 ٩٢١
 ٩٢٢
 ٩٢٣
 ٩٢٤
 ٩٢٥
 ٩٢٦
 ٩٢٧
 ٩٢٨
 ٩٢٩
 ٩٣٠
 ٩٣١
 ٩٣٢
 ٩٣٣
 ٩٣٤
 ٩٣٥
 ٩٣٦
 ٩٣٧
 ٩٣٨
 ٩٣٩
 ٩٤٠
 ٩٤١
 ٩٤٢
 ٩٤٣
 ٩٤٤
 ٩٤٥
 ٩٤٦
 ٩٤٧
 ٩٤٨
 ٩٤٩
 ٩٥٠
 ٩٥١
 ٩٥٢
 ٩٥٣
 ٩٥٤
 ٩٥٥
 ٩٥٦
 ٩٥٧
 ٩٥٨
 ٩٥٩
 ٩٦٠
 ٩٦١
 ٩٦٢
 ٩٦٣
 ٩٦٤
 ٩٦٥
 ٩٦٦
 ٩٦٧
 ٩٦٨
 ٩٦٩
 ٩٧٠
 ٩٧١
 ٩٧٢
 ٩٧٣
 ٩٧٤
 ٩٧٥
 ٩٧٦
 ٩٧٧
 ٩٧٨
 ٩٧٩
 ٩٨٠
 ٩٨١
 ٩٨٢
 ٩٨٣
 ٩٨٤
 ٩٨٥
 ٩٨٦
 ٩٨٧
 ٩٨٨
 ٩٨٩
 ٩٩٠
 ٩٩١
 ٩٩٢
 ٩٩٣
 ٩٩٤
 ٩٩٥
 ٩٩٦
 ٩٩٧
 ٩٩٨
 ٩٩٩
 ١٠٠٠

فلا تجب على الأعمى وإن وجد قائداً خلافاً لهما
 وكذا الخلاف في الحج ومن هو خارج المصراً إن كان
 يسمع النداء تجب عليه عند محمد وبه يفتي
 ومن لا جمعة عليه إن أداها أجزأته عن فرض
 الوقت والمسافر والعبد والمريض إن يؤم فيها
 وتنعقد بهم ومن لا عز له لو صلى الظهر قبلها
 جازم الكراهة ثم إذا سعى إليها والامام فيها
 يبطل ظهره وقال لا يبطل ما لم يدرك الجمعة
 ويشترع فيها وكراه للمعذور والمسبحان أداء الظهر
 بجماعة في المصريومها ومن أدركها في التشهد
 أو سجود السهو يتم جمعة وقال محمد يتم ظهراً
 إن لم يدرك أكثر الثانية وإذا خرج الإمام فبالصلوة
 ولا كلام حتى يفرغ من خطبته وقال الأيباح الكلام بعد
 خروجه ما لم يشترع في الخطبة ويجب السعي وترك
 البيع - بالأذان الأول فاذ اجلس على المنبر أذن
 بين يديه ثانياً واستقبلوا مستمعين فاذ انتحر
 الخطبة اقيمت -

باب العيدين

تجب صلوة العيد وشرائطها كشرائط الجمعة وجوباً
 وإدائاً سوى الخطبة وندب في الفطر أن يأكل
 شيئاً قبل صلواته وليستاك ويغتسل ويتطيب ويلبس
 أحسن ثيابه ويؤدى فطرته ويتوجه إلى المصلى
 ولا يجهر بالتكبير في طريقه خلافاً لهما ولا يتنقل
 قبلها ووقتها من ارتفاع الشمس قدر رمح أو رحين
 إلى زوالها وصفتها أن يصلي ركعتين يكبر تكبيرة الأحكام
 ثم يثنى ثم يكبر ثلاثاً يقرأ الفاتحة وسورة ثم يركع
 ويسجد ويبداً في الثانية بالقرأة ثم يكبر ثلاثاً ثم
 أخرى للركوع ويرفع يديه في الزوائد ويخطب بعدها
 خطبتين يعلم الناس فيها أحكام الفطرة ولا تقضى
 إن فاتت مع الإمام وإن منع عن ركنها في اليوم الأول
 صلواتها في اليوم الثاني ولا تصلى بعده ولا ضحى كالفطر
 لكن يستحب تأخير الأكل فيها إلا أن يصلي ولا يكره
 قبلها في المختار ويجهر بالتكبير في طريق المصلى

ويعلم في الخطبة تكبير التشريق والإضحية ويجوز
تأخيرها إلى الثاني والثالث بعد روبر غير ذلك والجماع
يوم معرفة تشبهاً بالواقفين ليس بشيء ويجب تكبير
التشريق من فجر معرفة إلى عصر يوم العيد على المقيم
بالمصر عقيب فرض أذي بجماعة مستحبته وبلافتاء
يجب على المرأة والمسافر وعندهما إلى عصر آخر أيام
التشريق على من يصلي الفرض وعليه العمل وصفته
ان يقول - الله أكبر الله أكبر لا إله إلا الله والله أكبر
الله أكبر والله الحمد ولا يتركه المؤتمن ان تركه إمامه

باب صلوة الخوف

ان اشتد الخوف من عدو أو سبع جعل الإمام طائفة
بأداء عدد ووصل بطائفة ركعة ان كان مسافراً أو في
الفجر وركعتين ان كان مقيماً أو في المغرب ومضت هذه
إلى العدو وجاءت تلك وصلّى بهما بقي وسلم وحده
وذهبوا إلى العدو وجاءت الطائفة الأولى انقوا
بلا قراءة ويبطلها المشي والركوب والمقاتلة واشتد

سبح الى القبلة

الحرف وعجزوا عن الصلوة بهذه الصفة صلووا وحداً
ركباً نأْيُؤْمُونُ الى اتي جهة قدروا ان عجزوا عن التوجه
ولا تجوز بالاحضار عدواً وبويوسف لا يجيزها بعد
النبي عليه السلام

باب صلوة الجنائز

يوجه المحتضر الى القبلة على شقه الايمن واختين
الاستلقاء ويلقن الشهادة فاذا مات شد الحية
وغمضوا عينيه ويستحب تعجيل دفنه واذا ارادوا
غسله وضع على سريره حُمْر وتراً وتستر عورته ويجرد
ويوضأ بالامضمضة واستنشق ويغسل بهاء مغلي
بسداً واحرّض ان وجدوا الا فالقراح وغسل رأسه
ولحيته بالخطمي واضمح على يساره فيغسل حتى يصل
الماء الى ما يلي تحت منه ثم على يمينه كذلك ثم
يجلس مستنداً ويمسح بطنه برفق فان خرج منه شيء
غسله ولا يعيد غسله ولا وضوءاً وينشفه بثوب
ويجعل الحنوط على رأسه ولحيته والكافور

سبح خضر خضر
وسكون الى ان شاء الله
سبح الماء الحار

على مساجده ولا يسوح شعرة ولحيته ولا يقص ظفيرة
 وشعرة ولا يخنث ثم يكفنه وسنة كفن الرجل قميص
 وهو من المنكب الى القدم وازار ولغافة وهما من القرن
 الى القدم واستحسن بعض المتأخرين العمامة وكفايته
 ازار ولغافة وسنة كفن المرأة درع وازار وخمار
 ولغافة وخرقة تربط على ثدييها وكفايتها ازار وخمار
 ولغافة وعند الضرورة يكفي الواحد ولا يقتصر عليه
 بلا ضرورة ويستحب الابيض ولا يكفن الا في ما يجوز له لبسه
 حال حياته ويجزى الاكفان وتراً قبل ان يدارج فيها
 وتبسط اللغافة ثم الازار عليها ثم يقيص ويوضع على الازار
 ثوب ليف الازار من قبل يساره ثم من قبل يمينه ثم اللغافة
 كذلك والمرأة تلبس الدرع ويجعل شعرها ضففين
 على صدرها فوقه ثم الخمار فوق ذلك تحت اللغافة
 ويعقد الكفن ان خيف ان ينتشر **فصل** الصلوة عليه
 فرض كفاية وشرطها اسلام الميت وطهارته
 واولى الناس بالتقدم فيها السلطان ثم القاضي
 ثم امام الحي ثم الولي الا قرب فالاقرب الا الاب فانه يقدم

له اي من الراس ١٢

له اي فوق الدرع ١٢

على الابن والولي ان يأذن لغيره فان صلى غير من ذكر
 بلاذن اعاد الولى ان شاء ولا يصلى غير الولى بعد
 صلواته وان دفن بلاصلوة صلى على قبره ما لم ينظر
 تفسيه ويقوم حذاء الصدر للرجل والمرأة ويكبر
 تكبيرة يثنى عقيبها ثلثا نية يصلى على النبي عليه
 السلام بعدها ثلثة يدعوا لنفسه وللميت
 وللمسلمين بعدها ثلثة واربعة ويسلم عقيبها فان
 كان خمسا لا يتابع ولا قراءة فيها ولا تشهد ولا رفع
 يد الا في الاولى ولا يستغفر لصبي ويقول اللهم
 اجعله لنا اجرا وذخرا واجعله لنا شافعا ومشفعا
 ومن اتى بعد تكبير الامام لا يكبر حتى يكبر الامام
 الاخرى فيكبر معه وقال ابو يوسف رحمه الله
 يكبر ولا ينتظر كمن كان حاضرا حال القرية ولا يجوز
 راكبا استحسانا وتكره في مسجد جماعة ان كان
 الميت فيه وان كان خارجه اختلف المشائخ ولا
 يصلى على عضوي ولا على غائب ومن استهل بعد الصلاة
 غسل وسبغى وصلى عليه والا غسل في المختار وادرج

في خرقة ولا يصلى عليه ولوسبى صبي مع احد ابويه
 فمات لا يصلى عليه الا ان اسلموا احدهما او اسلم
 هو عاقلاً ولم يُسبب احدهما معه ولو مات
 لمسلم قريب كما فرغسله غسل النجاسة ولفه في
 خرقة والقاء في حفرة او دفعه الى اهل دينه سنن
 في حمل الجنازة اربعة وان يبدأ فيضع مقدماً على
 يمينه ثم مؤخرها ثم مقدماً على يساره ثم مؤخرها
 ويسرعوا به دون الخشب والمشى خلفها افضل
 واذا وصلوا الى قبره كره الجلوس قبل وضعه
 عن الاعتناق ويحفر القبر ويلحد ويدخل الميت
 فيه من جهة القبلة ويقول واضعه بسم الله وعلى
 ملة رسول الله ويسبجى قبر المرأة لا الرجل ويوجه الى القبلة
 ويحل العقد ويسوي عليه اللين والقصب ويكره الاجر
 والخشب ويهال التراب وليس للقبر ولا يربع فيكره بنائه
 بالجص والجر والخشب ولا يدفن اثنان في قبر الا الضرورة
 ولا يخرج من القبر الا ان تكون الارض مغصوبة ويكره وطئ
 القبر والجلوس والنوم عليه والصلوة عنده -

باب الشهيد

هو من قتله اهل الحرب او البغي او قطاع الطريق
او وجد في المعركة وبه اثر جراحة او قتله مسلم
ظلمًا ولم يجب بقتله دية فيكفن ويصلى عليه
ولا يغسل ويدفن بدمه وثيابه الا ما ليس من
جنس الكفن كالقرو والحشو والخف والسلاح ويزاد
وينقص مراعاة لكفن السنة وان كان صبيًا او عجنًا
او جنينًا او حائضًا او نفساء يغسل خلافا لهما
ويغسل ان قتل في مصر ولم يعلم انه قتل عبداً
ظلمًا وكذا ان ارتث بان اكل او شرب او عولج او باع
او اشترى او نام او عاش اكثر من يوم عند ابي يوسف
خلافاً لمحمد او مضى عليه وقت صلوة وهو يعقل
او اوتيه خيمة او نقل من المعركة حيًّا او اوصى مطلقاً
عند ابي يوسف وقال محمد ان اوصى باخر اوصى
لا يغسل ومن بجد او قصاص غسل وصلى عليه
ومن قتل لبغي او قطع طريق غسل ولا يصلى عليه

وقيل لا يغسل ايضاً ويصل على قاتل نفسه خلافاً
للابن يوسف :

باب الصَّلَاةِ فِي الْكَعْبَةِ

صح فيها الفرض والنفل ومن جعل فيها ظهره الى
ظهر امامه جاز ولو الى وجهه لا يجوز وكره
ان يجعل وجهه الى وجهه ونو تحلقوا حولها
وهو فيها جاز وان كان خارجها جازت صلاة
من هو اقرب اليها منه ان لم يكن في جانبه وتجوز
الصلاة فوقها وتكره :

كتاب الزكوة

هي تمليك جزء من مال معين شرعاً من فقير
مسلم غير هاشمي ولا مولاة مع قطع المنفعة
عن المملوك من كل وجه لله تعالى وشرط وجوبها
العقل والبلوغ والاسلام والحرية وملاك
نصاب حولي فارغ عن الدين وحاجته الاصلية

سنة تكسب الأجر وهو الله يا فتح

تأمر ولوتقدیراً ملکاً تاماً فلا تجب علی مجنون ولا صبی
 ولا مکاتب ولا مدیون مطالب من العباد فی قدر
 دینہ ولا فی مال ضمارة وهو المفقود والساقط
 فی البحر والمغصوب لا بینة علیه ومدا فون
 فی بریة لشی مکانہ وما اخذ مصادرة و دین
 کان قد حمد ولا بینة علیه بخلاف دین
 علی مقبر مکتی او معسر او مفلس او جاحدا علیه
 بینة او علم به قاض خلافاً لحمد فی المفلس
 وبخلاف ما دفن فی البیت ونسی مکانہ وفی المدفون
 فی الارض او الکرم اختلاف ویزکی الدین عند
 قبضه فحوب بدل مال التجارة عند قبض اربعین
 وبدل مال لیس کذاک عند قبض نصاب وبدل
 مال لیس عند قبض نصاب وحولان حول وقالا یزکی
 ما قبض منه مطلقاً الا الدیة والارث وبدل
 الکتابۃ فعند قبض نصاب وحولان حول وشرط
 ادا ثمانية مقارنة للاداء ولعزل المقدار الواجب
 ولوتعبدق بالکل ولم ینوها سقطت ولو یأ لبعض

مع صفته ثانیة
تقولہ نصرا بیہ

غنی

بسم المقتضى
الزمام

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحاكم
في القضاة

مصحف الكائن
وعنه

عن عبد الوہاب بن عبد
الرحمن بن عبد الوہاب بن عبد

مع نیکی و وفا

مجلس القضاء
الاستئنافي
العدد ١٠٠

والنائبين

ابو الفتح محمد بن

لا تسة ط حصته عند ابى يوسف خلافاً لمحمد وتكره
الحيلة لاسقاطها عند محمد خلافاً لابي يوسف
وإذا اشترى عبداً للتجارة فنوى استخداً له بطل
كونه للتجارة وما نوى للخدمة لا يصير للتجارة
بالنية ما لم يبعه وكن اماً ورث وان نوى التجارة
فيما ملكه بهبة او وصية او نكاح او خلع او صلح
عن قود كان لها عند ابى يوسف خلافاً لمحمد وقيل
الخلاف بالعكس ولغاغيين الناذر لتصدق
اليوم والدارهم والفقير؛

باب زكاة السوائم

السائمة التي تكفي بالرعي في أكثر الحول وليس في
اقل من خمس من الابل زكاة فاذا كانت خمساً سائمة
ففيها شاة وفي العشر شاتان وفي خمس عشرة ثلاث
شياه وفي عشرين اربع شياه وفي خمس وعشرين
الى خمس وثلاثين بنت فحاض وهي التي طعمت في
الثانية وفي ست وثلاثين الى خمس واربعين

عنه يعني اذا
قال الناذر على
ان تصدق
اليوم والدارهم
على هذا الفقير
فتصدق هذا
درهم آخر على
غير هذا الفقير
يجزئه عندنا
خلافاً لزمنا
ابو الفضل
عنه لا يسبغ

بنت لبون وهي التي طعنت في الثالثة وفي ست
 واربعين الى ستين حقة وهي التي طعنت في الرابعة
 وفي احدى وستين الى خمس وسبعين جذاعة
 وهي التي طعنت في الخامسة وفي ست وسبعين
 الى تسعين بنتا لبون وفي احدى وتسعين حقتان
 الى مائة وعشرين ثم في كل خمس شاة الى مائة
 وخمس واربعين ففيها حقتان وبنت مخاض الى
 مائة وخمسين ففيها ثلاث حقاك ثم في كل خمس
 شاة الى مائة وخمس وسبعين ففيها ثلاث حقاك
 وبنت مخاض الى مائة وست وثمانين ففيها ثلاث
 حقاك وبنت لبون الى مائة وست وتسعين
 ففيها اربع حقاك الى مائتين ثم يفعل في كل
 خمسين كما فعل في الخمسين التي بعد المائة
 والخمسين واليخت والعرب سواء **فصل** وليس
 في اقل من ثلاثين من البقر زكاة فاذا كانت
 ثلاثين سائمة ففيها تبيع وهو ما طعن في
 الثانية او تبعة الى اربعين ففيها مسن وهو

١٢
 عه واليخت هو المثلون من العرب وذى المسامين مسموياً الى يختنصر كاله او ان جمع بينهما في الاسم فما شئت بختيناً

الا ان يكون معها كغير وعند ابي يوسف فيها واحدة
 منها ولا شيء في الحوامل والعوامل والعلافة
 وكذا في السائمة المشتركة الا ان يبلغ نصيب
 كل منهما نصيباً ومن وجب عليه سن فلم يوجد
 عند دفع ادق منه مع الفضل او اعلى منه
 ولخذ الفضل وقيل الخيار للساعي ويجوز دفع
 القيم في الزكاة والعشر والخراج والكفارات
 والنذور وصدقة الفطر وتسقط الزكاة
 بهلاك المال بعد الحول وان هلك بعضه
 سقطت حصته ويصرف المالك الى العفو ولا
 ثم الى نصيب يليه ثم وثم عند الامام وعند
 ابي يوسف يصرف بعد العفو الاول الى النصيب
 شائعاً والزكاة تتعلق بالنصاب دون العفو
 عندهما وعند محمد بهما فلو هلك بعد الحول
 اربعون من ثمانين شاة تحب شاة كاملة
 وعند محمد نصف شاة ولو هلك خمسة عشر من
 اربعين بعير تحب بنت فحاض وعند ابي يوسف

مع ذكر استق
 واراد ذات
 السن لان عن
 الدواب يعرف
 بالسن
 مع ابي عند
 ابي مالك
 مع ابي اخذ
 ابي مالك

خمسة وعشرون جزءاً من ستة وثلاثين من بنت
لبون وعند محمد نصف بنت لبون وثلثها
ويأخذ الساعي الوسطى الأعلى ولا الأدنى
ولو أخذ البغاة زكاة السوائم والعشرا والخراج
يفتي أربابها أن يعيدوها خفية أن لم يصرفوها
في حقها إلا الخراج

مع أبي يوفى
أربابها
أن يردوها
إلى مستحقها
فيما يبيعهم
وبين الله
تعالى خفاء
أوسر ١١١
أبو الفضل
السيد محمد
الحسيني
غفر الله له
ولوالديه

باب زكاة الذهب والفضة والعرض

نصاب الذهب عشرون مثقالاً ونصاب الفضة
مائة درهم وفيهما ربع العشر ثم في كل أربعة
مثاقيل وأربعين درهماً بحسابه وقلاً ما زاد
بحسابه وإن قل والمعتبر فيهما الوزن وجوباً
وأداءً في الدراهم وزن سبعة وهو أن تكون
العشرة منها وزن سبعة مثاقيل وما غلب ذهبه
أوفضته فحكمه حكم الذهب والفضة الخالصين
وما غلب غشه تعتبر قيمته لا وزنه وتشتربنة
التجارة فيه كالعرض وتجب في تبرهما وحليتهما

وانيتهما وفي عروض تجارة بلغت قيمتهما نصيباً من
 احدهما تقوم بما هو انفع للقراء وتضم قيمتهما
 اليهما ليتم النصاب ويضم احدهما الى الآخر
 بالقيمة وعندهما بالاجزاء ويضم مستفاد من جنس
 نصاب اليه في حوله وحكمه ونقصان النصاب
 في اثناء الحول لا يضر ان كمل في طريقه ولو عجل
 ذو نصاب لسنتين او لنصب صح ولا شئ في مال
 الصبي التغلبي وعلى المرأة منهم ما على الرجل

باب العاشر

هو من نصب على الطريق لياخذ صدقات التجار
 ياخذ من المسلم ربع العشر ومن الذمى نصفه
 ومن الحربي تمامه ان بلغ ماله نصيباً ولم يعلم
 قدر ما ياخذون مثلاً وان علم اخذ مثله لكن ان
 اخذوا الكل لا ياخذون بل يترك قدر ما يبلغه مأمنه
 وان كانوا لا ياخذون شيئاً لا ياخذ منهم شيئاً
 ولا من القليل وان اقربان في بيت ما يكمل النصاب

ويقبل قول من أنكر تمام الحول أو الفراغ من الدين
 أو ادعى الإلزام بنفسه إلى الفقراء في أنصهر في غير
 السوائهم أو الإلزام إلى عاشر أخوان وجد عاشر
 أخو مع يمينه ولا يشترط إخراج البراءة ولا يقبل
 في أدائه بنفسه خارج المصر ولا بالسوائ ولو في
 المصر وما قبل من المسلم قبل من الذمى لا من
 الحربي إلا قوله لأمتة هي أم ولدى وإن هو الحربي
 ثانياً قبل مضى الحول فإن تزيج عودته إلى داره
 عشر ثانياً وألا فلا وتعشر قيمة الخمر لا قيمة
 الخنزير وعند أبي يوسف أن من بهما معاً لعشرهما
 ولا لعشر مال ترك في المصر ولا بضاعة ولا
 مضاربة ولا كسب مأذون إلا أن كان لادين
 عليه ومعه مولاة ومن مربا أخوان فعشره
 عشر ثانياً

عه أي العلامة بالدفع لعاشري آخر يعني لسبيل ١٢

باب الرِّكَاز

مسلم أو ذمى وجد معدن ذهب أو فضة أو حديد

اور صا ص او نحاس في ارض عشرين وخارج اخذ منه
 خمسة والباقي له ان لم تكن الارض مملوكة
 والا فلها لكها وما وجداه الحرب فكله فيئ وان
 وجداه في داره لا ينجس خلا فالهما وفي ارضه
 روايتان وان وجد كنز فيه علامة الاسلام
 فهو كاللقة وما فيه علامة الكفر خمس
 وباقية له ان كانت ارضه غير مملوكة وان
 كانت مملوكة فكذلك عند ابي يوسف وعندهما
 باقية لمن ملكها اول الفتح ان علم والا فلا تقضي
 مالك عرف لها في الاسلام وما اشتبهه ضرب به
 يجعل كافرياً في ظاهر المذهب وقيل اسلامياً
 في زماننا ومن دخل دار الحرب باسان فوجد في
 صهارثها ركازاً فكله له وان وجداه في دار منها
 ردة على مالها وان وجد ركاز متاعهم في ارض
 منها غير مملوكة خمس وباقية له ولا خمس
 في نحو فيرونج وزبرجد وجد في جبل ويخمس
 زبيق لا لؤلؤ وعنبر وعند ابي يوسف بالعكس

باب زكاة الخناج

فيما سقته السماء أو سقى سيجاً أو اخذ من
 ثمر جبل العشر قل أو أكثر بلا شرط نصاب وبقاء
 وعند هما أنما يجب فيما يبقى سنة إلا إذا بلغ
 خمسة أو سق والوسق ستون صاعاً وما لا يوسق
 فإذا بلغت قيمته خمسة أو سق من أدنى ما يوسق
 عند أبي يوسف وعند محمد يجب إذا بلغ خمسة
 أمثال من أعلى ما يتدريه نوعه فاعتبر في القطن
 خمسة أحمال وفي الزعفران خمسة أمان ولا شيء
 في حطب وقصب فارسي وحشيش وتبن وسعف
 وفيما سقى بغرب أو دالية أو سانية نصف
 العشر قبل رفع مئون الزرع وفي العسل العشر
 قل أو أكثر إذا اخذ من جبل أو أرض عشرية
 وعند محمد إذا بلغ خمسة أفرق والفرق ستة
 وثلاثون رطلاً وعند أبي يوسف إذا بلغ عشر
 قرب ويؤخذ عشران من أرض عشرية لتغلي

وعند محمد عشر واحد ان كان اشتراها منه
 ذمياً اخذ منه العشران وكذا لو اشتراها منه
 مسلماً واسلم هو خلافاً لابي يوسف وقيل محمد
 معه وعلى المرأة والصبي منهما ما على الرجل
 ولو اشترى ذمياً عشرية مسلماً فعليه الخراج
 وعند محمد تبقى على حالها وان اخذها منه
 مسلماً بشفعة او ردت على البائع لفساد البيع
 عاد العشر وفي دار جعلت بستاناً خراج ان كانت
 لذمياً او لمسلم سقاها بماء وان سقاها بماء
 العشر فعشر ولا شيء في الدار ولو لذمياً وماء السماء
 والبئر والعين عشري وماء انهار حفرها العجم
 خراجي وكذا السجون وجميعون ودجلة والفرات
 عند ابي يوسف خلافاً لمحمد وليس في عين قير
 او نبط في ارض عشر شيئاً وان كانت في ارض خراج
 ففي حريمها الصالح للزراعة الخراج
 لا فيها ولا يجتمع عشر وخراج في ارض
 واحدة

باب المصروف

هو الفقير ومن له شيء دون النصاب والمساكين
 من لا شيء له وقيل بالعكس والعامل يُعطى
 بقدر عمله ولو غنياً والمكاتب يعان في فلك
 رقبته ومديون لا يملك نصيباً فاضلاً عن دينه
 ومنقطع الغزاة عند أبي يوسف وألحج عند محمد
 ان كان فقيراً ومن له مال في وطنه لامعه ويجوز
 دفعها الى كلهم والى بعضهم ولا تدفع لبناء مسجد
 او تكفين ميت او قضاء دينه او ثمن قن يعق ولا الى
 ذمي وصح غيرها ولا الى غني يملك نصيباً من امي
 مال كان او عبداً او طفله بخلاف ولد الكبير
 وامرأته ان كانا فقيرين ولا الى هاشمي من آل علي
 أو عباس أو جعفر أو عقيل أو حارث ابن عبد المطلب
 ولو كان عاملاً عليها قيل بخلاف التطوع ومواليهم
 مثلهم ولا يدفع الى ائمه وان علا او قرعه وان
 سفل او زوجته وكذا لا تدفع الى زوجها خلافاً لهما

سماي منقطع الج ١٣

ولا الى عبده او مكاتبه او مدبره او ام ولد له وكذا
 عبده المعتق بعضه خلافا لهما ولودفع الى من
 ظنه مصرقا فبان انه غني او هاشمي او كافرا وابوه
 او ابنه اجزأه خلافا لابي يوسف ولو بان انه عبده
 او مكاتبه لا يجزئ وندب دفع ما يغني عن السؤال
 يومه وكرة دفع نصاب او اكثر الى فقير غير مديون
 وكرة نقلها الى بلد اخر الا الى قريبه او احوج من
 اهل بلده ولا يسأل من له قوت يومه و

باب صدقة الفطر

هي واجبة على الحر المسلم المالك لنصاب فاضل
 عن حوائجه الاصلية وان لم يكن ناميا وبه تحرم
 الصدقة وتجب الاصلية عن نفسه وولده
 الصغير الفقير وعبده للخدمة ولو كافرا وكذا
 مدبره وام ولد له عن زوجته وولده الكبير
 ولا عن طفله الغني بل من مال الطفل والمجنون
 كالطفل ولا عن مكاتبه ولا عن عبيده للتجارة

ولا عن عبد أبق إلا بعد عودته ولا عن عبد أو عبيد
 بين اثنين وعندهما تجب على كل فطرة بما يخصه
 من الرأس دون الاشتقاص ولو بيع عبد بخيار
 فعلى من يقرر الملاك له وتجب بطولوع فجر
 يوم الفطر من مات قبله أو أسلم أو ولد بعده
 لا تجب فطرته وصح تقديمها بلافراق بين مدة
 ومدة وندب اخراجها قبل صلاة العيد
 ولا تسقط بالتأخير وهي نصف صاع من بر
 أو دقيق أو سويق أو صاع من تمر أو شعير
 والزبيب كالبر وعندهما كالشعير وهو رواية
 الحسن عن الأمام والصاع ما يسع ثمانية
 أرطال بالعراقي من نحو عدس أو حنظل
 أو يوسف خمسة أرطال وثلاث رطل ولو دفع
 منوى بر صخلاً للمحمد ودفع البر في مكان
 تشتري به الأشياء فيه الفضل وعند أبي يوسف
 الدرهم الفضل

عن
 بيني لو كان
 لمسا عبد واحد
 ولا يجب شي ولو كان
 اثنين على كل
 صدقة عبد
 واحد ولو كانا
 ثلاثة فكل واحد
 ولا يجب عن الثالث
 شي ولو كانا
 أربعة تجب على
 كل واحد على
 عبد بيني وعلى
 هذا إذا أوفى
 من غنم
 أحسن في شق
 الله له

كتاب الصوم

هو ترك الأكل والشرب والوطئ من الفجر الى
 الغروب مع نية من اهله وهو مسلم عاقل
 طاهر من حيض ونفاس وصوم رمضان فريضة
 على كل مسلم مكلف اداءً وقضاً وصوم المنذور
 والكفارة واجب وغير ذلك نقل وصوم العيدين
 وايام التشريق حرام ويجوز اداء رمضان والتذك
 المعين بنية من الليل والى ما قبل نصف النهار
 لا عنده في الأصح وببطلان النية وبنية النقل
 وصوم رمضان بنية واجب آخر للصحيح المقيم
 إلا النذر المعين بل عما نواه ولو نوى المريض
 او المسافر فيه واجباً أخر وقع عما نوى وعندهما
 عن رمضان والنقل كله يجوز بنية قبل نصف
 النهار والقضاء والنذر المطلق والكفارات لا تصح
 إلا بنية معينة من الليل ويثبت رمضان برؤية
 هلاله او بعد شعبان ثلاثين ولا يصام يوم الشك

ألا تطوعاً وهو أحب أن وافق صوماً يعتاده ولا فيصوم
 الخواص ويفطر غيرهم بعد نصف النهار وكره
 صومه عن رمضان أو عن واجب آخر وكذا أن
 نوى أن كان رمضان فعنه وألا فعن نفل أو عن
 واجب آخر وصح في الكل عن رمضان أن ثبت وألا
 فما نوى أن جزم ونفل أن ردّ وإن قال أن كان رمضان
 فأنصأ ثم عنه وألا فلا لا يصح ولو ثبت رمضانيته
 ولا يصير صائماً وإذا كان بالسما علة قبل في هلال
 رمضان خبر عدل ولو عبداً أو انثى أو محدوداً
 في قذف تاب ولا يشترط لفظ الشهادة وفي هلال
 الفطر وذى الحجة شهادة حرّين أو حرّ وحرّتين
 بشرط العدالة ولفظ الشهادة لا الدعوى
 وإن لم تكن بالسما علة فلا بد في الكل من جمع
 عظيم يقع العلم بخبرهم وفي رواية يكتفى
 بأثنين وقال الطحاوي يكتفى بواحد إن جاء
 من خارج البلد أو كان على مكان مرتفع ولو صاموا
 ثلاثين ولم يروه حل الفطر إن صاموا بشهادة

مسألة
وان مدأموها
بشهادة الخ

اثني عشر وأن بشهادة واحد لا يثبت ومن رأى
هلال رمضان أو الفطر ورد قوله صام وان
افطر قضى فقط ويجب على الناس التماس
الهلال في التاسع والعشرين من شعبان ومن
حرمضان وإذا ثبت في موضع لزم جميع الناس قيل
يختلف باختلاف المطالع

باب موجبات الفساد

يجب القضاء والكفارة ككفارة المظاهر على
من جامع أو جمع في رمضان عمداً في أحد السبيلين
أو اكل وشرب عمداً أو غداء أو دواء أو كذا الواجب
أو اغتتاب فظن أنه فطرة فاكل عمداً ولا كفارة
بافساد صوم غير رمضان ويجب القضاء فقط
لوا فطر خطأ أو مكرهاً واحتقن أو استعطا أو قطر
في أذنيه أو داوى - جائفة أو أمثة فوصل للراء
إلى جوفه أو دماغه أو ابتلع حصاةً وحديداً
أو استقاء ملاءمه أو تسخر بطنه ليلاً والفجر طالع

مسألة
بفتح الجيم
ما يوجب
الفساد من
القضاء والكفارة
وإليكس ما به
الفساد
بمسألة جراحة
بلغت جوفه
أو دماغه

أو افطر بطن الغروب ولم تغرب أو اكل ناسياً
 فظن أنه افطر فأكل عمداً أو صبت في حلقه نائماً
 أو جومت نائمة أو مجنونة أو لم ينو في رمضان
 صوماً ولا فطراً وكذا الواصي غير ناء وللصوم فاكل
 وعندهما تجب الكفارة ايضاً ولو اكل أو شرب
 أو جامع ناسياً لا يفطر وكذا لو نام فاحتلم أو انزل
 بنظر أو اذهن أو اكلت أو قبل أو اغتاب أو احتجم
 أو غلبه القيئ أو تقيأ قليلاً أو اصاب جنباً أو صبت
 في اذنيه ماء وكذا الوصب في احليل دهن
 أو غيره خلافاً لابي يوسف وإن دخل في حلقه
 غباراً ودخاناً أو ذباباً لا يفطر ولو مطراً أو ثلجاً
 افطر في الاصح ولو وطئ ميتة أو بهيمة أو في
 غير السبيلين أو قبل أو لمس ان أنزل افطر
 وإلا فلا وإن ابتلع ما بين اسنانه فإن كان
 قد راحمصة قضى وإن كان دونها لا يقضى إلا
 إذا أخرجه ثم اكله ولو اكل سمسمه من الخارج
 ان ابتلعها افطر وإن مضغها فلا والقيئ ملا الفم

مع اى
 لو دخل في حلقه
 مطراً أو ثلجاً
 عنه ان انزل
 منيا افطر
 فلو لم ياكل افطر
 وقبل لو خرج
 ذادقاً فطر مرة
 القهستاني
 من كنف المراء
 مادن الحصة
 ولو غير السبيلين
 ابو الفضل فخر
 الحسيني
 مع ما لا يتلوا
 في فم من القيئ
 إلا اذا وجد
 طعمها ففطر

ان عاد او اعيد يفسد عند ابى يوسف وان كان
 قليلاً لا يفسد وعند محمد يفسد بأعادة
 القليل لا يعود الكثير وكراه ذوق شئ ومضغه
 بلا غدر ومضغ الحلك والقبلة ان لم يأمن
 على نفسه ألا ان آمن ولا الكحل ودهن الشارب
 والسواك ولو عشيأ ومضغ طعام لا بد منه
 لطفل ولا الحمامة ويكره عند الامام الاستنشاق
 للتبرد وكذا الاغتسال والتلف بثوب ولا
 يكره ذلك عند ابى يوسف وقيل تكره المضغمة
 لغير غدر والمباشرة والمعانقة والمصافحة
 فى روايته ويستحب السكور وتأخير وتجميل
 الفطر **فصل** بياح الفطر لمريض خاف زيادة
 مرضه بالصوم وللمسافر وصومه احب ان لم
 يضره ولا قضاء ان ما قاعلى حالهما ويجب
 بقدر ما فاتهما ان صح او اقام بقدره ولا يفقد
 الصية والاقامة فيطعم عنه وليه لكل يوم
 كالفطرة ويلزم من الثلث ان اوصى والا فلا لزوم

وان تبرع به صح والصلاة كالصوم وفدية كل
صلاة كصوم يوم وهو الصحيح ولا يصوم عنه وليه
ولا يصلي وقضاء رمضان ان شاء فترقه وان شاء
تابعه فان اخره حتى جاء اخر قد مر الاداء ثم قضى
ولا فدية عليه والشيخ القاني اذا عجز عن
الصوم يفطر ويطعم لكل يوم كالفطرة وان قدر
بعد ذلك لزمه القضاء وحامل او مرضع
خافت على نفسها او ولدها تفطر وتقضي بالفدية
ولا كفارة ويلزم صوم نفل شرع فيه الا في الايام
المنهية ولا يباح له الفطر بلا عذر في رواية
ويباح له بعذر الضيافة ويلزم القضاء ان افطر
ولو نوى المسافر الفطر ثم اقام ونوى الصوم
في وقتها صح ويلزم ذلك ان كان في رمضان كما يلزم
مقيماً ساقر في يوم منه لكن لو افطر فلا كفارة
فيهما ومن اغشي عليه اياماً قضاهها الا يوماً
حدث فيه او في ليلته ولو جئن كل رمضان
لا يقضى وان افاق ساعة منه قضى ما مضى سواء

بلغ مجنوناً او عرض له بعدة في ظاهر الرواية ولو بلغ
صبي أو أسلم كافراً أو أقام مسافراً وطهرت حائض
في يوم من رمضان لزمه امساك بقية يومه
ولا يلزم الاولين قضاء ولا بخلاف الاخيرين
فصل نذر صوم يومي العيد و ايام التشريق
صح و افطر و قضى و كان النذر صوم السنة يفطر هذا الايام
ويقضيها ولا عهد لوصامها ثم ان نوى النذر فقط و نواه
و نوى ان لا يكون يميناً و لم ينو شيئاً كان نذراً فقط و ان
نوى اليمين و ان لا يكون نذراً كان يميناً فحسب فيجب
بالفطر كفارة اليمين لا القضاء و ان نواه و اليمين فقط
كان نذراً و يميناً فيجب القضاء او الكفارة ان
افطر و عند ابي يوسف نذر في الاول و يمين
في الثاني و لا يكره اتباع الفطر بصوم ستة من
شوال و تفريقها بعد من الكراهة و التشبه بالنضاري

باب الاعتكاف

هو سنة مؤكدة و يجب بالنذر و هو البث في مسجد
جماعة مع النية و اقله يوم عند الامام و اكثره

عند ابي يوسف وساعة عند محمد والصوم شرط
 في الاعتكاف فالواجب وكذا في النفل في رواية
 والمرأة تعتكف في مسجد بيتها ولا يخرج المعتكف
 الا الحاجة الانسان او الجمعة في وقت يدركها
 مع سنتها ولا يلبث في الجامع اكثر من ذلك فان
 لبث فلا فساد فان خرج ساعة بلا عذر فسد
 وعندهم لا يفسد ما لم يكن اكثر اليوم واكله
 وشربه ونومه فيه ويجوز له ان يبيع ويباع
 فيه بلا احضار السلعة ولا يجوز لغيره ويحرم
 عليه الوطئ ودواعيه ويفسد بوطئه ولو
 ناسيا او في الليل وبالسس والقبلة والوطئ
 في غير فرج ايضا ان انزل والا فلا ويكره له
 الضمت والكلام الا بخير ومن نذر اعتكاف
 ايام لزمته بلياليها وان نذر يومين لزمه
 بليالتيهما خلا قال ابي يوسف في الليلة الاولى
 منهما وان نوى النهر خاصة صحته ويلزم
 التتابع وان لم يلزمه ويلزم بالشروع الا

عند محمد رحمه الله و

کتاب الحج

هو زيارة مكان مخصوص في زمان مخصوص بفعل
مخصوص فرض في العمر مرة على الفور خلافاً للحد
بشرط اسلام وحرية وعقل وبلوغ وصحة
وقدرة زاد وراحلة ونفقة ذهابه واياه
فضلت عن حوائجه الاصلية ونفقة عياله
الى حين عودته مع امن الطريق وزوج او محرم
للمرأة ان كان بينها وبين مكة مسافة سفر
ولا تلج بلا احدهما وشروط كون الحرة عاقلاً
بالغا غير مجوسى ولا فاسق ونفقته عليها وتلج معه
حجة الا لاسلام بغير اذن زوجها فلو احرم صبي او عبد
فباغ او عتق فمضى لا يجوز عن فرضه فان جدد
الصبي احرامه للفرض صح بخلاف العبد وفرضه
الاحرام وهو شرط والوقوف بعرفة وطواف الزيارة
وهم اركان وواجبه الوقوف بمزدلفة والسعي

بين الصفا والمروة ورهي الجمار وطواف الصدر
 للأفاقي والحلق أو التقصير وكل ما يجب بتركه الدم
 وغيرها سنن وأداب وأشهره شوال وذو القعدة
 والعشر الأول من ذي الحجة ويكره الأحرار
 له قبلها والعمرة سنة والمواقيت للملئيين
 ذو الحليفة وللشاميين جحفة وللعراقيين
 ذات عرق وللنجديين قرن ولليمنين يللم
 لأهلها ومن مؤمها ويحرم تأخير الأحرار عنها
 لمن قصد دخول مكة وجاز التقدير وهو أفضل
 ويحل لمن هو داخلها دخول مكة غير محرر
 ووقته الحل وللمكي في الحج الحرم وفي العمرة الحل
فصل وإذا أراد الأحرار من ذاب أن يقلم
 أظفاره ويقص شاربه ويحلق عانتة ثم يتوضأ
 أو يغتسل وهو أفضل ويلبس أزاراً ورداء جديدين
 أبيضين وهو أفضل ولو كان غسيلين أو لبس ثوباً
 واحداً أستر عورته جاز ويتطيب ويصلي ركعتين
 فان كان مفرداً بالحج يقول عقيبهما اللهم اني اريد

الحج فيسره لي وتقبله مني وان نوي بقلبه اجزأه
 ثم يلبي فيقول لبيك اللهم لبيك لبيك
 لا شريك لك لبيك ان الحمد والنعمة لك
 والملك لا شريك لك ولا ينقص منها ويجوز
 الزيادة فاذا البى ناويا فقد احرم فليتنق الرث
 والفسوق والجحدال وقتل صيد البر والاشارة
 اليه والدلالة عليه وقتل القمل والتطيب
 وقلم الظفر وحلق شعر رأسه او بدنه وقص
 لحيته وستر رأسه او وجهه وغسل رأسه
 او لحيته بالخطي ولبس قميص او سراويل
 او قباء او عمامة او قلنسوة او خفين الا ان
 لا يجد نعلين فيقطعهما من اسفل الكعبين
 وليس ثوب صبيغ بزعفران او عصفر او ورمي
 غسل حتى لا ينفض ويجوز له الاغتسال ودخول
 الحمام والاستظلال بالبيت والمحمل وشد
 الهميان في وسطه ومقاتلة عدوه ويكثر
 التلبية رافعاً بها صوته عقب الصلوات

وكلمها علا شرفاً أو هبط وادياً أو لقي ركباً
وبالاسم **فصل** فاذا دخل مكة ابتدأ بالمسجد
فاذا عاين البيت كبر وهلل وابتدأ بالحجر
الأسود فاستقبله وكبر وهلل رافعاً يديه
كالصلوة ويقبله ان استطاع من غير ايداء
او يستلمه او يسه شيئاً في يده ويقبله اولشير
اليه مستقبلاً مكبراً مهلاً حامداً لله تعالى
ومصلياً على النبي صلى الله عليه وسلم ويطوف
أخذاً عن يمينه مما يلي الباب وقد اضطجع
رداءه بان جعله تحت ابطه الا يمين والقي طرفه
على كتفه الا يسر ويجعل طوافه وراء الحطيم
سبعة اشواط يرمل في الثلاثة الا اول منها
ويمشي في الباقي على هيئته ويستلم الحجر كلما مر به
ويختم طوافه بالاستلام واستلام الركن
اليما في كلما مر به حسن ثم يصلي ركعتين عند
المقام اوحيث تيسر له من المسجد وهما واجبتان
بعد كل اسبوع وهذا طواف القدوم وهو سنة

لغدير المقيم بمكة ثم يعزونه ولهم سلام الجعر يخرج
 الى الصفا فيصعد عليه وليستقبل البيت
 ويكبر ويهلل ويصلي على النبي صلى الله عليه
 وسلم رافعاً يديه للدعاء ويدعوي بما شاء
 ثم ينحط نحو المروة ويمشي على مهل فاذا بلغ نحو
 بطن الوادي بين الميثلين الاخضرين يسعى سعياً
 حتى يجاوزهما ويقف على المروة كفعله على
 الصفا وهذا شوط فيسعى بينهما سبعة اشواط
 يبدأ بالصفا ويختتم بالمروة ثم يقيم بمكة محرماً
 ويطوف بالبيت نفلاً ما اراد فاذا كان اليوم
 السابع من ذي الحجة يخطب الامام خطبة
 يعلم الناس فيها المناسك وكذا يخطب في
 التاسع بعرفات وفي الحادي عشرة بمنى فاذا
 صلى الفجر يوم التروية خرج الى منى فيقيم بها
 الى صلاة فجر يوم عرفة ثم يتوجه الى عرفات
 فاذا زالت الشمس خطب الامام خطبتين بالجمعة
 وعلم فيهما المناسك وصلى بعد الخطبة

بالناس الظهر والعصر معاً باذان واقامتين
 وشرط الجميع صلاتهما مع الامام خلافاً لهما
 وكونه محروماً فيها ثم يقف ركباً مع الامام بوضوء
 او غسل وهو السنة قرب جبل الرحمة وعرفات
 كلها موقف الابلطن غرنة ويستقبل القبلة رافعاً
 يديه بسطاً حامداً مكبراً مهلاً مصلياً على النبي
 صلى الله عليه وسلم داعياً بحاجته بمحمد ويقف
 الناس وراء الامام يقرباء مستقبليين سامعين
 لقوله ثم يفيضون معه بعد الغروب الى مزدلفة
 وينزل يقرب جبل قزح ويصلي المغرب والعشاء
 باذان واقامة ومن صلى المغرب في الطريق
 او بعرفات فعليه اعادتهما ما لم يطلع الفجر
 خلافاً لابن يوسف ويبيت بمزدلفة فاذا طلع
 الفجر صلى بغسل ووقف بالمشعر الحرام وصنع
 كما في عرفة ومزدلفة كلها موقف الاوادي
 محترس فاذا اسفر نفر قبل طلوع الشمس الى منى
 فيبداء فيها برمي جمرة العقبة من بطن

الوادي بسبع حصيات كحصى الخذف يكبر مع
 كل حصاة ويقطع التلبية بأولها ولا يقف
 عندها ثم يذبح أن أحب ثم يحلق وهو أفضل
 وينصرف وقد حل له غير النساء ثم يذهب من
 يومه أو الغدا وبعدة إلى مكة فيطوف للزيارة
 بلا رمل ولا سعي إن كان قد قدمها وألا رمل فيه
 وسعى بعده وقد حل له النساء ووقته بعد
 طلوع فجر يوم النحر وهو فيه أفضل وكرة تأخير
 عن أيام النحر ثم يعود إلى منى فيرمي الجمار الثلاث
 في اليوم الثاني بعد الزوال يبدأ بالتى تلى
 المسجد فيرميها بسبع حصيات يكبر مع كل
 حصاة ويقف عندها ويدعو ثم بالتى تليها
 كذلك ثم بحجرة العقبة كذلك إلا أنه لا يقف
 عندها ثم يفعل في اليوم الثالث كذلك ثم
 إن شاء نفر إلى مكة وله ذلك قبل طلوع فجر
 في اليوم الرابع لا بعده حتى يرمى وإن شاء
 أقام فرمى كما تقدم وهو أحب وإن رمى فيه

قبل الزوال جائزاً خلافاً لهما وجاز الرمي ركباً
 وغير ركب الفضل في غير حجرة العتبة ويبيت
 ليألى الرمي بمنى وكرة تقديراً ثقله إلى مكة قبل
 نقره فإذا انفرد إلى مكة نزل بالمحصب ولو ساعة
 فإذا أراد الطعن عنها طأف للصدر سبعة
 أشواط بالأرمل ولا سعي وهو واجب إلا على
 المقيم بمكة ثم يستقي من زمزم ويشرب
 ثم يأتي الباب ويقبل العتبة ويضع صدره
 وبطنه وخداه الأيمن على الملتزمين الباب
 والحجر الأسود ويتشبه بالأسرار ساعة ويدعو
 بمتهداً أو يبكي ويرجع القهقري حتى يخرج
 من المسجد **فصل** أن لم يدخل المحرم بمكة
 وتوجه إلى عرفة ووقف بها سقط عنه طواف
 القدوم ولا شيء عليه لتركه ومن وقف أو اجتمع
 بعرفة ساعة ما بين زوال الشمس من يوم
 عرفة وطلوع الفجر من يوم النحر فقد أدرك الحج
 ولو ناشئاً أو مقيماً عليه أو لم يعلم أنها عرفة

ومن فاته ذلك فقد فاته الحج فيطوف ويسعى ويتحلل
 ويقضى من قابل ولا دم عليه ولو امر رفيقه ان
 يجرم عنه عند اغماؤه ففعل صح وكذا ان فعل
 بلا امر خلا فالهما والمرأة في جميع ذلك كالرجل
 الا انها تكشف وجهها لارأسها ولو سدت
 على وجهها شيئاً وجأفته جاز ولا تجهر بالتلبية
 ولا ترمل ولا تسعى بين الميادين ولا تحلق بل تقصر
 وتلبس المخيط ولا تقرب الحجر اذا كان عند رجال
 ولو حاضت عند الاحرام اغتسلت وانت بجميع
 المناسك الا الطواف وان حاضت بعد طواف
 الزيارة سقط عنها طواف الصدر ولا شيء عليها
 لتركه كما يسقط عن اقام بركة ولو بعد النفر
 عند ابى يوسف وعند عجل لا يسقط بالاقامة
 بعده ومن قلد بدنة تطوع او نذراً وجزاء
 صيد او نحوه وتوجه معها يريد الحج فقد احرم
 وان لم يلبث فان بعث بها ثم توجه فلا حتى
 يلحقها الا في بدنة المتعة فان جلدتها واشعرها

او قتل شاة لا يكون محرماً واليدن من الابل والبقرة

باب القران والتمتع

القران افضل مطلقاً وهو ان يُهْرَلَّ بالعمره والحج
معاً من الميقات ويقول بعد الصلوة اللهم
انني اريد الحج والعمره فيسرها لي وتقبلهما مني
فاذا دخل مكة ابتدأ فطاف للعمرة وسعى ثم
طاف للحج طواف القدوم وسعى فلو طاف لهما
طوافين وسعى سعيين جاز واساء ثم حج كما امر
فاذا رمى جمره العقبة يوم النحر ذبح دم القران
شاة او بدنة او سبع بدنة فان عجز عنه صام
ثلاثة ايام قبل يوم النحر والا ففعل كغيرها
يوم عرفة وسبعة اذا فرغ ولو بمكة فان لم
يصم الثلاثة قبل يوم النحر تعين الدم وان
وقف القارن بعرفة قبل طوافه للعمرة فقد
رفضها فعليه دم لرفضها وتقضيها وسقط عنه
دم القران. والتمتع افضل من الافراد وهو

ان يأتي بالعمره في اشهر الحج ثم يحج من عامه
 فيحرم بها من الميقات فيطوف لها وسعى ويحلق
 منها ان لم يسق الهدى ويقطع التلبية باول
 الطواف ثم يحرم بالحج من الحرم يوم التروية
 وقبله افضل وتيج ويدح كالقارن فان عجز
 فكحكه وجاز صوم الثلاثة قبل طوافها
 ولو في شوال بعد الاحرام بها لا قبله فان شاء
 سوق الهدى وهو افضل احرم وساقه وهو
 اولى من قوده وان كان بدنة قلدها بمزادة
 او نعل وهو اولى من التجليل والاشعار جائز
 عند هما وشق سنامها من الاليس وهو الاشبه
 بفعله عليه السلام ومن الاليس ويكره
 عند الامام ثم يعتمر كما تقدم ولا يتحلل
 ويحرم بالحج كما مر فاذا حلق يوم النحر حل من
 احراميه ولا تمتع ولا قران لاهل مكة ومن
 هود اخل المواقيت فاذا عاد الم تمتع الى اهله
 بعد العمره ولم يكن ساق الهدى بطل تمتعه

وان كان قد ساقه لا ومن طاف للعمرة قبل شهر
الحج اقل من اربعة وايّ بعد دخولها وحج كان
متمتعاً وان كان طاف اربعة فلا ولو اعتمر
كوفاً اشهر الحج وتحلل واقام بمكة وحج صح
تبعه وكذا لو اقام ببصرة وقيل لا يصح -
عندهما ولو افسد عمرته واقام ببصرة
وقضاها وحج لا يصح تمتعه الا ان يعود الى
اهله ثم يأتى بهما وعندهما يصح وان لم يعد
وان بقي بعد الافساد بمكة وقضى وحج من
غير عود لا يصح تمتعه اتفاً وما افسده
المتمتع من عمرته او حجه مضى فيه وسقط
عنه دم التمتع ومن تمتع فظهي لا يجزئه
عن دم التمتع - بـ

باب الجنائيات

ان طيب المحرم عضواً لزمه دم وكذا الوادّهن
بزيت وعندهما صدقة ولو خضب رأسه

بجناء او ستره يوماً كاملاً فعليه دم وكذا
 لو لبس مخيطاً يوماً كاملاً او حلق ربع رأسه او لحيته
 او حلق رقبته او ابطيه او احدهما او عانتها
 وكذا الوحلق محاجمه وعندهما صداقة وان
 قص اظاف فيريد به ورجليه في مجلس واحد
 فعليه دم وكذا الوقص اظاف فيريد واحداً
 او رجل وان قص اظاف فيريد به ورجليه في
 اربعة مجالس فعليه اربعة دماء وعند
 محمد دم واحد وان طيب اقل من عضو
 او ستر رأسه او لبس المخيط اقل من يوم فعليه
 صداقة وكذا الوحلق اقل من ربع رأسه
 او لحيته او حلق بعض رقبته او عانتها او احدهما
 ابطيه او رأس غيره او قص اقل من خمسة
 اظفار او خمسة متفرقة وعند محمد في
 الخمسة المتفرقة دم وان طيب او لبس
 او حلق لعن رخيتران شاء ذبح شاة وان شاء
 تصدق بثلاثة اصوع على ستة مساكين

وان شاء صام ثلاثة ايام ولو ارتد آتى او التمس
بالقميص او اتزر بالسر ويل فلا بأس به
وكذا لو ادخل منكبيه في القباء لم يدخل
يديه في كُميه **فصل** وان طاف للقدم
او للصدر جنباً فعليه دم وكذا لو طاف
للركن محدثاً او ترك طواف الصدر او اربعة
منه او دون اربعة من الركن او افاض من
عرفة قبل الامام او ترك السعي او الوقوف
بمزدلفة او رمي الجمار كلها او رمي يوم او رمي
جمرة العقبة يوم النحر او اكثره ولو طاف للقدم
او للصدر محدثاً فعليه صدقة وكذا لو ترك
دون اربعة من الصدر او رمي احداً من الجمار
الثلاث ولو ترك طواف الركن او اربعة منه
بقي محرماً ابداً حتى يطوفها وان طافه جنباً
فعليه بدنة والا فضل ان يعيده ما دام
بمكة وليسقط الدم ولو طاف للصدر طاهر
في آخر أيام التشريق بعد ما طاف للركن محدثاً فعليه

معادى الفتي على
منكبيه كالرداء
ولم يلبسه
ابو الفضل محمد
محمد ومحمد بن
عبد الله الشافعي
عبد الله الشافعي
ان يدخل ثوبه
تحت يدي العنق
او يلقيه على
ملكبيه كالأيسر
ابو الفضل محمد
محمد ومحمد بن
عبد الله الشافعي
غفر الله له
ولو الدابة -

دم ولو كان بعد ما طاف له جنباً فدل ما ن
وعند هذا دم فقط ايضاً وان طاف لعمرته وسعى
محدثاً يعيدهما فان رجع الى اهله ولم يعدهما
فعليه دم ولا شيء لو اعادة الطواف فقط هو
الصحيح وان جامع المحرم في احد السبيلين
قبل الوقوف بعرفة ولونا سياً فسد حجّه
ويمضي فيه ويقضيه وعليه دم وليس عليه
ان يفترق عن زوجته في القضاء وان جامع بعد
الوقوف قبل الحلق لا يفسد وعليه بدنة
ولو بعد الحلق قبل طواف الزيارة فعليه دم
وكذا الوقبل او لمس بشهوة وان لم ينزل وكذا
لو جامع في عمرته قبل طواف الاكثر لزمه الدم
وفسدت وقضاها وان بعد طواف الاكثر لزم
الدم ولا تنفسد ولا شيء ان انزل ينظر ولو الى
فرج وان اتخر الحلق او طواف الزيارة عن ايام
الحج فعليه دم خلافاً لهما وكذا الخلاف لو اتخر
الرئي او قدّم نسكاً على نسكٍ هو قبله وان

حلق في غير الحرم الحج او عمرة فعليه دم خلائفاً
 لا يبي يوسف فلو عاد المعتمر بعد خروجه
 فقصر فلا دم اجماعاً ولو حلق القارن قبل
 الذبح لزمه دمان وعندهما دم والدم
 حيث ذكر شاة تجزئ في الاضحية والصدقة
 ما تجزئ في الفطرة - و

فصل في قتل الصيد

ان قتل محرم صيد برّ او ذلّ عليه من قتله
 فعليه الجزاء وهو قيمة الصيد بتقويم عدلين
 في موضع قتله او في اقرب موضع منه ان لم يكن
 له فيه قيمة ثم ان شاء اشترى بها هدياً ان
 بالغت فذبحه بالحرم وان شاء اشترى بها
 طعاماً فصدق به على كل فقير نصف صاع من
 برّ او صاع تهر او شعير لا اقل وان شاء صام عن
 طعام كل فقير يوماً فان فضل اقل من طعام
 فقير تصدق به او صام عنه يوماً كاملاً

وعند محمد الجزاء نظير الصيد في الجثة فيما له
 نظير ففي الضبي شاة وفي الضبع شاة وفي الأرنب
 عناق وفي اليربوع جفرة وفي النعامة بدنة
 وفي حمار الوحش بقرة ومالا نظيره فكقولهما
 والعامد والناسي والعائد والمبتدئ في
 ذلك سواء وان جرح الصيد او قطع عضوه او تنف
 شعره ضمن ما نقص من قيمته وان تنف ريشه
 او قطع قوائمه فخرج عن حيز الامتناع فعليه
 قيمته كاملة وان حلبه فقيمة لبنه وان
 كسريضه فقيمة البيض وان خرج من البيض
 فرخ ميت فقيمة الفرخ ولا شيء بقتل غراب
 وحداقة وذئب وحيّة وعقرب وفأرة وكلب
 عقور وبعوض ونمل وبرغوث وقراد وسلحفاة وان
 قتل قملة او جرادة تصدق بها شاء وتمرة خير
 من جرادة ولا يتجاوز شاة في قتل السبع وان
 صال فلا شيء بقتله وان اضطر المحرم الى قتل
 الصيد فقتله فعليه الجزاء والمحرم فرخ شاة

وبقرة وبغير ودجاج وبطأهلي وصيد سمك وعليه
 الجزاء بذبح حما مسرول أو ظبي مستأنس ولو ذبح
 صيداً فهو ميتة ولو أكل منه فعليه قيمة
 ما أكل مع الجزاء بخلاف محرماً أخر أكل منه
 ويحل للبحر المحرم صيد صاده حلال وذبحه
 أن لم ير يد أن عليه ولا امره بصيده ولا أعانه
 ومن دخل الحرم في يده صيد فعليه إرساله
 فإن باعه رد البيع أن كان باقياً وإن فات لزومه
 الجزاء ومن أحرمه وفي بيته أو قفصه صيد لا يلزم
 إرساله وإن أخذ حلالاً صيداً ثم أحرمه فإرساله
 أحد من الرسل بخلاف ما أخذه محرماً فإن
 قتل ما أخذه المحرم محرماً أخرضهما ورجع أخذه
 على قاتله وإن قتل الحلال صيداً الحرم فعليه
 قيمته وإن حلبه فقيمة لبنه ومن قطع حشيش
 الحرم أو شجرة غير منبت ولا ممّا ينبت الناس
 ضمن قيمته إلا ما جفّ والتصدق له متعين
 في هذه الأربعة ولا يجزئ الصوم وحرم رعي

حشيشه الا الاذخر وكل ما على المفرد به دم فعلى
 القارن به دمان الا ان يجاوز الميقات غير محرّم
 وان قتل محرمان صيداً فعلى كل منهما جزاء كامل
 وان قتل حلاً لان صيد الحرم فعليهما جزاء واحد
 ويبطل بيع الحرم الصيد وشرأوة ومن اخرج
 ظبية الحرم فولدت وماتت ضمنهما وان اذى
 جزاؤها ثم ولدت لا يضمن الولد.

باب مجاوزة الميقات بلا احرام

من جاوز الميقات غير محرّم ثم احرم لزمه دم فان
 عاد اليه محرماً ملبياً سقط وعندها ما يسقط
 بعوده محرماً وان لم يلب وان عاد نبل ان يحرم
 فاحرم منه سقط وكذا الواحرم بعمره ثم افسدها
 وقضاها وان عاد بعد ما شرع في الطواف لا يسقط
 وان دخل كوفي البستان لحاجة فله دخول مكة
 غير شرم وميقاته البستان ومن دخل مكة
 بلا احرام لزمه حج او عمرة فلو عاد واحرم شحجة

عنه اي بستان بني
 عامر ووقع الداخل
 ولم يدخل المكان
 لكن قد وقع في عبادة
 البيت

عنه اي البستان

الاسلام في عامه سقط ما لزمه بدخول مكة
ايضاً وان عاد بعد عامه لا يسقط وان جاوز
مكي او متمتع الحرم غير محرم فهو كمن جاوز
المليقات ووقوفه كطوافه -

باب اضافة الاحرام الى الاحرام

مكي طاف لعمرته شوطاً فاحرم بالحج رفضه وعليه
دم وقضائ حج وعمره فلواتمها صح وعليه دم
ومن احرم حج ثم باخريوما الفخر فان كان قد حلق
في الاول لزمه الثاني ولادم عليه والا لزمه
وعليه دم سواء قصر بعد احرام الثاني او لم يقصر
وعند هذا ان لم يقصر فلا دم عليه ومن فرغ
من عمرته الا التقصير فاحرم باخريوما لزمه
دم ولو احرم فاقى الحج ثم بعمره لزمه فاذا وقف
بعرفة قبل افعال العمرة فقد رفضها لا لوتوجه
ولم يقف فان احرم بها بعد طوافه للحج ندب
رفضها ويقضيها وعليه دم فان مضى عليها صح

ولزمه دم وهو دم مجبر في الصحيح وان اهل الحج
بعمره يوم النحر وايا ما التشرىق لزمته ولزمه وقضيا
وقضيا وها ودم فان مضى عليها صح وعليه دم من
فاته الحج فاحرم الحج او عمرة لزمه ان رخص
والقضاء والدم

باب الاحصار والقوائت

ان احصر المحرم بعدا واما مرض او عدل محرما
او ضياع نفقة فله ان يبعث شاة تذبح عنه
في الحرم في وقت معين ويحلل بعد ذبحها من
غير حلق ولا تقصير خلافا لابي يوسف وان كان
قارنا يبعث دمين ويجوز ذبحها قبل يوم النحر
لا في الحل وعندهما لا يجوز قبل يوم النحر ان
كان محصرا بالحج وعلى المحصر بالحج اذا تحلل قضاء
حج وعمرة وعلى المعتمر عمرة وعلى القارن حجة
وعمرتان فان زال الاحصار بعد بعث الدم
وامكنه ادراكه قبل ذبحه وادراك الحج

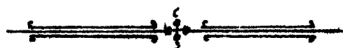
عن ابي النضر
بان سالت محمدا
بذل الاحرام
وبينها وبين مكة
مسيرة ثلثة
ايام عافوا ١٣١

لا يجوز له التحلل ولزمه المضي وان امكن ادراكه
فقط تحلل وان امكن ادراك الحج فقط جاز التحلل
استحساناً ومن منع بمكة عن الركنين فهو محصر
وان قدر على احدهما فليس بمحصر ومن فاتته
الحج بفوات الوقوف بعرفة فليتحلل بأفعال العمرة
وعليه الحج من قابل ولا دم عليه ولا فوت للعمرة
وهي احرام وطواف وسعي وتجويز في كل السنة
وتكره يوم عرفة والنحر وایام التشريق ويقطع
التلبية فيها بأول الطواف ؛

باب الحج عن الغير

تجوز النيابة في العبادات المالية مطلقاً ولا تجوز
في البدنية بحال وفي المركبة منها ما لا يحج تجوز عنها الجوز
لا عند القدرة ويشترط الموت او العجز الدائم الى
الموت وانما شرط العجز للحج الفرض لا للنفل
فمن عجز فأج صح ويقع عنه وينوي النائب عنه
فيقول ببيك بحجة عن فلان ويرد ما فضل من

النفقة الى الوصي والورثة ويجوز ايجاج الضرورة
 والمرأة والعبد وغيرهما اولى ومن امره
 رجلان فاحرم نكحة عنهما ضمن نفقتهمها والحجة
 له وان ابهم الاحرام ثمرعتين احدهما قبل المضي
 صح خلافاً لابي يوسف وبعده لا ودم المتعة
 والقران على المأمور وكذا دم الجنائية ودم
 الاحصار على الامر خلافاً لابي يوسف وان كان
 ميتاً ففى ماله وان جامع قبل الوقوف ضمن
 النفقة وان مات المأمور فى الطريق يحج من منزل
 امره من ثلث ما بقى من ماله وعندهما من حيث
 مات المأمور لكن عند ابي يوسف بما بقى من الثلث
 وعند محمد بما بقى من المال المدفوع ويرد ما فضل
 من النفقة الى الوصي او الورثة ومن اهل نكحة
 عن ابويه ثمرعتين احدهما جاز وللانسان ان
 يجعل ثواب عمله لغيره فى جميع العبادات



بَابُ الْهَدْيِ

هو من ابل او بقرا او غنم واقله شاة ولا يجب
تعريفه ويجزئ في الاضحية وتجزي الشاة
في كل موضع الا اذا طاف للزيارة جنباً او جامع
بعد وقوف عرفة قبل الحلق فلا يجزئ
فيهما الا البدنة وياكل من هدي التطوع
والمتعة والقران لا من غيرها وخص ذبح هدي
المتعة والقران بايام النحر دون غيرها والكل
بالحرمة ويجوز ان يتصدق به على فقير الحرم
وغیره ويتصدق بحلّه وخطامه ولا يعطى
اجر الجزار منه ولا يركبه الا عند الضرورة فان
نقص بركو به ضمنه ولا يحلبه فان حلبه
تصدق به وينضح ضرعه بالماء البارد لينقطع
لبنه فان عطب الهدى الواجب وتعيب فاحشاً
اقام غيره مقامه وصنع بالمعيب ما شاء وان
عطب التطوع فحرة وصبيغ نعله بدمه وضرب به

صفحته ولا يأكل منه هو ولا غني وليس عليه
غيره وتقلد بدنة التطوع والمتعة والقران
لا غيرها. ✽

مسائل منتورة

شهد وان هذا اليوم الذي وقف فيه يوم الفجر
بطلت ولو شهد وانه يوم التزوية صححت ومن
ترك الجمرة الاولى في اليوم الثاني فان شاء
رماها فقط والاولى ان يرمى الكل ومن نذر ان
يحج ما شيئاً يمشي من بيته حتى يطوف وقيل من
حيث يحرم فان ركب لزمه دم حلال اشترى امة
محرومة بالاذن فله ان يحللها والاولى تحليلها بقص
شعر او ظفر قبل الجماع. ✽

كتاب التكااح

هو عقد يرد على ملك المتعة قصداً يجب عند
التوقان ويكره عند خوف الجور وليس مؤكداً

عن ابي الشوق
التموى بشرط
ملك المهر
والنفقة وفي
النهاية اذا
يمكنه الاحترار
عن التزوا الا به
كان فرضاً
ابو الفضل
بخلاف الخمسين
غفر الله له
والله اعلم

حالة الاعتدال ويتعقد بايجاب وقبول كلاهما
بلفظ الماضي او احدهما كزَوْجَتِي فقال زوجت
وان لم يعلما معناهما ولو قال "دادى" او "يذيرتى"
فقال "داد" او "يزيرت" بلا ميعر صح كبيع وشراء
ولو قال عند الشهود - "ما زن وشويلىم" لا يتعقد
وانما يصح بلفظ نكاح وتزوج وما وضع لتليك
العين في الحال كبيع وشراء وهبة وصدقة
وقمليك لا باجارة واباحة واعارة ووصية
وشرط سماع كل من العاقلين لفظ الآخر وحضور
حزين او حرّين مكلفين مسلمين ان كانت
الزوجة مسلمة سامعين معاً لفظهما فلا يصح
ان سمعا متفرقين وجازكونهما فاستقين
او محمدين في قذف او اعميين او ابني
العاقلين او ابني احدهما ولا يظهر بشهادتهما
عند دعوى القريب وصح تزوج مسلم ذمياً
عند ذميين خلافاً للحمد ولا يظهر بشهادتهما
ان ادعت ومن امر رجلاً ان يزوج صغيته نزوجها

عند رجل صحيح ان كان الاب حاضراً والا لا وكذا
لو زوج الاب بالغة عند رجل ان حضرت صحيح
النكاح والا فلا

باب المحرمات

يحرم على الرجل أمه وجدته وان غلبت وبنته
وبنت ولده وان سفلت واخته وبنتها وبنت
اخيه وان سفلت وعمته وخالته وامرأته
مطلقاً وبنت امرأة دخل بها وامرأة ابيه
وان علا وابنه وان سفل وان كل رضاعاً والجمع
بين الاختين نكاحاً ولو في عدة من باين او رجعي
او وطئاً بملك يمين فلو تزوج اخت امته التي
وطئها لا يطأ واحدة منهما حتى يحرم الاخرى
ولو تزوج اختين في عقدين ولم يعلم الاولى لفرق
بينه وبينهما ولهما نصف مهر والجمع بين
امراتين ولو فرضت احداهما ذكر التحريم عليه
الاخرى بخلاف الجمع بين امرأة وبنت زوجها

لا منها والزنى يوجب حرمة المصاهرة وكذا المس
 بشهوة من احد الجانبيين ونظرة الى فرجها الداخل
 ونظرها الى ذكره بشهوة ومادون تسع سنين
 غير مشتهاة وبه يفتى ولو انزل مع المس لا تثبت
 الحرمة هو الصحيح وصح نكاح الكتابية والصابغة
 المومنة بنبي المقررة بكتاب لا عابدة كوكب
 وصح نكاح المحرم والمحرمة والامة المسلمة
 والكتابية ولو مع طول الحرية والحرية على الامة
 واربع فقط للمحررات اواماء وللعبد شتان
 وجبلى من زنى خلافا لابي يوسف ولا توطأ حتى
 تضع وموطوءة سيدها اوزان ولو تزوج امرأتين
 بعقد واحد واحد هما محرمة صح نكاح الاخرى
 والمستمى كله لها وعندهما يقسم على مهر
 مثلها ولا يصح تزوج امته او سيدته او عجوسية
 او وثنية ولا خامسة في عدة رابعة ابانها والامة
 على حرّة او في عدتها خلافا لهما فيما اذا كانت
 عدة البائين ولا حامل من سبي او حامل ثبتت

نسب حملها ولو من سيدها ولا نكاح امتعة والموقت يـ

باب الأولياء والإكفاء

نفذ نكاح حرة مكلفة بلا ولي وله الاعتراض في غير
الكفو وروى الحسن عن الأمام معد مجازة وعليه
فتوى قاضينان وعند محمد ينعقد موقفاً ولو من
كفو ولا يجبر ولي بالغاً ولو بكرةً فإن استأذن
الولي البكر فسكت أو ضحكت أو بكت بلا صوت
فهو إذن ومع الصوت ردٌّ وكذا الزوجان قبلها
الخبر وشرط فيهما تسمية الزوج لا المنهر هو
الصحيح ولو استأذنها غير الولي الأقرب فلا بد
من أن يقول وكذا لو استأذن الشيب ومن زالت
بكرتها بوثبة أو حيضة أو جراحة أو تغيب
فهي بكر وكذا الزالت بزناً خفي خلافاً لها ولو قال
لها الزوج سَكَتٍ وقالت رددت ولا بينة له
فالقول لها وتحلف عندهما إلا مأم
ولو لي نكاح المجنونة والصغيرة والصغيرة ولو ثيباً

فان كان اباً او جدّاً الزمه وان كان غيرهما فلهما
الخيار اذ ابلغا او علما بالنكاح بعد البلوغ خلافاً
لابن يوسف وسكوت البكر رضي ولا يمتد خيارها
الى اخر المجلس وان جملت ان لها الخيار بخلاف
المعتقة وخيار الغلام والشيب لا يبطل ولو قاما
عن المجلس ما لم يرضيا صريحاً او دلالة وشرط
القضاء للفسخ في خيار البلوغ لا في خيار العتق فان
مات احدهما قبل التفريق ورثه الاخر ببلغا او لا
والولي هو العصبه نسباً او سبباً على ترتيب
الارث وابن المجنونة مقدم على ابيها خلافاً
لمحمد ولا ولاية لعبد ولا صغير ولا مجنون ولا
كافو على ولده المسلم فان لم يكن عصبه
فللابه ثم للاخت لا بوين ثم للاخت لا بثلول
الامه ثم لذوي الارحام الا قرب فالاقرب التزويج
عند الامام خلافاً لمحمد وابو يوسف مع محمد
في الاشهر ثم لمولى الموالاته ثم لقاض في منشوره
ذلك وللأبعد التزويج اذا كان الاقرب غائباً

بحيث لا ينتظر الكفو الخاطب جوابه وقيل مسافة
 السفر وقيل بحيث لا تصل القوافل اليه في
 السنة الامرة ولا يبطل بعودة ولو زوجهما
 وليتان متساويان فالعبرة للاسبق وان كانا معاً
 بطلا ويصح كون المرأة وكيلة في النكاح **فصل**
 تعتبر الكفاءة في النكاح نسباً فقرئش بعضهم
 اكفاء بعض وغيرهم من العرب ليس كفواً لهم
 بل بعضهم اكفاء بعض وبنو باهلة ليسوا كفواً
 غيرهم من العرب وتعتبر في العجم اسلاماً
 وحرية فمسلم او حر ابوه كافرا ورقيق غير كفواً
 لمن لها اب في الاسلام والحرية ومن له
 اب فيه او فيها غير كفواً لمن لها ابوان خلافاً
 لابي يوسف ومن له ابوان كفواً لمن لها آباء
 وتعتبر ديانة خلافاً لمحمد فليس فاسق
 كفواً لبنت صالح وان لم يعين في اختيار الفضلي
 وتعتبر مالا فالعاجز عن المهر المعجل والنفقة
 غير كفواً للفقيرة والقادر عليهما كفواً لذات اموال

عظام عند أبي يوسف خلافا لهما وتعتبر حرفة
عندهما وعن الإمام روايتان فحائلك او حجام
او كئاس او دباغ غير كفؤ لعطار او بزاز او صراف
وبه يفتى ولو تزوجت غير كفؤ فلولي ان يفرق
وكذا لو نقصت عن مهر مثلها له ان يفرق
ان لم يتم المهر خلافا لهما وقبضه المهر
وتجهيزه او طلبه بالنفقة رضى لاسكوته وان
رضي احد الاولياء فليس لغيره الاعتراض
فصل ووقف تزويج فضولي او فضولين
على الاجازة ويتولى طري النكاح واحداً بان
كان ولياً من الجانبين او وكيلاً منهما او ولياً
واصيلاً او ولياً ووكيلاً او وكيلاً واصيلاً ولا يتولاهما
فضولي ولو من جانب خلافاً لأبي يوسف ولو امره
ان يزوجه امرأة فزوجه امة لا يصح عندهما
وهو الاستحسان وعند الإمام يصح ولو زوجه
امراًتين في عقدة لا يلزم واحدة منهما
ولو زوج الاب والجد الصغير والصغيرة

بغبن فاحش في المهر او من غير كفؤ جاز خلا فآلهما
وليس ذلك لغير الاب والجد

بَابُ الْمَهْرِ

يصح النكاح بلا ذكره ومع نفيه واقله عشرة دراهم
فلو سمي دونها لزممت العشرة وان سبأها او اكثر
لزم ان يسمي بالدخول او موت احدهما ونصفه
بالطلاق قبل الدخول والخلو الصحيح وان
سكت عنه او نفاه لزم مهر المثل بالدخول
او الموت وبالطلاق قبل الدخول والخلو متعة
معتبرة بحاله في الصحيح لا تنقص عن خمسة دراهم
ولا تزداد على نصف مهر المثل وهي درع وخمار
وملحفة وكذا الحكم لو تزوجها بغير او خنزير
او بهذا الدن من الخل فاذا هو خمر خلا فآلهما
او بهذا العبد فاذا هو حر خلا فآل أبي يوسف
او ثوب او بدابة لم يبين جنسهما او بتعليم
قران او بخدمة الزوج الحر لها سنة وعند محمد

لها قية الخدمة وكذا يجب مهر المثل
 في الشغار وهو ان يزوجه بنته او اخته على
 ان يزوجه بنته او اخته معا وضمة بالعقدين
 ولو تزوجها على خدمته لها سنة وهو عبد
 فلها الخدمة ولو اعتق على ان يزوجهما فعتقها
 صدقها عند ابي يوسف وعندهما لها مهر
 المثل ولو ابت ان تزوجه فعليها قيمتها له اجماعاً
 وللمفوضة ما فرض لها بعد العقد ان دخل
 او مات والمتعة ان طلق قبل الدخول وعند
 ابي يوسف نصف ما فرض وان زاد في مهرها بعد
 العقد لزمت وتسقط بالطلاق قبل الدخول
 وعند ابي يوسف تنصف ايضاً وان حطت
 عنه من المهر صح واذا اخلا بها بلا مانع من الوطئ
 حشاً او شرعاً وطبعاً كهرض يمنع الوطئ ورثق
 وصوم رمضان واحرام فرض او نفل حيض ونفاس
 لزمه تمام المهر ولو كان خصياً او عنيئاً وكذا
 لو كان محبوباً خلافاً لهما وصوم القضاء غير مانع

سنة بقتل
 معمدان فوطي
 رتقاء وحي
 التي لا يستلج
 جامعاً لرتقاء
 ذلك الموضع
 نيكاً

في الأصح وكذا صوم النذر في رواية وفرض الصلوة
 مانع والعدة تجب بالخلوة ولو مع المانع احتياطاً
 والمتعة واجبة لمطلق قبل الدخول لم يسرها
 مهر ومستحبه لمطلق بعد الدخول وغير
 مستحبه لمطلق قبله سمي لها مهر ولو سمي
 لها الفأ قبضته ثم وهبته له ثم طلقها قبل
 الدخول رجع عليها بنصفه وكذا كل مكمل
 وموزون ولو قبضت النصف ثم وهبت الكل
 أو الباقي لا يرجع خلافاً لهما ولو وهبت أقل من
 النصف وقبضت الباقي رجع عليها إلى تمام النصف
 وعندهما بنصف المقبوض ولو لم تقبض شيئاً
 فوهبته لا يرجع أحدهما على الآخر وكذا لو كان
 المهر عرضاً فوهبته قبل القبض أو بعده وإن
 تزوجها باللف على أن لا يخرجها من البلد أو على
 أن لا يتزوج عليها فإن وفي فلها ألف والأفهر
 المثل ولو تزوجها على ألف أن أقام بها وعلى الفين
 أن أخرجها فإن أقام فلها ألف والأفهر المثل

لا يزاد على الفين ولا ينقص عن ألفٍ وعندهما
 لها الفان ان اخرجها ولوتزوج بهذا العبد
 او بهذا العبد فلها الاعلى ان كان مثل مهر مثلها
 او اقل والادنى ان كان مثله او اكثر ومهر مثلها ان
 كان بينهما وعندهما لها الادنى بكل حال وان
 طلقها قبل الدخول فلها نصف الادنى اجماعاً
 وان تزوجها بهذا العبدين فاذا احدهما
 حرّ فلها العبد فقط عند الامامان ساوى عشرة
 دراهم وعند ابى يوسف العبد مع قيمة الحرّ
 لو كان عبداً وعند محمد العبد وتماز مهر
 المثل ان هو اقل منه وان تزوجها على فرس
 او ثوب هروى بالغ في وصفه او لاخير بين دفع
 الوسط او قيمته وكذا لو تزوجها على مكيل
 او موزون بئس جنسه لا صفته وان بين صفته
 ايضاً وجب هو لا قيمته وقيل الثوب مثله
 ان بولغ في وصفه وان شرط البكارة فوجدها
 ثيباً لزمه كل المهر وان اتفقا على قدر في السر

وَأَعْلَنَّا غَيْرَهُ عِنْدَ الْعَقْدِ فَالْمُعْتَبَرُ مَا أَعْلَنَاهُ
وَعِنْدَ ابْنِ يَوْسُفَ مَا اسْتَرَاهُ وَلَا يَجِبُ شَيْءٌ
بِلاَ وَطْئٍ فِي عَقْدٍ فَاسِدٍ وَإِنْ خَلَا بِهَا وَإِنْ وَطِئَ
وَجِبَ مَهْرُ الْمَثَلِ لَا يَزَادُ عَلَى الْمُسَمَّى وَعَلَيْهَا الْعِدَّةُ
وَإِبْتِدَاءُهَا مِنْ حِينَ التَّفْرِيقِ لَا مِنْ آخِرِ الْوُطْئَاتِ
هُوَ الصَّحِيحُ وَيُثَبِّتُ فِيهِ النِّسْبُ وَمُدَّتُهُ مِنْ حِينَ
الدَّخُولِ عِنْدَ مُحَمَّدٍ وَبِهِ يَفْتَى وَمَهْرُ مَثَلِهَا يُعْتَبَرُ
بِقَوْمِ أَبِيهَا إِنْ تَسَاءَوْا يَأْسَنًا وَجَمَالًا وَمَالًا وَعَقْلًا
وَدِينًا وَبِلَدًا وَعَصْرًا وَبَكَارَةً وَثِيَابَةً فَإِنْ لَمْ
يُوجَدْ مِنْهُمْ فَمِنْ الْأَجَانِبِ فَإِنْ لَمْ يُوجَدْ جَمِيعُ
ذَلِكَ فَمَا يُوجَدُ مِنْهُ وَلَا يُعْتَبَرُ بِأَمِّهَا أَوْ خَالَتِهَا
إِنْ لَمْ تَكُنَا مِنْ قَوْمِ أَبِيهَا وَصَحَّ ضَمَانُ وَلِيِّمَا مَهْرَهَا
وَتَطَالُبُ مَنْ شَاءَتْ مِنْهُ وَمِنَ الزَّوْجِ وَيَرْجِعُ
الْوَلِيُّ عَلَى الزَّوْجِ إِذَا دَعَى أَنْ ضَمِنَ بِأَمْرَةٍ وَالْأَفْلَا
وَاللِّمْرَأَةُ مَنَعَ نَفْسَهَا مِنَ الْوُطْئِ وَالسَّفَرِ حَتَّى يُوْفِيَهَا
قَدْرَ مَا بَيْنَ تَعْجِيلِهِ مِنْ مَهْرِهَا كُلًّا أَوْ بَعْضًا وَلِهَا
السَّفَرُ وَالْخُرُوجُ مِنَ الْمَنْزِلِ أَيْضًا وَلِهَا النِّفْقَةُ

لو منعت لذلك وهذا قبل الدخول وكذا بعده
 خلافاً لهما فيما لو كان الدخول برضاها غير
 صبية ولا مجنونة وان لم يبتن قدر المجل
 فقدر ما يعجل من مثله عرفاً غير مقدار ربع
 ولو لم يجره وليس لها ذلك لو أجل كله خلافاً
 لابن يوسف واذا أوفاهما ذلك فله نقلها حيث
 شاء ما دون السفر وقيل له السفر بها في ظاهر
 الرواية والفتوى على الأول وان اختلفا في قدر
 المهر فالقول لها ان كان مهر مثلها كما قالت
 او اكثر وله ان كان كما قال او اقل وان كان
 بينهما تخالفاً ولزم مهر المثل وفي الطلاق
 قبل الدخول القول لها ان كانت متعة المثل
 كنصف ما قالت او اكثر وله ان كانت كنصف
 ما قال او اقل وان كانت بينهما تخالفاً ولزمته
 المتعة وعند ابن يوسف القول له قبل الدخول
 وبعده الا ان يذكروا ما لا يتعارف مهرها وايهما
 برهن قبل وان برهنا فبئنته اولى حيث يكون

القول لها وبينتها أولى حيث يكون القول له وإن
 اختلفا في أصله وجب مهر المثل وموت أحدهما
 كحيوتيهما وفي موتهما بعد الدخول إن اختلف
 الورثة في قدره فالقول لورثة الزوج عند
 الأمام ولا يستثنى القليل وعند محمد
 كالحيوة وإن اختلفوا في أصله يجب مهر
 المثل عندهما وبه يفتي وعند الأمام القول
 لمنكر التسمية ولا يجب شيء وإن بعث إليها
 شيئاً فقالت هو هدية وقال مهر فالقول له
 في غير ما هيئ للاكل وإن نكح ذمى ذمية أو حرلى
 حربية ثمة على ميتة أو بلا مهر وذلك
 جائز في دينهم فلا شيء لها خلافاً لهما سواء
 وطئت أو طلقت قبله أو مات أحدهما وإن
 نكحها بخمر أو خنزير معين ثم أسلم أو أسلم
 أحدهما قبل القبض فلها ذلك وإن كان غير
 معين فقيمة الخمر ومهر المثل في الخنزير وعند
 أبي يوسف مهر المثل في الوجهين وعند محمد

ع
 أي في طهر البتة

القيمة فيها وفي الطلاق قبل الدخول تجب
المتعة عند من اوجب مهر المثل ونصف
القيمة عند من اوجبها.

باب نكاح الرقيق

نكاح العبد والامة والمدبرة والمكاتب وام
الولد بلا اذن السيد موقوف فان اجاز نفذ
وان رد بطل وقوله طلقها رجعية اجازة
لا طلقها او فارقتها فان نكحوا باذنه فالمهر عليهم
يباع العبد فيه ويسعى المديبر والمكاتب
ولا يباعان واذنه لعبدته بالنكاح يشمل
بجائزته وفاسده فيباع في المهر لو نكح فاسداً
فوطئ ويتم الاذن به حتى لو نكح بعدة جائزاً
توقف على الاجازة وان زوج عبدة الماذون
المديون صح وهي اسوة للغرماء في مهر مثلها
ومن زوج امته لا يلزمه تبوُّثها ويطاء الزوج
متى ظفروا لا نفقة عليه الا بالتبوة وهي

عنه تبوُّثه
عليه وزن ثقله
يقال تبوُّثاً
منه ولا تبوُّثاً
منه اذ
شبهه بغيره
في القربى

ان يخلّى بينها وبين الزوج في منزله ولا يستنمها
 فان بوءها ثم رجع صح وسقطت النفقة وان
 خد متها بلا استنخا امه لا تسقط وان زوج
 امته ثم قتلها قبل الدخول سقط المهر بخلاف
 ما لو قتلت الحرة نفسها قبله والاذن في العزل
 عن الامة للسيد وعندهما لها وان تزوجت
 امة او مكاتبه بالاذن ثم عتقت فلها الخيار
 في الفسخ حراً كان زوجها او عبداً وان تزوجت
 بلا اذن فعتقت نفذ وكذا العبد ولا خيار
 لها والمسمى للسيد ان وطئت قبل العتق ولها
 ان وطئت بعده ومن وطئ امة ابنه فولدت
 فادعاه ثبت نسبه منه ولزمه قيمتها لامهرها
 ولا قيمة ولدها وتصير ام ولد والجدا كالا بن
 بعد موته لا قبله وان زوج امته اياه جاز
 وعليه مهرها لاقيمتها وان اتت بولد لا تصير
 ام ولد وهو حر بقرابته حرة قالت لسيد زوجها
 اعتقه عني باللف ففعل ففسد النكاح ولزمها

الالف والولاء لها ويصح عن كفارتها لوثوبته
وان لم تقل بالالف لا يفسد والولاء له خلافاً
لابي يوسف وللمولى اجبار عبادة وامته
على النكاح دون مكاتبه ومكاتبته يكره

باب نكاح الكافر

واذا تزوج كافراً لا شهوداً وفي عدة كافر
وذلك جائز في دينهم ثم اسلماً اقراً عليه
خلافاً لهما في العدة ولو تزوج المجوسى محرمة
ثم اسلماً او احدهما فرق بينهما وكذا الوترافعا
الينا وبرافعة احدهما لا يفرق خلافاً لهما
والطفل مسلم ان كان احد ابويه مسلماً او اسلم
احدهما وكتابى ان كان بين كتابى ومجوسى
ولو اسلمت زوجة الكافر او زوج المجوسية عرض
الاسلام على الآخر فان اسلم فهم له والا فرق
بينهما فان ابى الزوج فالفرقة طلاق خلافاً
لابي يوسف لا ان ابى هى ولها المهر لو بعد الدخول

والأفضفه لو ابى ولا شيء لو ابت ولو كان ذلك
 في دراهم لا تبين حتى تحيض ثلثاً قبل اسلام
 الآخر وان اسلم زوج الكتابية بقي نكاحهما
 وتباين الدارين سبب الفرقة لا السبب فلو خرج
 احدهما اليها مسلماً او اخرج مسيئاً بانت وان
 سبياً معاً لا ومن هاجرت اليها بانت ولا عدة
 عليها خلافاً لهما وارتداد احد الزوجين فسخ
 في الحال وعند محمد ارتداد الرجل طلاق
 وللوطوثة المهر ولغيرها نصفه ان ارتد
 ولا شيء لها ان ارتدت وان ارتد امعاً واسلماً
 معاً لا تبين وان اسلما متعاقباً بانت ولا يصح
 تزوج المرتد او المرتدة احداً بآخر

بَابُ الْقِسْمِ

يجب العدل فيه بيتوته لا وطئاً والبكر
 والثيب والجديدة والقديمة والمسلمة
 والكتابية فيه سواء وللأمة والمكاتبة

والمدايرة وام الولد نصف الحرة ولا قسم في
السفر فيسافر بمن شاء والقرعة احب وان
وهبت قسمها لضررتها ص ولها ان ترجع

كتاب الرضاع

هو مص الرضيع من ثديي الأدمية في وقت
مخصوص ويثبت حكمه بقليله وكثيرة في مدته
لابعدها وهي حولان ونصف وعندهما حولان
فيحرم به ما يحرم بالنسب الأجداد وولدته واخت
ولده وعمته وولده وام أخيه واخته وام عمه
او عمتة او خاله او خالته والأخا ابن المراءة
لها وقس عليه وتحل اخت الأخ رضاعاً ونسباً
كماخ من الأب له اخت من أمه تحل لأخيه من
أبيه ولا حل بين رضيعي ثديي وان اختلف زمانهما
ولا بين رضيع وولد مرضعته وان سفل وولد
وزوج مرضعة لبنها منه فهو اب للرضيع وابنه
اخ وبنته اخت واخوه عمر واخته عمه

ولا حرمة لورضعا من شاة او من رجل ولا في
الاختقان بلبن المرأة ولبن البكر والميتة محرم
وكذا الاستعاط والوجور واللبن المخلوط بالطعام
لا يجرم خلافا لهما عند غلبة اللبن ويعتبر الغالب
ان خلط بماء او دواء او لبن شاة وكذا الوخلط
بلبن امرأة اخرى وعند محمد تتعلق الحرمة
بهما وان ارضعت ضرتهما حرمتا ولا مهر للكبيرة
ان لم توطأ وللصغيرة نصفه ويرجع به على الكبيرة
ان علمت بالنكاح وقصدت الفساد لا ان لم تعلم
به او قصدت دفع الجوع والهلاك او لم تعلم انه
مفسد والقول لها فيه وانما يثبت الرضاع
بما يثبت به المال ولو قال هذه اختي من
الرضاعة ثم ادعى الخطأ صدق

کتاب الطلاق

هو رفع القيد الثابت شرعاً بالنكاح احسنه
تطليقها واحدة في طهر لاجتماع فيه وتركها

عن الصادق عليه السلام
بأنه قال في الكاف
الوجوب والاداء
الذي يوجد
في وسط الفم
ابو الفضل
عن الحسن بن الحسين
عن الصادق عليه السلام
بأنه قال في الكاف

حتى تمضي عدتها وحسنه وهو سني تطليقها
 ثلاثاً في ثلاثة اطهار لاجتماع فيها ان كانت
 مدخولاً بها ولغيرها طلقة ولو في الحيض
 والآيسة والصغيرة والحامل يطلقن للسنة
 عند كل شهر واحدة وعند محمد لا تطلق
 الحامل للسنة الا واحدة وبجاز طلاقهن عقيب
 الجماع وبدعيه تطليقها ثلاثاً او اثنتين
 بكلمة واحدة او في طهر واحد اربعة فيه
 ان مدخولاً بها او في طهر جامعها فيه وكذا
 تطليقها في الحيض ويجب مراجعتها في الاصح و
 قيل يستحب فاذا طهرت ثم حاضت ثم طهرت
 طلقها ان شاء وقيل يجوز ان يطلقها في الطهر
 الذي يلي تلك الحيضة ولو قال للموطوعة
 انت طالق ثلاثاً للسنة وقع عند كل طهر
 واحدة وان نوى الوقوع جملة صحت نيته
 ويقع طلاق كل زوج عاقل بالغ ولو مكرهاً
 او سكران او اخرس بأشارته المعهودة لا طلاق

صبي ومجنون و نائم وسيّد على زوجة عبداً
واعتباراً بالنساء فطلاق الحرة ثلث ولو تحت
عبد وطلاق الامّة ثنتان ولو تحت حرّ و

باب ايقاع الطلاق

صريحه ما استعمل فيه خاصة ولا يحتاج
الى نية وهوانت طالق او مطلقة وطلقتك
وتقع بكل منها واحدة رجعية وان نوى اكثر
او بآينة وقوله انت الطلاق او انت طالق
الطلاق او انت طالق طلاق يقع بكل منها
واحدة رجعية وان نوى ثنتين او بآينة
وان نوى بآنة طالق واحدة وبطلاق اخرى
وقعتا وان نوى الثلث وقعن ويقع باضافته
الى جملتها كما مر او الى ما يعبر به عن الجملة
كالرقبة والعنق والرأس والوجه والروح
والبدن والجسد والفرج او الى جزء شائع منها
كنصفها وثلثها لا باضافته الى يدها ورجلها

او ظهرها او بطنها ولو طلقها نصف تطليقة او سدسها
 او ربعها طلقت واحدة ويقع في انت طالق ثلاثة
 انصأت تطليقتين ثلث وفي ثلاثة انصاف تطليقة
 شتان وقيل ثلث وفي من واحدة الى ثنتين
 وما بين واحدة الى ثنتين واحدة وعندهما
 شتان وفي ثلث شتان وعندهما ثلث في واحدة
 في ثنتين واحدة وان لم ينوش شيئاً ونوى الضرب
 والحساب وان نوى واحدة وثنتين او مع ثنتين
 فثلث وفي غير الموطوعة واحدة مثل
 واحدة وثنتين وان نوى مع ثنتين فثلث
 فيها وايضاً في ثنتين في ثنتين شتان وان نوى
 الضرب وفي انت طالق من هنا الى الشأمر
 واحدة رجعية وفي انت طالق بمكة او في مكة
 للحال حيث كانت ولو قال اذا دخلت مكة
 او في دخولك لا يقع ما لم يدخلها وكذا الدار

فصل

قال انت طالق غداً او في غدا يقع عند الصبح

وان نوى الوقوع وقت العصر صحت ديانة وفي
الشأن قضاء ايضاً خلافاً لهما ولو قال انت طالق
اليوم عند او غداً اليوم يعتبر الاوّل ذكرًا
ولو قال انت طالق قبل ان تزوجك فهو لغو
وكذا انت طالق امس وقد نكحها اليوم وان
نكحها قبل امس وقع الآن ولو قال انت طالق
ما لم اطلقك او متى ما لم اطلقك وسكت
طلقت للحال حتى لو علق الثلث وقعن
بسكوته وان وصل انت طالق وقع واحدة
ولو قال ان لم اطلقك فانت طالق لا يقع ما لم
يهت احدهما واذا بلانية مثل ان
وعندهما مثل متى ومع نية الشرط والوقت
فما نوى واليوم للنهار مع فعل مهتدٍ لم يطلق
الوقت مع فعل لا يمتد ولو قال امرك بيدك
يوم يقدر مزيد فقد مر ليسلاً لا تتخير وان قال
يوماً تزوجك فانت طالق فنكحها ليسلاً وقع ولو
قال انا منك طالق فهو لغو وان نوى ولو قال

أنا منك باين او عليك حرام بانت ان نوى
 ولو قال انت طالق مع موقى او مع موتك فهو
 لغو وكذا لو قال انت طالق واحدة او لا
 خلافاً للمحمد في رواية وان ملك امرأته
 او شقصها او ملكته او شقصه بطل العقد
 فلو طلقها بعد ذلك لغا ولو قال لها وهى امة
 انت طالق ثنتين مع اعتاق سيدها اياك
 فاعتقها ملك الرجعة وان علق طلقتيها بجهنم
 الغد وعلق مولاها عتقها به فجاء لا تحل له
 الا بعد زوج آخر وعند محمد يملك الرجعة وتعتد
 كالحرة اجماعاً **فصل**
 قال لها انت طالق هكذا امشيراً باصابعه وقع
 بعددها فان اشار ببطونها يعتبر بالمنشورة وان
 بظهورها تعتبر المضمومة ولو وصف الطلاق
 بضرب من الشدة بان قال انت طالق باين
 او البتة او الفحش الطلاق او اخبثه او اشده
 او طلاق الشيطان او البدعة او كالجبل

او كالف او ملاً البيت او تظليقة شديدة
او طويلة او عريضة وقع واحدة بآينة
بلانية وكن ان نوى الشنتين الا اذا نوى
بقوله طالق واحدة ويقول له باين او البتة
اخرى فيقع باينان وصحت نية الثلث في الكل
فصل

طلق غير المدخول بها ثلاثاً وقعن وان فرق
بانت بالاولى ولا يقع الثانية ولو قال انت
طالق واحدة وواحدة وقع واحدة وكذا
لو قال واحدة قبل واحدة او بعدها واحدة
ولو قال بعد واحدة او قبلها واحدة او مع
واحدة او معها واحدة فشتان وفي الموطوءة
شتان في الكل ولو قال ان دخلت الدار فانت
طالق واحدة وواحدة فدخلت يقع واحدة
وعندهما شنتان ولو اخر الشرط فشتان اتفاقاً
ويقع بعد قرن بالطلاق لا به فلو ماتت قبل
ذكر الحد في قوله انت طالق واحدة لا تطلق

فصل في الطلاق بالكنايات

وكنايته ما احتمله وغيره ولا يقع بها الأينية
او دلالة حال فمنها اعتدى واستبرئ حرامك
وانت واحدة يقع بكل منها واحدة رجعية
وما سواها يقع بها واحدة باينة إلا ان
ينوى ثلثاً فيقعن ولا تصح نية الشنتين وهو
باين بته بته حرام خلية برية جلدك على
غارباك الحقى بأهلك وهبتك لأهلك سرحتك
وفارقتك امرك بيدك اختارى انت حرّة
تقنعى تخمري استتري اغربى اخرجى اذهبى
قومي ابتغى الا زواج فلوا نكر النية صدقاً مطلقاً
حالة الرضاء ولا يصدق قضاء عند مذاكرة
الطلاق فيما يصلح للجواب دون الرد ولا عند
الغضب فيما يصلح للطلاق دون الرد والشتم
ويصدق ديانة في الكل ولو قال ثلث مرّات
اعتدى ونوى بالاولى طلاقاً وبالباقى حيضاً

صداق وان لم ينوباً لباقي شيئاً وقع الثلث
وتطابق بلسنت لي بامرأة اولست لي بزواج
ان نوى الطلاق والصريح يلحق الصريح والباين
والباين يلحق الصريح لا الباين الا اذا كان معلقاً بالشرط

باب تفويض الطلاق

واذا قال لها اختارى ينوى الطلاق فاختارت
نفسها في مجلسها الذي علمت به فيه بانث
بواحدة ولا تصح نية الثلث وان قامت
منه او اخذت في عمل آخر بطل ولا بد من
ذكر النفس او الاختيار في احد كلاميهما
وان قال لها اختارى فقالت انا اختار نفسي
او اخترت نفسي تطلق وان قال لها ثلث مرات
اختارى فقالت اخترت الاولى او الوسطى
او الاخيرة يقع الثلث بلا نية وعندهما
واحدة باينة ولو قالت اخترت اختيارة
وقع الثلث اتفاقاً ولو قالت طلقت نفسي

او اخترت نفسي بتطليقة بانتي بواحدة في الاصح
 وقيل يملك الرجعة ولو قال امرئ ببيدك
 في تطليقة او اختاري تطليقة فاخترت نفسها
 وقع واحدة رجعية ولو قال امرئ ببيدك
 ينوي ثلثا فقالت اخترت نفسي بواحدة او بمرّة
 واحدة وقع الثلث وان قالت طلقت نفسي احد
 او اخترت نفسي بتطليقة فواحدة باينة ولو
 قال امرئ ببيدك اليوم وبعد غد لا يدخل
 الليل فيه وان ردّته في اليوم لا يرتد بعد
 غد وان قال اليوم وغدا يدخل الليل وان
 ردّته اليوم لا يبقى غدا ولو مكثت بعد التفويض
 يوماً ولم تقم وكانت قائمة فجلست او جالسة
 فاستكثرت او مكثت ففقدت او على ذابّة فوقف
 او دعت اباهاً للمشورة او شهوذاً للاشهاد
 لا يبطل خياريها وان سارت ذابّتها بطل لا يسير
 فذلك هي فيه ولو قال لها طلقي نفسك ولم ينويه
 او نوى واحدة فطلقت وتعت رجعية وكذا

لو قالت أَيْنْتُ نفسي وان طلقت ثلثاً ونواه وقعن
 ولغت نية الثنتين ولو قالت اخترت نفسي
 لا تطلق ولا يملك الرجوع بعد قوله طلقي نفسك
 ويتقيد بالمجلس إلا إذا قال متى شئت ولو قال
 لها طلقي ضرتك أو الأخر طلقي امرأتى يملك الرجوع
 ولا يتقيد بالمجلس إلا إذا زاد أن شئت ولو قال
 طلقي نفسك ثلثاً فطلقت واحدة وقع واحدة
 في عكسه لا يقع شيء وعندهما يقع واحدة
 في طلقي نفسك ثلثاً أن شئت فطلقت واحدة
 لا يقع شيء وكذا في عكسه وعندهما يقع واحدة
 ولو أمرها بالباين أو الرجعي فعكست وقع ما أمر
 ولو قال أنت طالق أن شئت فقالت شئت أن
 شئت فقال شئت ينوي الطلاق لا يقع شيء
 وكذا لو علقت المشية بمعدوم وان علقت
 بموجود وقع ولو قال أنت طالق متى شئت أو متى
 ما شئت أو إذا شئت أو إذا ما شئت فردت الأمر
 لا يرتد ولها أن تطلق واحدة متى شاءت ولا تريد

ولو قال لها انت طالق كلما شئت فلها ان
تطلق ثلاثاً متفرقاً لا مجموعاً ولا بعد زوج آخر
ولو قال انت طالق حيث شئت او اين شئت
لا تطلق ما لم تشاء في مجلسها ولو قال انت
طالق كيف شئت فان شاءت موافقة لنيته
رجعية او بآينة او ثلاثاً وقع كذا في وان تخالفا
يقع رجعية وكذا ان لم تشأ وعندهما لا يقع شيء
وان لم يكن له نية يقع ما شاءت ولو قال
انت طالق كم شئت او ما شئت طلقت
ما شاءت في المجلس لا بعده وان قال طلقى
نفسك من ثلاث ما شئت فلها ان تطلق مادون
الثلاث لا الثلاث خلافاً لهما.

باب التعليق

انها يصح في الملك كقوله لمنكوحته ان زرت
فانت طالق او مضافاً الى الملك كقوله
الاجنبية ان نكحتك فانت طالق فيقع

ان نكحها ولو قال للاجنبية ان زرت فانت طالق
 فنكحها فزارت لا تطلق والفاظا لشرط ان واذاما
 وكل وكلما ومتى ومتنما ففي جميعها اذا
 وجد الشرط انتهت اليمين الا في كلما فانها
 تنتهي فيها بعد الثلث ما لم تدخل على الزوج
 فلو قال كلما تزوجت امرأة فهي طالق تطلق
 بكل تزوج ولو بعد زوج اخر ولو قال كلما دخلت
 الدار فانت طالق لا تطلق بعد الثلث وزوج
 اخر وزوال الملك لا يبطل اليمين والملك شرط
 لوقوع الطلاق لا لانهلال اليمين فان وجد الشرط
 فيه انحلت اليمين ووقع الطلاق والا انحلت
 ولا يقع وان اختلفا في وجود الشرط فالقول له
 الا اذا برهنت وفيما لا يعلم الا منها القول لها
 في حق نفسها الا في حق غيرها فلو قال ان حضت
 طلقت هي لا فلانة وكذا لو قال ان كنت تحبين
 عذاب الله تعالى فانت طالق وعبدى حر
 فقالت احب تطلق ولا يعتق ولا يقع في ان حضت

هالو ليستمرا لدمثلثا فاذا استمرو وقع من ابتدائهم
 ولو قال ان حضنت حيضة يقع اذا طهرت ولو قال
 ان ولدت ذكرا فانت طالق واحدة وان ولدت
 انثى فانت طالق ثنتين فولدتتهما ولم يدلا الاول
 تطلق واحدة قضاء وثنتين تنزها وتنقضى
 العدة ولو علق بشرطين شرط للوقوع وجود
 الملك عند اخرهما فان وجدا او اخرهما
 فيه وقع وان وجدا او اخرهما لافيه لا يقع
 ويبطل تنجيز الثلث تعليقه فلو علقها بشرط
 ثم تجزها قبل وجوده ثم تزوجها بعد التحليل
 فوجد لا يقع شيء ولو علق الثلث او العتق بالوطئ
 لا يجب العقربا للبث بعد الايلاج ولا يصير به
 مراجعتهما في الرجعي ما لم ينزع ثم يزوج خلافا
 لابى يوسف ولو قال ان تكتمها عليك فهي طالق
 فتكتمها عليها في عدة الباي لا تطلق وان وصل
 بقوله انت طالق قوله ان شاء الله او ما لم
 يشاء الله او الا ان يشاء الله لا تطلق وكذا الو ماتت

قبل قوله ان شاء الله وان مات هو يقع وفي انت
طالق ثلثاً الا واحدة يقع ثنتان وفي الاثنتين
واحدة وفي الا ثلثاً ثلث يكره

باب طلاق المريض

الحالة التي يصير بها الرجل فارقاً بالطلاق
ولا ينفذ تبرعه فيها الا من الثلث ما يغلب
فيها الهلاك كمرض يمنعه عن اقامة
مصالحه خارج البيت ومبارزته رجلاً
وتقديمه ليقتل في قصاص او رجم فلو بان امرأته
وهو بتلك الحالة ثم مات عليها بذلك السبب
او بغيره فهي في العدة ورثت وكذا لو طلبت
رجعية فطلقها ثلثاً ومبانة قبّلت ابنه بشهوة
ولو ابانها وهو محصور او في صف القتال او محبوس
لقصاص او رجم او يقدر على القيام بمصالحه
خارج البيت لكنه مشتكٍ او محموم لا يرث
وكذا المختلعة وخيرة اختارت نفسها ومن

طلقت ثلثاً بامرهما أو بغير امرهما لكن صح ثمرات
 ولوارتدت بعد ما أباها ثم أسلمت وكذا
 مفرقة بسبب الحب والعنة أو خيار البلوغ والعنق
 أو فعلت ذلك وهي مريضة لا تقدر على القيام
 بمصالح بيتها ثم ماتت وهي في العدة ورثها ولو أبان
 بامرهما في مرضه أو تصادقا أنها كانت حصلت
 في صحته ومضت العدة ثم أوصى لها أو أقر
 بدين فلها الأقل من أرثها ومما أوصى أو أقر
 وإن علق الطلاق بفعل اجنبي أو عجبي الوقت
 فوجد فإن كان التعليق والشرط في مرضه ورثت
 وإن كان أحدهما في الصحة لا ترث وإن علق
 بفعل نفسه وهما في المرض أو الشرط فقط
 ورثت وكذا الوعلق بفعلها ولا بد لها منه
 وهما في مرضه وكذا لو كان الشرط فقط
 فيه خلافاً للمحمد وإن كان لها منه بد لا ترث
 على كل حال وإن قذفها أو لاعن وهو مريض
 ورثت وكذا لو كان القذف في الصحة واللعان

في المرض خلافاً للمحمدؐ وإن ألقى منها وبأنت به
فإن كانا في المرض وزثت وإن كان الأيلاء في الصحة
لا وفي الرجعي تريت في جميع الوجوه إن مات وهي
في العدة والألأؤ

بَابُ الرَّجْعَةِ

هي استدامة النكاح القائم في العدة فمن
طلق ما دون الثلاث بصريح الطلاق أو بالثلاث
الأول من كنيائاته ولو يصفه بضرب من الشدة
ولم يكن بمقابله ما ن فله أن يرجع وإن ابت
مأدامت في العدة بقوله راجعتك أو راجعت
امرأتى أو بفعل ما يوجب حرمة المصاهرة من
وطئ وميس ونحوه من أحد الجانبين وندب الأشهاد
عليها وأعلامها بها ولو قال بعد العدة كنت
راجعتك فيها فصدقته صحته والأفلا ولو قال
راجعتك فقالت بحبيبة له انقضت عدتي فالقول
لها ولا تصح الرجعة خلافاً لهما وإن قال زوج

الأمة بعد العدة كنت راجعت فيها فصدّقها
 سيّد ها وكذبته فالقول لها وعندهما للسيد
 وفي عكسه القول للسيد اتفاقاً في الصحيح وإن قال
 راجعتك فقالت مضت عدتي وانكروا القول لها
 وإذا طهرت من الحيض الأخير لعشرة انقطعت الرجعة
 وإن لم تغتسل وإن انقطع لقل لا ما لم تغتسل
 أو يضي عليها وقت صلاة أو تتم وتصلّي وعند
 محمد تنقطع بالتميم وإن لم تصل وفي الكتابة
 بمجرد الانقطاع اتفاقاً ولو اغتسلت ونسيت
 قل من عضو انقطعت وإن نسيت عضواً لا-
 وكل من المضمضة والاستنشاق كالأقل وفي
 رواية عن أبي يوسف كتبما العضو ولو طلق
 حاملاً ومن ولدت منه وانكروا طئها له أن
 يراجع وإن طلق من خلا بها وانكروا طئها فليس له
 أن يراجع فإن راجعها ثم ولدت بعد الرجعة
 لأقل من عامين صحّت الرجعة ولو قال لامرأته
 أن ولدت فامت طالق فولدت ولداً ثم أنصر

من بطن آخر فهو رجعة وان قال كلماً ولدت
 فانت طالق فولدت ثلاثة في بطون فالثاني
 والثالث رجعة وتتم الثلث بولادة الثالث
 وعليه العدة بالأقراء والمطلقة الرجعية
 تشوّق وتزوّج وندب ان لا يدخل عليها حتى
 يعلمها ان لم يقصد رجعتها وليس له ان يسافر
 بها حتى يراجعها والطلاق الرجعي لا تحرم الوطئ
 وله ان يتزوج مبانتاً به ما دون الثلث ولا الأمة
 بعد الشنتين الا بعد وطئ زوج آخر بنكاح
 صحيح ومضى عدته ولا تحل له بملك يمين ويحلمها
 وطئ المراهق لا السيد والشرط الايلاج دون
 الانزال فان تزوجها بشرط التحليل كره وتحل للأول
 وعن ابي يوسف ان النكاح فاسد فلا تحل للأول
 وعن محمد انه صحيح ولا تحل للأول والزوج الثاني
 يهدم ما دون الثلث ايضاً خلافاً للمحمد فمن
 طلق عدونها وعادت اليه بعد آخر عادت
 بثلث وعنده بما بقي ولو قالت مطلقة الثلث

ع
 في العدة ولا يعلجها
 ولا تحل للحق
 بعد الثلاث

انقضت عدتي منك وتحملت وانقضت عدتي في المدة
تحتل ذلك فله تصديقها ان غلب على ظنه صدقها.

باب في الايلاء

هو الحلف على ترك وطئ الزوجة مدته وهي أربعة
اشهر للحرة وشهران للامة فلا ايلاء لو حلفت
على اقل منها وحكمه وقوع طلاق باينة ان
تزوجها لزوجها او الكفارة او الجزاء ان حنث فلو قال
لزوجه والله لا اقربك او والله لا اقربك
اربعة اشهر كان مولياً وكذا لو قال ان قربتك
فعلي حج او صوم او صدقة او فانت طالق او عبدة
حر فان قربها في المدة حنث وسقط الايلاء
والا بانث بمضيقها وسقط اليمين ان حلف على
اربعة اشهر وبقيت ان اطلق فلو نكحها ثانياً
عاد الايلاء فان مضت مدة اخرى بلا وطئ
بانث باخرى فان نكحها ثالثاً فكذلك فان تزوجها
بعد زوج آخر فلا ايلاء واليمين باقية فان

وطئى لزم الكفارة والجزاء ولا تبين بهضى المدة وان
 لم يبطأ وكذا لو آلى من اجنبية او من مبانة اما
 الرجعية فكالزوجة ولا ايلاء فيها دون اربعة
 اشهر فلو قال والله لا اقربك شهرين وشهرين بعدهما
 كان ايلاء ولو مكث يوماً ثم قال لا اقربك شهرين
 بعد الشهرين الاولين فليس بايلاء وكذا
 لو قال لا اقربك سنة الا يوماً فان قربها وقد بقي
 من السنة اربعة اشهر صارا ايلاء ولو قال لا
 ادخل بصره وامرأته فيها لا يكون مولياً وان عجز
 المولى عن وطئها بمرضه ومرضها او رفقها او صغرها
 او جبة او لان بينها وبينه مسافة اربعة اشهر
 ففيتها ان يقول فئت اليها ان استمر العذر من
 وقت الحلف الى اخر المدة فلوزال في المدة
 تعين الفتي بالوطئ وان قال لها انت علي حرام
 كان مولياً ان نوى التحريم وامرئ شياً وان نوى
 ظهاراً فظهار وان نوى الكذب فكذب وان نوى
 الطلاق فباين وان نوى الثلث فثلث والفتوى

على وقوع الطلاق به وان لم ينو وكذا بقوله كل حل
علي حراما وهر چه بدست راست گیرم بروی
حرام للعرفت

ع
ای یقین طلاق
بائنا وان لم ينو

بَابُ الْخُلْعِ

هو الفصل عن النكاح وقيل ان يفتدى المرأة
نفسها بمال ليخلعها به ولا بأس به عند الحاجة
وكره له اخذ شيء ان نشز واخذ اكثر مما اعطاها
ان نشزت والواقع به وبالطلاق على مال باين
ويلزم مال المسمى وما صلح مهرا صلح بدلا للخلع
وان بطل العوض فيه يقع بائنا وفي الطلاق يقع
بجميعا بلا شيء كما اذا خالعه او طلقها وهو مسلم
على خمر او خنزير او ميتة او قالت خالعتني على
ما يدي ولا شيء في يده وان قالت على ما في
يدي من دراهم ولا شيء فيها لزمها ثلاثة دراهم
وان قالت من مال لزمها رد مهرها وان خالعه
على عبدها الا ببق على انها بريئة من ضمانه

لا تبرأ ولزمها تسليمه ان امكن والا فقيمته ولو
 قالت طلقني ثلثا بال فطلق واحدة فله ثلث
 الالف وبانت وفي على الف يقع رجعيًا بلا شيء
 وعندهما كالباء ولو قال لها طلقي نفسك ثلثا
 بال ف او على الف فطلقت واحدة لا يقع شيء ولو
 قال انت طالق بال ف او على الف فقبلت بانت
 ولزمها المال وان قال انت طالق و عليك الف
 او قال لعبدك انت حر و عليك الف فطلقت
 وعتيق فجائنا وان لم يقبل او عندهما لا مال
 يقبل او اذا قبل لزم المال والخلع معاوضة

عنه يعني لو
 قالت طلقني ثلثا على
 الف فطلقتها واحدة يقع رجعيًا
 ولا شيء عليها عند أبي حنيفة مع ١٢ ابو الفاضل
 محمد بن محمد ومحمد بن الحسين فغير الله له ولو الالديه
 عنه يعني طلقتها واحدة بائمة بثلاث الف كما لمسته
 ان قوله لان كلمة على بخزاة الباء في المعاضات حتى
 على درهم سواء ١٢ ابو الفاضل
 محمد بن محمد والحسيني
 له ولو الالديه

الابن لا ينفذ طلاقه بالشرط لان الشرط لا ينفذ
 طلقني ثلاثا بال فطلقت واحدة فله ثلث
 بال ف كانت ببعضها يرضى ١٢ ابو الفاضل محمد بن
 محمد ومحمد بن الحسين فغير الله له ولو الالديه
 لزم القبول في الوجهين لان معنى قوله بال ف
 بعض الف يجب لي عليك ومعنى قوله بال ف
 على الف على شرط الف يكون
 لي عليك والعوض
 لا يجب

منه لانه
 لم يرض بالبينونة
 في الاسلام الف بخلاف قوله الله
 طلقني ثلاثا بال فطلقت واحدة فله ثلث
 بال ف كانت ببعضها يرضى ١٢ ابو الفاضل محمد بن
 محمد ومحمد بن الحسين فغير الله له ولو الالديه
 لزم القبول في الوجهين لان معنى قوله بال ف
 بعض الف يجب لي عليك ومعنى قوله بال ف
 على الف على شرط الف يكون
 لي عليك والعوض
 لا يجب

في حقها فصيح رجوعها قبل قبوله بعد ما اوجبت
 وشرط الخيار لها ويبطل بالقيام عن المجلس
 قبل قبوله ويدين في حقه فلا يرجع بعد ما
 اوجب ولا يصح شرط الخيار له ولا يبطل بالقيام
 عن المجلس قبل قبولها وجانب العبد في العتق
 على مال كجانبها ولو قال لها طلقتك امس بالثمن
 فلم تقبلي فقالت بل قبلت فالقول له ولو قال لبايع
 كذلك فالقول للمشتري والمباراة كالخلع ويسقط
 كل منهما كل حق لكل واحد من الزوجين على
 الاخر منها يتعلق بالنكاح فلا تطالب هي بمهر
 ولا نفقة ما ضية مفروضة ولا هو بنفقة
 عجلها ولم تمض مدتها ولا بمهر سلمه وخلع
 قبل الدخول وعند محمد لا يسقط الا ما سمي
 فيهما وابو يوسف مع الامام في المباراة ومع
 محمد في الخلع ولو خلع صغيره من زوجها
 بما لها لا يلزم المال ولا يسقط مهرها وطلقت
 في الاصح وفي الكبيرة يتوقف على قبولها ولو على

انه ضامن لزمه المال وطلقت ولو شرط
المال عليها طلقت بلا شيء ان قبلت والا فلا
تطلق وخلع المريضة مرض الموت معتبر من الثلث

باب الظهار

هو تشبيه زوجته او عضو منها يعزبه عن جملتها
او جزء شائع منها بعضو يحرم عليه النظر اليه
من محارمه ولو رضاعاً فلو قال بها انت علي
كظهر احمي او رأسك ونحوه او نصفك وشبهه
او كبطنها او فخذها او كظهر اختي او عمتي ونحوهما
حرم عليه وطئها وداوا عيه حتى يكفر فلو وطئها
قبل التكفير فليس عليه غير الاستغفار والكفارة
الاولى ولا يعود حتى يكفر والعود الموجب للكفارة
هو عزمه على وطئها وينبغي لها ان تمتنع نفسها
منه وتطالبه بالكفارة ويجزى القاضى عليها
واللفظ المذكور لا يحتمل غير الظهار ولو قال انت
علي مثل أمي او كأمي فان نوى الكرامة صدق

أي أنت
علي حرام

أو الظهار فظهاراً أو الطلاق فبايناً وإن لم يوشئاً
فليس بشئ ولو قال أنت علي حرام كإني ونوى ظهاراً
أو طلاقاً فكما نوى ولو قال حرام كظهار إني
ونوى طلاقاً أو ايلاء فهو ظهاراً وعندهما
ما نوى ولا ظهاراً إلا من الزوجة فلا ظهار من
أمتها ولا من نكحها بلا امرها وظاهر منها
فأجازت النكاح ولو قال لنساءه أنتن علي
كظهار إني كان مظاهراً منهن وعليه لكل واحدة
كفارة وإن ظاهر من واحدة مراة في مجلس
أو مجلس فعليه لكل ظهار كفارة وهي عتق
رقبة يجوز فيها المسلم والكافر والذكر والأنثى
والصغير والكبير والأعور والأصم الذي
إذا صيح يسمع ومقطوع إحدى اليدين وإحدى
الرجلين من خلاف ومكاتب لم يؤد شيئاً ولا يجوز
الأعمى والأصم الذي لا يسمع أصلاً والآخرس
ومقطوع اليدين أو إحداهما وإحدى الرجلين أو يدي
ورجل من جانب واحد ومجنون مطبق ومدبر

وامرؤله ومكاتب اذى بعضهما ومعتق بعضه ولو
اشترى قربه بنيتيها صح وكذا لو حرر نصف
عبد عنها ثم باقيه قبل وطئ من ظاهر منها
ولو حرر نصف عبد مشترك وضمن باقيه لا يجوز
خلافا لهما وكذا لو حرر نصف عبده ثرجا مع
المظاهر منها ثم حرر باقيه فان لم يجد ما يعتق
صيام شهرين متتابعين ليس فيه ما رمضان ولا شيء
من الايام المنهية فان وطئها فيهما ليلا عامدا
او نهرا ناسيا استأنف خلافا لابي يوسف
وان افطر بعد را وبغير عذر استأنف اجماعا
فان لم يستطع الصوم اطعمه او اناثبه ستين
مسكينا ككل مسكين كالفطرة او قيمة ذلك ويصح
اعطاء من برمع منوى شعيرا وترو تصح الاباحة
في الكفارات والفدية دون الصداقات والعشر
فلو غدا اهر وعشا هرا وغدا هم غدا ثين وعشاهم
عشا ثين واشبعهم جاز وان قل ما اكلوا ولا بد
من الادام في خبز الشعير دون الحنطة ولو اطعم

عنه اى انية الكفار ١٢٤

عنه اى اطعم
لهم مسكين
مقابل الفطرة
هو نصف صاع
من برود غير
كله هو ملبسوا
في موضع ١٢
ايه الفضل محمد
عنه اى مسكين
عنه الله له
ولو اذله

عن أبي ذرٍّ وأبي سلمة بن عبد الرحمن بن جابر بن عبد الله بن عمر بن الخطاب عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال: «من أكل فقيراً كمل فقيراً»

فقيراً واحداً ستين يوماً جزءاً وإن أعطاه طعام
الشهرين في يوم لا يجزئ إلا عن يوم واحد فإن
جامعها في خلال الأ طعام لا يسنانف ولو اطعم
ستين فقيراً كل فقير صاعاً عن ظهاريين لا يصح
الأ عن واحد ولو عن ظهاري وافتار صح عنهما وكذا
لو حرر عبيدين عن ظهاريين أو صام عنهما أربعة
أشهر أو اطعم مائة وعشرين فقيراً صح عنهما
وإن لم يعين - وإن حرر عنهما رقبة واحدة أو صام
شهرين ثم عين عن أحدهما صح ولو عن ظهاري
وقتل لا وإن ظاهر العبد لا يجزئ إلا الصوم
وإن اعتق عنه سيده أو اطعمه

بَابُ اللَّعَانِ

هو شهادتان مؤكدات بالأيمن مقرونة باللعن
قائمة مقام حد القذف في حق الزوج ومقام
حد الزنا في حقها فلو قذف زوجته بالزنا
وكل منهما أهلاً للشهادة وهي ممن يحد قاذفها

او نفى لنسب ولدها وطالبته بموجبه وجب
 عليه اللعان فان ابى حبس حتى يلاعن او يكذب
 نفسه فيحد فان لاعن وجب اللعان عليها فان
 ابت حبست حتى تبلاعن او تصدقه فان لم يكن
 الزوج من اهل الشهادة بان كان عبداً او كافراً
 او محدوداً في قذف وهي من اهلها حد وان كان
 اهلاً وهي امه او صغيرة او مجنونة او محدودة في
 قذف او كافرة او ممن لا يحد قاذفها فلاحد
 ولا لعان وصفته ان يبدء بالزوج فيقول اربع
 مرات اشهد بالله اني صادق فيما رميتها به من
 الزنا وفي الخامسة لعنة الله عليه ان كان
 كاذباً فيما رماها به من الزنا يشير اليها في
 جميع ذلك ثم تقول هي اربع مرات اشهد بالله
 انه كاذب فيما رماني به من الزنا وفي الخامسة
 غضب الله عليها ان كان صادقاً فيما رماني به
 من الزنا تشير اليه في جميع ذلك وان كان
 القذف بنفى الولد ذكراه عوض ذكر الزنا ان كان

بالتزنا ونفي الولد ذكراهما فاذا اتلا عننا فرق الحاكم
 بينهما وهو طليقة بالثقة وينفي نسب الولد
 ان كان القذف به ويلحقه بأمه فان اكذب
 نفسه بعد ذلك حد وحل له ان يتزوجها خلافاً
 لابن يوسف وكذا ان قذف غيرها (بعد التلاعن)
 فحد او زنت فحدت ولا لعان بقذف الاخرس
 ولا بنفي الحمل وعندهما يلاعن ان اتت به لاقل
 من ستة اشهر ولو قال زنيته وهذا الحمل منه
 تلاعنا اتفاقاً ولا ينفي القاضى الحمل ولو نفي الولد
 عند التهنية وابتىاع ألة الولادة صح ولا عن
 وان نفي بعد ذلك لا عن ولا ينتفى وعندهما يصح
 النفي في مدة النفاس وان كان غائباً فحال علمه
 بحال ولادتها وان نفي اول توأمين واقتربا بالآخر
 حد وان عكس لا عن ويثبت نسبهما فيهما - و

بَابُ الْعَيْنَيْنِ

هو من لا يقدر على الجماع او يقدر على الشيب

اي بنفي الولد
 لا ينتفى

فله نفقة في
 مدة قلوس
 التهنية عند
 وعندهما

قلوس مدة
 النفاس
 بعد العلم

ابو النضر
 محمد بن محمد
 الحسيني

دون البكر فلو اقترانه لم يصل الى زوجته يؤجله
 الحاکم سنة قمرية وهو الصحيح ويحتسب منها رمضان
 واياها حيضها لا مدة مرضه او مرضها فان لم يصل
 فيها فرق بينهما ان طلبته وهو طلاق بائنة ولو
 قال وطئت وانكرت وان قبل التأجيل فان كانت
 ثيباً او بكرًا فنظرن اليها فقلن هي ثيبٌ في القول له
 مع يمينه وان قلن هي بكر اجل وكذا ان نكل وان
 بعد التأجيل وهي ثيبٌ او بكرٌ وقلن ثيبٌ فالقول
 له وان قلن بكر خيّرته وكذا ان نكل ومتى اختارته
 بطل خيارها والخصي كالعتين والمحبوب يفرق
 للبحال وحق التفريق في الامة للهولى عند الامام
 ولها عند ابى يوسف ولا خيار لها وان وجدت
 به جنوناً او جذاماً او برصاً خلافاً للمحمد ولاله
 لو وجد بها ذلك اورثتاً او قرناً

بَابُ الْعِدَّةِ

هي تربص يلزم المرأة عدة الحرة للطلاق او الفسخ

٢
وان كان

٢
اي ان لم تنفخ

الزوج عن
الحائض
في مستلئين

اي وان
كان الاختلاف

ثلاثة قروء اى حيض وكذا من وطئت بشبهة
او بنكاح فاسد و فرقت او مات عنها وامر ولد
اعتقت او مات مولاهما ولا يحسب حيض طلق
فيه وان كانت لا تحيض لكبرا وصغرا وبلغت بالسن
ولم تحض فثلاثة اشهر و للموت
في نكاح صحيح اربعة اشهر
وعشرة ايام و عدة الامة حيضتان وفي الموت
وعدم الحيض نصف ما للحرّة و عدة الحامل وضع
الحمل مطلقا ولو مات عنها صبي وعند ابى يوسف
ان مات عنها صبي فعدها بالاشهر وان حملت
بعد موت الصبي فعدها بالاشهر اجماعا
ولا نسب في الوجهين ومن طلق في مرض موت
رجعيا كالزوجة وان باينا تعتد بابعدا لجلين
وعند ابى يوسف كالرجعي ومن عتقت في عدة
رجعي تلوعدها كالحرّة وان في عدة بائن
او موت فكالامة وان اعتدت الامة بالاشهر
ثم عادهما على عادتها بطلت عدتها وتستأنف

بالحيض هو الصحيح وكذا تستأنف الصغيرة إذا حاضت
 في خلال الأشهر ومن اعتدت البعض بالحيض ثم
 أيسمت تعتد بالأشهر وإذا وطئت المعتدة بشبهة
 وجبت عليها عدة أخرى وتداخلتا وما تراه تحتسب
 منهما فتمت الثانية إن تمت الأولى قبل تمامها
 وابتداء العدة في الطلاق والموت عقيمهما وإن
 لم تعلم بهما وفي النكاح الفاسد عقيب لتفريق
 أو العزم على ترك الوطئ ومن قالت انقضت عدتي
 بالحيض فالقول لها مع اليمين إن مضى عليها ستون
 يوماً وعندهما إن مضى تسعة وثلاثون يوماً
 وثلاث ساعات وإن نكح معتدته من بآين ثم
 طلقها قبل الدخول نكح مهر كامل وعدة
 مستأنفة وعند محمد نصف مهر وتمام
 الأولى ولا عدة في طلاق قبل الدخول ولا على
 ذمية طلقها ذمي أو حربية خرجت اليأس مسلمة
 خلافاً لهما. **فصل** تحد معتدة البآين
 والموت إن كانت مكلفة مسلمة بترك الزينة

ولبس المزعفر والمصفر والطيب والذهن والكحل
 والحناء إلا من عذر ولا معتدة العتق والنكاح
 الفاسد ولا تخطب المعتدة ولا بأس بالتعريض
 ولا يخرج معتدة الطلاق من بيتها أصلاً ومعتدة
 الموت تخرج نهاراً وبعض الليل ولا تبنت في غير
 منزلها والأمة تخرج في حاجة المولى وتعتد
 المعتدة في منزل يضاف إليها وقت الفرقة
 أو الموت إلا أن تخرج جبراً أو خافت على مالها
 أو انهدأ المنزل أو لم تقدر على كوائمه ولا بأس
 بكيوننتهما معاً بمنزل وإن كان الطلاق بائناً
 إذا كان بينهما ستره إلا أن يكون فاسقاً فإن
 كان فاسقاً أو البيت ضيقاً خرجت والأولى خروجه
 وإن جعل بينهما امرأة ثقة تقدر على الحيلولة
 فحسن ولو أبانها أو مات عنها في سفر وبينهما
 وبين مصرها أقل من مدته رجعت وإن كانت
 مسافته من كل جانب خیرت معها ولياً أو العود
 أحدها وإن كان ذلك في مصره تخرج عنه ما لم تعتد

ثم يخرج ان كان لها حرم وقال ان كان معها حرم
جاز الخروج قبل الاعتداد به

باب ثبوت النسب

اقل مدة الحمل ستة اشهر واكثرها سنتان
ومن قال ان نكحت فلانة فهي طالق فنكحها فولدت
لستة اشهر منذ نكحها لزمه نسبه ومهرها واذا
اقرت المطلقة بانقضاء العدة ثم ولدت لاقل
من ستة اشهر من وقت الاقرار ثبت نسبه
وان لستة اشهر لا وان لم تقر ثبت ان ولدت لاقل
من سنتين وان لسنتين او اكثر لا الا في الرجعي
ويكون رجعة بخلاف البائن الا ان يدل عليه فيثبت
فيه ايضاً ويحمل على الوطئ بشبهة في العدة
وان كانت المبانة مراهقة فان اتت به لاقل
من تسعة اشهر ثبت والا فلا وعند ابى يوسف
يثبت فيما دون سنتين ومن مات عنها ان اتت
به لاقل من سنتين وان كانت مراهقة فلا قل

من عشرة اشهر وعشرة ايام والا فلا ولا ثبت ولادة
 المعتدة الا بشهادة رجلين او رجل او امرأتين
 وعندهما يكفي شهادة امرأة واحدة وان كان
 حبل ظاهرا واعترف الزوج به تثبت بمجرد قولها
 وعندهما لا بد من شهادة امرأة وان ادعتها
 بعد موته لا قل من سنتين فصداؤها الورثة
 صح في حق الارث والنسب هو المختار ومن نكح فانت
 بولي لستة اشهر فصداً اثبت منه ان اقر
 بالولادة او سكت وان جحد فبشهادة امرأة فان
 نفاة لا عن وان لا قل من ستة اشهر لا يثبت فان
 ادعت نكاحها منذ ستة اشهر وادعى الاقل فالقول
 لها مع اليمين وعند الامام مربيلا يمين وان علق
 طلاقها بالولادة فشهدت بها امرأة لا تطلق
 الا قالها وان اعترف بالحبل تطلق بمجرد قولها
 وعندهما لا بد من شهادة امرأة ومن نكح امه
 فطلقها فاشتراها فولدت لا قل من ستة اشهر
 منذ شراها لزمه والا فلا ومن قال لامته ان كان

في بطنك ولد فهو مني فشهدت امرأة بالولادة
فهي ام ولده ومن قال لغلام هو ابني ومات فقالت
امه انا امرأته وهو ابنه يرثانه فان جعلت حريتها
وقالت الورثة انت ام ولده فلا ميراث لهما

بَابُ الْحَضَانَةِ

الامراة بحق بحضانة ولدها قبل الفرقة وبعدها
ثم امها وان علت ثم ام الاب ثم اخت الولد
لا بوين ثم لام ثم لاب ثم خالته كذلك ثم عمته
كذلك وبنيات الاخت اولى من بنات الاخ وهن
اولى من العمات ومن نكحت غير محرمه سقط حقها
لا من نكحت محرمه كما نكحت عمه وجدة نكحت
جده ويعود الحق بزوال نكاح سقط به والقول قولها
في نفى الزوج ويكون الغلام عند هن حتى ليستغنى عنها
بان يأكل ويشرب ويلبس وليستغنى وحده وقد ر
بتسع او سبع ثم يجبر الاب على اخذه والجارية
عند الام او الجدة حتى تحيض وعند عم حتى تستهي

كما عند غيرهما وبه يفتى لفساد الزمان ومن
 لها الحضانة لا تجبر عليها فان لم يكن امرأة فالحق
 للعصبات على ترتيبهم في الارث لكن لا يدفع صبية
 الى عصبه غير محرم كابن العم ومولى العتاقة
 ولا الى فاسق مآجن وان اجتمعوا في درجة قاورهم
 اولى ثم استتبعهم ولا حق لامه وامر ولد في الحضانة
 قبل العتق والذمية احق بولدها المسلم ما لم
 يخف عليه الف الكفر وليس للاب ان يسافر بولده
 حتى يبلغ حد الاستغناء ولا لامه الا الى وطنها الذي
 تزوجها فيه ان لم يكن دار الحرب وليس ذلك لغير
 الامروان كان بين المصريين او القريتين ما يمكن
 للاب ان يطالع عليه ويبيت في منزله فلا بأس به
 وكذا النقل من القرية الى المصر بخلاف العكس
 ولا خيار للولد

بَابُ النِّفْقَةِ

تجب النفقة والكسوة والسكنى للزوجة على زوجها

عن ما جنى اى
 شخص كايالى
 بما صنع وبما
 قيل له اخا
 موافقة للشع
 او مخالفة له
 ابو الفضل محمد
 غفر الله له
 غفر الله له
 لو الدية -

ولو صغيراً مسلمة كانت او كافرة كبيرة او صغيرة
توطأ اذا سلمت اليه نفسها في منزلها او لم تسلم
حق لها او لعدم طلبه وتفرض النفقة كل شهر
وتسلم اليها والكسوة كل ستة اشهر وتقدر
بكفايتها بلا اسراف ولا تقتير ويعتبر في ذلك
حالهما فقهي لموسيين حال اليسار وفي المعسرين
حال الاعسار وفي المختلفين بين ذلك وقيل يعتبر
حاله فقط والقول له في اعساره في حق النفقة
والبينة لها ويفرض عليه نفقة خادم واحد لها
لوموسراً وعند ابى يوسف نفقة خادمين لومعسراً
لا يلزمه نفقة الخادم في الاصح ولو فرضت
لاعساره ثم ايسر فخاصته ثم لها نفقة اليسار
وبالعكس تليزم نفقة الاعسار ولا نفقة الناشئة خرجت من بيته
بغير حق ومحبوسة بدين ومريضة لم تزف ومغضوبة
وصغيرة لا توطأ وحاجة الامعة ولو حجت معه فلهما
نفقة الحضر والسفر والاكرام ولو مرضت في منزله فلهما النفقة
الا لو مرضت في بيتها وزفت اليه مريضة ولا يفرق لبحر

سماى ولو كان الزوج مريضاً

سماى ولو كان الزوج مريضاً

عن النفقة وتؤمر بالاستدانة لتجمل عليه
 ولا تجب نفقة مدة مضت إلا أن تكون قضى بها
 أو تراضيا على مقدارها ولو مات أحدهما أو طلقت
 بعد القضاء أو التراضي قبل قبضها سقطت إلا
 أن تكون استدانت بأمر قاض ولو عجل لها النفقة
 أو الكسوة لمدة ثم مات أحدهما قبل تمامها
 فلا رجوع عليها نظراً للحمد وإذا تزوج العبد بالأذن
 فنفقته دين عليه يباع فيه مرة بعد أخرى
 ولا يباع في دين غيرها الأمرة وعلى الزوج أن يسكنها
 في بيت خالٍ عن أهله وأهلها ولو ولد له من
 غيرها ويكفيها بيت مفرد من دار إذا كان له
 خلق وله منع أهلها ولو ولد لها من غيره عن
 الدخول عليها إلا من النظر إليها والكلام معها
 متى شأوا والصحيح أنه لا يمنعها من الخروج إلى
 الوالدان ودخولهما عليها في الجمعة مرة وفي
 غيرها في السنة مرة وتفرض نفقة زوجة
 الغائب وطفله وأبويه في مال له من جنس

حقهم عند مودع او مضارب او مديون يقربه
 وبالزوجة او يعلم القاضى ذلك ويحلفها انه لم
 يعطها النفقة وياخذ منها كفيلاً فلولم يقرأوا
 بالزوجة ولم يعلم القاضى بها فاقامت بيعة
 لا يقضى بها وكذا لو لم يحلف مالا فاقامت البيعة
 على الزوجة ليفرض لها النفقة ويأمرها
 بالاستدانة عليه لا يسمع بينهما وعند زفر
 يسمعها ليفرض النفقة لا لثبوت الزوجة وهو
 المعمول به اليوم والمختار وتجب النفقة والسكنى
 لمعتدة الطلاق ولو بآيئاً والمفرقة بلا معصية
 كخيار العتق والبلوغ والتفريق لعدم الكفاية
 لا لمعتدة الموت والمفرقة بمعصية كالردة
 وتقيل ابن الزوج ولو ارتدت مطلقة الثلث
 تسقط نفقتها لا لو مكنت ابنه. **فصل** ونفقة
 الطفل الفقير على ابيه لا يشاركه فيها احد كنفقة
 الابوين والزوجة ولا يتجبرامه على ارضاعه
 الا اذا تعينت ويستاجر من ترضعه عندها ولو

عنه اى لا يقضى
 القاضى بالزوجة
 ولانه ليس بغيرهم
 في الزوجة

استأجرها وهي زوجته او معتدته من رجعي
 لترضع ولدها لا يجوز وفي معتدة البائن روايتان
 وبعد العدة يجوز وهي احق ان لم تطلب زيادة
 على الغير ولو استأجرها وهي زوجته لارضاع
 ولده من غيرها صح ونفقة البنت بالغة والابن
 زمناً على الاب خاصة وبه يفتى وقيل على الاب
 ثلثها وعلى الام ثلثها وعلى الموسر يساً والحرم
 الصداقة نفقة اصوله الفقراء بالسوية بين الابن
 والبنت ويعتبر فيها القرب والجزئية لا الارث
 فلو كان له بنت وابن ابن فنفقته على البنت مع
 ان ارثه لهما ولو كان له بنت بنت واخ فنفقته
 على بنت البنت مع ان كل ارثه للاخ وعليه نفقة
 كل ذي رحم محرم منه ان كان فقيراً صغيراً او انثى
 او زمناً او اعطى او لا يحسن الكسب لخرقه او لكونه
 من ذوي البيوتات او طالب علم ويجبر عليها
 وتقدر بقدر الارث حتى لو كان له اخوات
 متفرقات فنفقته عليهن اخصاً كما يرثن منه

مخرقة بضوئها
 المجدبة وسكون
 الماء كالحق
 عنه كتابه عن
 كونه شريكاً في
 من اعيان الناس

ويعتبر فيها أهلية الإرث لأحقيقته فنفقة من
له خال وابن عم على خاله ونفقة زوجة الأب
على ابنه ونفقة زوجة الابن على أبيه ان كان صغيراً
أو زماً ولا يجب نفقة للغير على فقير إلا للزوجة
والولد ولا مع اختلاف الدين إلا للزوجة وقرابة
الولاد أعلى وأسفل وللأب بيع عرض ابنه لنفقته
لا بيع عقاره ولا بيع العرض لدين له على الابن
سواها ولا للأمر بيع ماله لنفقتها وعندهما لا يجوز
للأب ايضاً ولا ضمان عليهما لو انفقا من مال الابن
عندهما ولو انفق المودع مال الابن عليهما بغير
امر قاض ضمن ولا يرجع عليهما ولو قضى بنفقة غير
الزوجة ومضت مدة بلا اتفاق سقطت إلا ان يكون
القاضي امر بالاستدانة عليه وعلى المولى نفقة
رقيقه فان ابى اكتسبوا وانفقوا وان لم يكن
لهم كسب أجبر على بيعهم وفي غيرهم من
الحيوان يؤمرد يأنه

كتاب الايمان

اليمن تقوية احد طرفي الخبر بالمقسومية وهي
 ثلاث غنوس وهي حلفه على امر ماض او حال
 كذباً عمداً وحكمها الاثم ولا كفارة فيها
 الا التوبة ولغو وهي حلفه على امر ماض يظنه
 كما قال وهو بخلافه وحكمها رجاء العفو
 ومنعقدة وهي حلفه على فعل او ترك في
 المستقبل وحكمها وجوب الكفارة ان حنث
 ومنها ما يجب فيه البر كفعل الفرائض وترك
 المعاصي ومنها ما يجب فيه الحنث كفعل المعاصي
 وترك الواجبات ومنها ما يفضل فيه الحنث
 كجزان المسلم ونحوه وما عدا ذلك يفضل فيه
 البر حفظاً لليمن ولا فرق في وجوب الكفارة بين
 العامد والناسي والمكره في الحلف او الحنث
 وهي عتق رقبة او اطعام عشرة مساكين كما في
 عتق الظهار واطعامه او كسوتهم كل واحد ثوباً

و سخطه و عذاب و قوله لعمر الله يمين و كذا و ايم الله
 و سوگند می خورم بخدا ای و کن ا قوله و عهد الله
 و میثاقه و اقسم و احلف و اشهد و ان لم يقل
 بالله و کن ا علی نذرا و مین او عهد و ان لم یضف
 الی الله و کن ا قوله ان فعل کذا فهو کافر و یهودی
 او نصرانی او برئی من الله و لا یصیر کافرا بالحنث فیها
 سواء علقه بماض او مستقبل ان کان یعلم انه
 یمین و ان کان عنده انه یکفر یصیر به کافرا
 و قوله ان فعله فعليه غضب الله او سخطه او
 لعنته او هوزان او سارق او شارب خمر او اکل
 ربا لیس بيمين و کن ا قوله حقا و بحق الله خلافا
 لابی یوسف و کن ا قوله سوگند خورم بخدا ای
 یا بطلاق زن و من حرّم ملکه لا یحرم و ان استباحه
 او شیئا منه فعليه الکفارة و قوله کل حلال علی
 حرام علی الطعام و الشراب و الفتوی علی انه
 تطلق امرأته بلانیه و مثله قوله حلال بروی
 حرام و قوله هر چه بدست راست گیرم بروی

حرام ومن نذر نذراً مطلقاً او معلقاً بشرط يريد
 كان قد مغايبى ووجد لزمه الوفاء ولو علقه
 بشرط لا يريد كان زنيته خير بين الوفاء والتكفير
 هو الصحيح ومن وصل بجلفه ان شاء الله فلا حنث عليه

باب ليمن في الدخول والخروج والائتمان والسكنى وغير ذلك

حلف لا يدخل بيتاً قد دخل الكعبة او المسجد والبيعة
 او الكنيسة لا يحنث وكذا لو دخل دهليزاً وظلة
 باب دار ان كان لو اغلق يبقى خارجاً ولا حنث كما
 لو دخل صفة وقيل لا يحنث في الصفة ايضاً وفي
 لا يدخل الدار قد دخل داراً خربة لا يحنث ولو قال هذه
 الدار قد دخلها خربة صحراء او بعد ما بنيت داراً
 اخرى حنث وكذا لو وقف على سطحها وقيل لا يحنث
 به في عرفنا ولو دخل طاق بابها او دهليزها ان كان
 لو اغلق يبقى خارجاً لا يحنث ولا حنث ولو جعلت
 مسجداً او حماماً او بيتاً او بيتاً بعد ما خربت

من البيعة
 معبد الصاري
 والكنيسة
 معبد اليهود
 ابو الفضل
 عنه دهليز
 ممر باب
 الدار وهو
 ما بين الباب
 ودخل الدار
 ابو الفضل
 محمد وهو الحبيبة
 غفر الله له
 ولوالديه

قد خالها لا يحنث وكذا الدخول بعد انهدام الحما
 واشباهه وفي لا يدخل هذا البيت فدخله بعد ما
 انهدم موصاهم وعجاءه وبعد ما بنى بيتاً آخر لا يحنث
 بخلاف ما لو سقط السقف وبقي الجدران وفي لا
 يدخل هذه الدار وهو فيها لا يحنث ما لم يخرج ثم
 يدخل وفي لا يلبس هذا الثوب وهو لا يسه ولا
 يركب هذه الدابة وهو راكبها ولا يسكن هذه
 الدار وهو ساكنها ان اخذ في الزرع والنزول
 والنقلة من غير لبث لا يحنث والا حنث ثم في لا
 يسكن هذا البيت او هذه الدار لا بد من خروجه
 بجميع اهله ومتاعه حتى لو بقي وتدا حنث وعند
 ابي يوسف يعتبر بنقل الاكثر وعند محمد بن قيس
 به كذا خدائته وهو الاحسن والا رفق ثم لا بد
 من نقلته الى منزل آخر حتى لا يبر بنقلته الى السكة
 او المسجد وكذا في لا يسكن هذه المحلة وفي لا يسكن
 هذه البلدة او القرية يبر بخروجه وترك اهله
 ومتاعه فيها وفي لا يخرج فامر من حمله واخرجه

حنث ولو حمل واخرج بلا امره مكرهاً او راضياً
 لا يحنث ومثله لا بدخل وفي لا يخرج الا الى جنازة فخرج
 اليها ثم اتى حاجة اخرى لا يحنث وفي لا يخرج الى مكة
 فخرج يريد هاتر جمع حنث وفي لا ياتيها لا يحنث ما لم
 يدخلها والذهاب كالخروج في الاصح وفي لياتين
 فلا تأفلر يأتته حتى مات حنث في اخرجه من اجزاء حيوانه
 وان قيّد الاتيان غداً بالاستطاعة فهو على
 سلامة الآلات وعد ما لموانع فلولم يأت ولا مانع
 من مرض او سلطان حنث ولو نوى الحقيقة صدق
 ديانة لا قضاء في المختار وفي لا يخرج الا باذنه بشرط
 الاذن لكل خروج وفي الا ان اذن يكفي الاذن مرة وفي
 لا يخرج الا باذنه لو اذن لها فيه متى شاءت ثم نهاها
 فخرجت لا يحنث عند ابى يوسف خلافاً للمحمد ولو
 ارادت الخروج فقال ان خرجت او ضرب العبد فقال
 ان ضربت تقيّد الحنث بالفعل فوراً فلو لبثت شهراً
 فعلت لا يحنث قال لا يخرج جلس فتغدى معي فقال
 ان تغديت فكذا لا يحنث بالتغدي لا معه ولو في

ذلك اليوم إلا أن قال أن تغدّيت اليوم وفي لا
يركب دابة فلا ين فركب دابة عبد له
مأذون لا يحنث إلا أن نواه وهو غير مستغرق
بالدين وعند أبي يوسف يحنث مطلقاً أن نواه
وعند محمد يحنث مطلقاً وإن لم ينوه برك

باب البيه في الأكل والشرب واللبس لكلام

لا يأكل من هذه الفخلة فهو على ثمرها ودبسها غير
المطبوخ لا ينبيذها وخلها ودبسها المطبوخ أو من
هذه الشاة فهو على اللحم دون اللبن والزبد وفي لا
يأكل من هذا البسر فأكله رطباً لا يحنث وكذا من
هذا الرطب أو اللبن فأكله ثمرًا أو شيئًا من اختلاف
لا يتكلم هذا الصبي فكلبه شاة أو شيئًا أو لا يأكل
لحم هذا الحمل فأكله كبشًا وفي لا يأكل بسرا
فاكل رطباً لا يحنث ولو أكل من ثبات حنث وكذا لو أكله
بعد ما حلف لا يأكل رطباً وقال لا يحنث فيها
ولو أكله بعد ما حلف لا يأكل رطباً ولا بسراً حنث اتفاقاً

عن شيوخنا
عن أبي اللين
الذي استخرج
مأذون فصار
كالقارونج
مع كسر الزود
المشقة يقال
قد ذبحا بسرا
والله الألفاظ
من قبل ذنبه
وهو ما سئل
من جانب
العلاقة كذا
في المغرب

وفي لا يشتري رطباً فلا تشتري كباسة بس فيها رطب
 لا يجنث كما لو اشتري بسراً منياً وفي لا يأكل لحمًا
 أبيضًا فاكل لحم سمك أبيضه لا يجنث وكذا
 في الشراء ولو اكل لحم إنسان أو خنزير حنث وكذا
 لو اكل كبدًا أو كرشًا والمختار أنه لا يجنث بهما في
 عرفنا كما لو اكل ألية لا يجنث وفي لا يأكل شحمًا
 يتقيد بشحم البطن فلا يجنث بشحم الظهر خلافاً
 لهما ولو اكل ألية أو لحمًا لا يجنث اتفاقاً وفي لا
 يأكل من هذه الحنطة يتقيد بأكلها قضمًا فلا يجنث
 بأكل خبزها خلافاً لهما وفي لا يأكل من هذا الدقيق
 يجنث بأكل خبزه لا بسقه في الصحيح والخبز يقع على
 ما اعتاده أهل مصره كخبز البراء والشعير فلا يجنث
 بخبز القطائف أو خبز الأرز بالعراق إلا إذا نواه الشواء
 على اللحم لا على الباذنجان أو الجزر أو البيض إلا إذا
 نواه والطبيخ على ما يطبخ من اللحم بالماء وعلى مرقه
 إلا إذا نوى غير ذلك والرأس على ما يباع في مصره
 ويكس في التناير والفاكهة على التفاح والبطيخ

ع
 كباسة الدماق
 الذي هو من
 التمر مجزلة
 العنقود من
 الغنم
 يقع اتفاقاً
 الغنم لا يجنث
 الأكل بالمراف
 الألسان
 مع السقف هو
 السعد
 أي لا يجنث بأكل
 الذي يتقي سقفاً وهو
 أن يوضع على الكنت
 ويتبع من غير شئ
 من المسكين استغنى
 ابتاعه بأشياء
 أو الفضل بخلافه
 المسكين
 ما يبيع من ثوبه
 أو البطح من ثوبه

والمشمش وعندهما على العنب والرطب والرمان ايضاً
 ولا تقع على القثاء والخيار اتفاقاً والادام على الصطبخ
 به كاخل والزيت واللبن وكذا الملح لا اللحم و
 البيض والجبن الا بالنية وعند عجل هي ادم ايضاً والعنب
 والبطيخ ليسا بادام في الصحيح والغداء الا كل فيما بين
 طلوع الفجر والزوال والعشاء فيما بين الزوال ونصف الليل
 والسمور فيما بين نصف الليل وطلوع الفجر وفي ان اكلت
 او شربت او لبست او كلمت او تزوجت او خرجت
 ونوى معيناً لا يصدق ولو زاد طعاماً او شراباً
 ونحوه صدق ديانة لا قضاء وفي لا يشرب من دجلة
 لا يحنث بشربه منها باناء ما لم يكن خلاًفاً لهما
 وان قال من ماء دجلة حنث بالاناء اتفاقاً وكذا
 في الحث والبير وفي الاناء بعينه وامكان البر شرط
 صحة الحلف خلافاً لابي يوسف فمن حلف ليشرب
 ماء هذا الكوز اليوم ولا ماء فيه او كان فصب
 قبل مضيه لا يحنث خلافاً له وكذا ان لم يقل
 الماء الا ان كان فصب فانه يحنث بالاتفاق وفي

ليصعدن السماء ليطيرن في الهواء وليقلبن هذا
الحجر ذهباً وليقتلن زيداً عالماً بموته ان عقدت
وحنث للحال وان لم يعلم بموته فلا خلافاً لابي
يوسف وفي لا يتكلم فقرأ القرآن او سبح او هلل او كبر
لا يحنث سواء كان في الصلوة او خارجها هو المختار
وفي لا يكلمه فكلمه بحيث يسمع وهو نائم حنث
ان ايقظ وقيل مطلقاً ولو كلم غيره وقصد اسماءه
لا يحنث ولو سلم على جماعة هو فيهم حنث وان
نواهم ودونه لا يحنث ولو قال الا باذنك فاذن ولم
يعلم فكلمه حنث خلافاً لابي يوسف
وفي لا يكلمه شهراً فهو من حين حلف
ويوماً كلمه لمطلق الوقت وتصح نية
النهار فقط وليلة اكلمه على الليل فحسب
وفي ان كلمته الا ان يقدم زيد او حتى يقدم او الا
ان يأذن زيد او حتى يأذن فكلمه قبل ذلك حنث
وان مات زيد سقط الحلف وفي لا يأكل طعام
فلان او لا يدخل دارة او لا يلبس ثوبه او لا يركب

دابته اولا يكلم عبده ان عين وزال ملكه
 وفعل لا يحنث خلافاً لحمد في العبد والدار
 في المتجدد لا يحنث اتفاقاً وان لم يعين لا يحنث
 بعد الزوال ويحنث بالمتجدد وفي لا يكلم امرأته
 او صديقها يحنث في المعين بعد الابانة والمعاد
 وفي غيره لا الا في رواية عن محمد ويحنث بالمتجدد
 وفي يكلم صاحب هذا الطيلسان فباعه فكلبه
 حنث لا اكلبه حيناً او زماناً والحين والزمان
 ولا نية فهو على ستة اشهر ومعها ما نوى
 وان قال الدهر اولا يد فهو على العمر
 ولو قال دهرأ فقد توقف الامام وعندهما
 هو كالزمان ولو قال اياماً او شهوراً او سنين
 فعلى ثلاثة وان عرف فعلى عشرة كما يام
 كثيرة وقال على جمعة في الايام وسنة في
 الشهور والعمر في السنين

بَابُ الْيَمِينِ فِي الطَّلَاقِ وَالْعِتَاقِ

قال ان وَلَدَتْ فانت كذا احنت بالميث ولو قال
فهو حر فولدت ميثاً ثرجياً عتق الحى خلافاً لهما
وفي اول عبد املكه فهو حر فملك عبد اعنتق
ولو ملك عبد من معاً ثم انحر لا يعتق واحد منهم
ولو زاده وحده عتق الاخر ولو قال اخر عبد ا
ملكه فمات بعد ملك عبد واحد لا يعتق
ولو بعد ملك عبد من متفرقين عتق الاخر من
ملكه من كل ماله وعندهما عند موت من
الثلاث وعلى هذا انحر امرأة الزوجها فهي طالق
ثلاثاً فلا ترث خلافاً لهما وفي كل عبد بشرى بكذا
فهو حر فبشره ثلثة متفرقون عتق الاول وان بشره
معاً عتقوا ولو قال من اخبرني عتقوا الى الوجهين
ولو نوى كفارته بشراء ابيه سقطت لا بشراء امة
استولدها باب النكاح او عبد حلف بعثقه الا ان قال
ان اشتريتك فانت حر عن كفارتى وفي ان تسريت

عنه اى لو قال

واصرته ان

ولدت ولدأ

فانت طالق

فولدت ولدا

ميثاً طلقه

عنه اى يعتق

عند احد

موتة

امة فهي حرة ان تسرى من في ملكه وقت الحلف عتقت
وان تسرى من ملكها بعده لا يعتق وفي كل مملوك
لى حر عتق عبده ومدبروه وامهات اولاده
لامكا تبوه الا ان نواهم وفي هذه طالق وهذه
وهذه طلقت الاخيرة وخير في الاولين وكذا
العتق والاقرار

باب البيمين في البيع والشراء والتزوج وغير ذلك

يبحث بالمباشرة دون التوكيل في البيع والشراء
والاجازة والاستيجار والصلح عن مال والقسمة
والخصومة وضرب الولد وبهما في النكاح
والطلاق والخلع والعتق والكتابة والصلح عن
دم عمد والهبة والهداة والقرض والاستقراض
وان نوى المباشرة خاصة صدق ديانة لا قضاء
وكذا ضرب العبد والذبح والبناء والخياطة
والايداع والاستيداع والاعارة والاستعارة
وقضاء الدين وقبضه والكسوة والحمل الا انه

لو نوى المباشرة يصدق قضاء وديانة وفي لا يتزوج
 فزوجته فصولي فأجاز بالقول حنث وبالفعل لا يحنث
 وفي لا يزوج عبده أو أمته يحنث بالتوكيل والأجاز
 وحكذا في ابنه وبنته الصغيرين وفي الكبيرين
 لا يحنث إلا بالمباشرة ودخول اللام على البيع
 كان بيعت لك ثوباً يقتضي اختصاص الفعل بالمحلوف
 عليه بأن كان بامرء سواء كان ملكه أو لا ومثله
 الشراء والأجارة والصياغة والبناء وعلى العين
 كان بيعت ثوباً لك يقتضي اختصاصها به بأن كان
 ملكه سواء امرء أو لا وكن ادخولها على الضرب
 والأكل والشرب والدخول وإن نوى غيره صدق
 فيما عليه وفي زبعته وإن اشتريته فهو حر فعقد
 بالخيار عتق وكن الوعد بالفساد أو الموقوف ولو
 بالباطل لا يعتق وفي إن لم أبعه فكذا فاعتقه
 أو دبره حنث قالت تزوجت علي فقال كل امرأة لي
 طالق طلقت هي أيضاً ألا في رواية عن أبي يوسف
 وإن نوى غيرها صدق ديانة لأقضاء ومن قال

عليّ المشي إلى بيت الله أو إلى الكعبة لزمه حج أو عمرة
 مشياً فإن ركب فعليه دم ولو قال عليّ الخروج أو
 الذهاب إلى بيت الله أو المشي إلى الصفا أو المروة
 لا يلزمه شيء وكذا لو قال عليّ المشي إلى الحرم أو إلى
 المسجد الحرام خلافاً لهما وفي عبء حرّان لم يخرج
 العام فشهدا بكونه يوم الغري بكوفة لا يعتق خلافاً
 لمحمد وفي لا يصوم فصام ساعة بنية حنث وإن ضم
 صوماً أو يوماً إلا ما لم يتم يوماً وفي لا يصلي يحنث
 إذا سجد سجدة لا قبله وإن ضم صلوة فيشفع
 لا بأقل وفي أن لبست من غزلك فهو هدي فملك
 قطناً فغزلته ونسج فلبسه فهو هدي خلافاً لهما
 وإن لبس ما غزلت من قطن في ملكه وقت الحلف
 فهو هدي بالاتفاق خاتم الفضة ليس بجلي بخلاف خاتم
 الذهب وعقد اللؤلؤ أن رُصّع فحلي وألا فلا وقال
 حلي مطلقاً وبه يفتى وفي لا يجلس على الأرض فجلس
 على بساط أو حصير لا يحنث وإن حال بينها وبينه
 شيئاً به حنث وفي لا ينام على هذا الفراش فجعل فوقه

فراش اخرفنام عليه لا يحنث وان جعل فوقه
 قرآماً يحنث وفي لا يجلس على هذا السرير ان جعل
 فوقه سرير فجلس لا يحنث وان جعل فوقه بساط
 او حصير حنث -

باب اليمين في الضرب والقتل وغير ذلك

الضرب والكسوة والكلام والدخول يحنث فعلها
 بالحي فلا يحنث من قال ان ضربته او كسوته او كلمته
 او دخلت عليه بفعلها بعد موته بخلاف الغسل
 والحمل والامس ولا يضربها فبذل شعرها او حنقها
 او عظمها حنث ليضربنه حتى يموت فهو على شد
 الضرب ليقتضين دينه قريباً فبادون الشهر
 قريب والشهر بعيد ليقتضينه اليوم فقبضاه زيوفاً
 او بنهرجة او مستحقة او باعه به شيئاً وقبضه
 بزلو رصاصاً او ستوقه او وهبه او ابرأه منه لا يبرأ ليقبض
 دينه درهمادون درهم لا يحنث بقبض بعضه ما لم يقبض كله
 متفرقاً وافرقة بعمل ضررى كالوزن لا يحنث ان كان الاثامه او غير مائة

سواء كبر القاتل
 ستره بقيق يطرح
 على الفراش
 على مفتح الماء
 وكسر الفؤاد
 عنى حلقها
 ساء اى فحوى
 مهول على

او سوى مائة لا يحنث بها او باقل منها وفي لا يفعل كذا اتركه ابداً
 وفي ليفعلنه يكفي فعله مرة حلفه والي ليفعلنه
 بكل داعر تقيد بحال ولايته ليهبته فذهب ولم
 يقبل بزو كذا القرض والعارية والهدية بخلاف
 البيع لا يشترطاً فهو على الاساق له فلا يحنث
 بشم الورد والياسمين وقيل يحنث لا يشترطاً
 او بنفسه فهو على ورقه لا يدخل دار فلان تناول
 الملك والابارة حلف انه لا مال له وله دين
 على مغلس او ملي لا يحنث به

كِتَابُ الْوَقْفِ

هو حبس العين على ملك الواقف والتصدق
 بالمنفعة كالعارية فلا يلزم ولا يزول ملكه
 الا ان يحكم به حاكم قبيح او يعلقه بموته بان
 يقول اذ امت فقد وقفت وعندهما هو حبس
 العين على ملك الله تعالى على وجه يعود نفعه
 الى العباد فيلزم ويحول ملكه بمجرد القول عند

ابى يوسف وعند محمد ^{عليه السلام} الاما لم يسلمه الى ولي فلو
 وقف على الفقراء او بنى سقاية او خاناً او رباطاً
 لبني السبيل او جعل ارضه مقبرة لا يزول ملكه
 عنه الا بالحكم وعند ابى يوسف يزول بمجرد
 القبول وعند محمد اذا سلمه الى متول واستقى
 الناس من السقاية وسكنوا الخان والرباط
 ودفنوا في المقبرة وشرط لتمامه ذكر مصرف
 مؤبد وعند ابى يوسف يصح بدونه واذا انقطع
 صرف الى الفقراء وصح عند ابى يوسف وقف للمشاع
 ويجعل غلة الوقف او الولاية لنفسه وجعل
 البعض او الكل لامهات اولاده او مدبريه
 ما داموا احياء وبعد هم للفقراء وشرط ان
 يستبدل به غيره اذا شاء خلافاً لمحمد في
 الكل وصح وقف العقار وكن المنقول المتعارف
 وقفه عند محمد كالفاوس والمر والقدر
 والمنشار والجنازة وثيابها والقدر والمرجل
 والمصاحف والكتب وابو يوسف معه في وقف

مع آباء زكاة
 مع خاتم كنان
 مع رباط مسافر

مع ائمة محمد

السلاح والكراع كالخيل والابل في سبيل الله تعالى
 وبه يفتى وكذا صح عند ابي يوسف وقفه تبعاً لمن
 وقف ضبيعة ببقرها واكرتها وهم عبدة
 وساثر آلات الحراثة واذا صح الوقف فلا يملك
 ولا يملك الا انه يجوز قسمة المشاع عند ابي يوسف
 ويبدأ من ارتفاع الوقف بعمارتها وان لم يشترطها
 الواقف ان وقف على الفقراء وان على معين
 فعليه فان امتنع او كان فقيراً أجره الحاكم
 وعمره من اجرتها ثمرته اليه ونقض الوقف
 يصرف الى عمارتها ان احتاج والا حفظ الى وقت
 الحاجة وان تعدل صرف عينه يباع ويصرف ثمنه
 اليها ولا يقسم بين مستحق الوقف **فصل** اذا بنى
 مسجداً الا يزول ملكه عنه حتى يفرزه عن ملكه
 بطريقه ويأذن بالصلاة فيه ويصلي فيه واحد
 وفي رواية شرط صلاة جماعة ولا يضرب جعده
 تحته سرداباً لمصالحه فان جعله لغير مصالحه
 او جعل فوقه بيتاً وجعل باباً الى الطريق وعزله

أو اتخذ وسط داره مسجداً أو اذن بالصلوة فيه
 لا يزول ملكه عنه وله بيعه ويورث عنه وعند
 أبي يوسف يزول ملكه بمجرد القول مطلقاً ولو ضاق المسجد
 ومجنبه طريق العامة يوسع منه وبالعكس يباط
 استغنى عنه يصرف وقفه الى اقرب رباط اليه
 والوقف في المرض وصية ويتبع شرط الواقف
 في اجارة الوقف ان وجد والا فيختار ان لا تجر
 الضياع اكثر من ثلاث سنين ولا غيرها اكثر
 من سنة ولا يوجر الا باجراً لمثل ثم لا ينقض ان
 زادت الاجرة لكثرة الرغبة وليس للموقوف
 عليه ان يوجر الا بانابة او ولاية ولا يعار ولا يهن
 وان غصب عقاره يختار وجوب الضمان ولو شرط
 الولاية لنفسه وكان خائفاً تنزع منه وان
 شرط ان لا تنزع

كِتَابُ الذَّبَائِحِ

الذبيحة اسم ما يذبح والذبح قطع الاوداج

وتحل ذبيحة مسلم وكتابي ذمي او حرقي ولو امرأة
او صبيًا او مجنونًا يعقلان او اخرس او اقلف
لا ذبيحة وثني او مجوسي او مرتد او تارك
التسمية عمدًا فان تركها ناسيًا تحل وكرهه ان
يدكر مع اسم الله غيره وصلاً دون عطف وان
يقول - بسم الله اللهم تقبل من فلان فان قاله
قبل الاضجاع او التسمية او بعد الذبح لا يكره
وان عطف حرمت نحو بسم الله وفلان بالجر
وكذا ان ضجع شاةً وسمى وذبح غيرها بتلك التسمية
وان ذبحها بشفرة اخرى حلت وان رمى الى صيد
وسمى فاصاب غيره اكل وان سمى على سهم
ورمى بغيره لا يؤكل والارسال كالرمي والشرط
الذي كرا الخالص فلو قال اللهم اغفر لي لا تحل
وبالحمد لله وسبحان الله يحل لا الوعظ
وحمد له والسنة نحر الابل وذبح البقر والغنم
ويكره العكس ويحل والذبح بين الحلق واللثة
اعلى الحلق واسفله او اوسطه وقيل لا يجوز فوق

العقدة والعروق التي تقطع في الذكوة الحلقوم
والمرئى والودجان ويكفى قطع ثلثة منها ايا كانت
وعند محمد لا بد من قطع اكثر كل واحد منها
وهو رواية عن الامام وعند ابى يوسف لا بد
من قطع الحلقوم والمرئى واحد الودجين
وقيل محمد معه ويجوز الذبح بكل ما افرى الوداج
واضهر الدمار ولومرؤة اوليطة اوسنًا او ظفرًا
منزوعين لا بالقائمين وندب احدا الشفرة
قبل الاضجاع وكرة بعده وكذا اجرها برجلها
الى المذبح والتخع وقطع الرأس والسلخ قبل
ان تبرد والذبح من القفاء وتحل ان بقيت حية
حتى قطعت العروق والا فلا ولزم ذبح صبيد
استأنس وجاز جرح نعيم وحش او تردي في بئر اذا
لم يمكن ذبحه ولا يحل الجنين بذكوة امه اشعر
اولاوقا لا يحل ان تمر خلقه **فصل** ويجزأ كل
كل ذى ناب او مخلب من سبع او طير ولو ضبعًا
او ثعلبًا والحمر الاهلية والبغال والفيل الضبب

واليربوع وابن عرس والزنبور والسلحفات والحشرات
يكره الغراب الأبقع والغداف والرخم والبنات
والخيل تحريمًا في الأصم وعندهما لا تكره الخيل وحل
العقق وغراب الزرع والأرنب ولا يؤكل من
الحيون المائي إلا السمك بأنواعه كالجرث المار
ماهي ولا يؤكل الطافي منه وإن مات لحراً أو برد
ففيه روايتان ويحل هو والجراد بلا ذكوة ولو نجس
شاة لم تعلم حيوتها فحركت أو خرج منها دم حلت
والأفلاوان علمت حلت مطلقاً

كِتَابُ الْأُضْحِيَّةِ

هي واجبة وعن أبي يوسف سنة وقيل هو قولهما
وانما تجب على حرّ مسلم مقيم موثر عن نفسه
لا عن طفله وقيل تجب عنه ايضاً وقيل يضي عنه
البوه أو وصيه من ماله فيطعم منها ما أمكن
ويستبدل بالباقي ما ينتفع به مع بقائه وهي
شاة أو بدنة أو سبع بدنة بأن اشترك مع ستة

في بقرة او بغير وكل يريد القرية وهو من اهلها
 ولم ينقص نصيب احد هم عن سبع فلو اراد احد هم
 بنصيبه اللحم او كان كافراً او نصيبه اقل من
 سبع لا يجوز عن واحد منهم ويجوز اشتراك اقل
 من سبعة ولو اثنين ويقسم لحمها وزنا الاجزافاً
 الا اذا خلط به من اكارعه او جلده ولو شرب بدنة
 للاضحية ثم اشرك فيها ستة جازاً استمسكاً
 ولا اشتراك قبل الشراء احب واوّل وقتها بعد
 فجر النحر ولا تذبح في المصرق قبل صلوة العيد اخره
 قبيل غروب اليوم الثالث واعتبر اخرة للفقير
 وضده والولادة والموت واوّلها افضلها وكرة
 الذبح ليلا فان فات وقتها قبل ذبحها زم التصديق
 بعين المنذورة حية وكذا ما اشراها فقير للتضحية
 والغني يتصدق بقيمتها اشراها اولاً وانما يجزئ
 فيها الجذع من الضأن والثني فصاعداً من الجميع ويجوز
 الجماء والنحصى والثولاء والجرباء السمينة لا العمياء
 والعوراء والجففاء التي لا تنقي والعرجاء التي لا تمشي

الى المنسك ومقطوعة اليد او الرجل وذا هبة
 اكثر العين او الاذن او اكثر الذنب او الالية وفي ذهاب
 النصف روايتان ويجوز ان ذهب اقل منه وقيل
 ان ذهب اكثر من الثلث لا يجوز وقيل ان ذهب
 الثلث لا يجوز ولا يفتر تعيها من اضطرارها عند
 الذبح وان مات احد السبعة وقال ورثته
 اذ جوها عنكم وعنه صح وكذا لو ذبح بدنة عن
 اضحية ومنتعة وقران ويأكل من لحم اضحيته
 ويطعم من شاء من غني وفقير وندب ان لا ينقص
 الصدقة عن الثلث وتركه لذى عيال توسعة
 عليهم وان يذبح بيده ان احسن والا يامر غيره
 ويحضرها ويكره ان يذبحها كتابي ويتصدق بجلدها
 او يعمل له آلة كجراب او خف او فرو او يشترى
 به ما يتفق به مع بقائه كغربال ونحوه لا ما يستهلك كخل
 وشبهه فان بدل اللحم او الجلد به يتصدق به
 ولو ذبح اضحية غيره بغير امره جاز ولو غلط
 اثنان فذبح كل شاة الاخر صح ولا ضمان ويتحالفان

وان تشلأ ضمن كل صأجه قيسة لحه وتصدق بهأ
وصحت التظية بشأة الغصب دون شأة الوديعه
وضمنهأ - ؤ

كتاب الكراهية

المكروه الى الحرام اقرب وعند محمد كل مكروه
حرام ولم يلفظ به لعدم القاطع **فصل في**
الاكل منه فرض وهو يقدر ما يندفع به
الهلاك ومن دواب وهو ما زاد ليتمكن من الصلوة
قائماً ويسهل عليه الصوم ومباح وهو ما زاد
الى الشبع لزيادة قوة البدن وحرام وهو الزائد
عليه الا لقصد التقوى على صوم الغدا ولئلا
يستحيى الضيف ولا تجوز الرياضة بتقليل الاكل حتى
يضعف عن اداء العباداة ومن امتنع عن اكل من الميتة
حال المنحصة او صام ولم يأكل حتى مات اثم بخلاف
من امتنع من التداءى حتى مات ولا بأس بالتفكه
بانواع الفواكه وتركه افضل واتخاذ الاطعمة

سرف وكذا اوضع الخبز على المائدة أكثر من قدر
 الحاجة ومسح الأصابع والسكين بالخبز ووضع
 المعلقة عليه مكرهه وسنة الأكل البسملة
 في أوله والحمد لله في آخره وغسل اليدين
 قبله وبعده ويبدأ بالشيتان قبله وبالشيوخ
 بعده ولا يحل شرب لبن الاثنان ولا بول ابل
 ولا استعمال اناء ذهب او فضة لرجل او امرأة
 وجل استعمال اناء عقيق وبلور وزجاج ورصاص
فصل في الكسب افضله الجهاد
 ثم التجارة ثم الحوالة ثم الصناعة ومنه فرض
 وهو قدر الكفاية لنفسه وعياله وقضاء ديونه
 ومستحب وهو الزيادة عليه ليواسى به فقيراً
 او يسهل به قريباً ومباح وهو الزيادة للجمال

من المذنب
 ايمان من الفقير
 مع ان النبي
 عليه السلام
 قال انما يحل
 الله في الارض
 واخذوا اليه
 انفسهم لئلا

النجارة
 اياديه اخر فقرا واول
 من فعله آدم عليه السلام وقال
 نبيا الارض ١٢ سنة لانه عليه
 السلام حرر من عليها
 فقال

من افضل
 ان الكسب الجهاد ان فيه
 الجميع بين حصول الكسب اعزاز
 الدين وتهدد عدو الله ١٢ سنة لقوله عليه
 السلام انما اجوا الصديق مع الكرام
 البر ١٢ سنة قيل الزرع
 افضل من

وحرام وهو الجمع للتفاخر والبطر وإن كان من
حل وينفق على نفسه وعياله بلا اسراف ولا
تقتير ومن قدر على الكسب لزمه وإن عجز
عنه لزمه السؤال فإن تركه حتى مات أثر
وإن عجز عنه يفرض على من علم به أن يطعمه
أو يدل عليه من يطعمه ويكره إعطاء سؤال
المسجد وقيل إن كان لا يتخطى رقاب الناس ولا يمر
بين يدي مصلى لا يكره ولا يجوز قبول هدية امرأة
الجور إلا إذا علم أن أكثر ماله من حل ولا تكره
أجارة بيت بالسواد ليتخذ بيت ناراً وكنيسة أو
بيعة أو يباع فيه الخمر وعندهما تكره وتكره
في المصر اجتماعاً وكن في سواد غالبه أهل الإسلام
ومن حمل لذي خمر أباً جرطاب له وعندهما
يكره ولا بأس بقبول هدية العبد التاجر واجابة

<p>أنفقاً لزمه السؤال لأنه لو أقام ما لم يمس السؤال إلا عند الجور قال علي كسب العبد فإن</p>	<p>البطر هو الغزو والكبر قال الله تعالى الحكيم الشاكر والتفاخر بالكثرة ١٣ الله تعالى وصفت عباده الزمن وإذا</p>
---	--

تركه
أي السؤال وهو
قادر عليه حتى
مات من جوعه ثم
لأنه القى نفسه
إلى الملكة فإن
السؤال بوجهه
إلى مائة ومائة
نفسه في هذه
الحالة كما كسب
ولا دل في السؤال
في هذه الحالة ١٣
مع والقياس إن
لا يجوز لأنه تبع
والعبد ليس له أهله
تكن يجوز في النبي
بمسألة الضرورة استحبنا

دعوتهم واستعارة دابته وكرة قبول كسوته ثوباً
واهدائه احد النقيدين ويقبل في المعاملات
قول الفرد ولوانثى او عبداً او فاسقاً او كافراً لقوله
شريت اللحم من مسلم او كتاني فيحل او من عجوسى فيحرم
وقول العبد والامة والصبي في الهدية والاذن
وشروط العدل في الديانات كالخبر عن نجاسة
الماء فيتممر ان اخبر بها مسلم عدل ولوانثى
او عبداً او يتجرى في الفاسق والمستور ثم يعمل
بغالب رأيه ولواراق فيتممر عند غلبة صدقه
وتوضياً ويتممر عند غلبة كذبه كأن احوط
فصل في اللبس - الكسوة منها فرض وهو
ما يستر العورة ويدفع ضرر الحر والبرد والاولى
كونه من القطن او الكتان بين النفيس والخسيس
ومستحب وهو الزايد لاخذ الزينة واظهار
نعمة الله تعالى ومباح وهو الثوب الجميل
للتزين ومكروه وهو اللبس للتكبر وليستحب
الابيض والاسود ويكره الاحمر والمعصر والسنة

ارخاء طرف العمامة بين كتفيه قد رشير
 وقيل الى وسط الظهر وقيل الى موضع الجلوس
 واذا اراد تجديد لقلها نقضها كما لقلها ويحل
 للنساء لبس الحرير ولا يحل للرجال الا قد رابع
 اصابع كالعلم ولا بأس بتوسدها وافتراشه
 خلافا لهما ولا بأس بلبس ما سداه ابريسم
 وحشمته غيره وعكسه لا يلبس الا في الحرب
 ويكره لبس خالصه فيها خلافا لهما ويجوز للنساء
 التحلي بالذهب والفضة لا للرجال الا الخاتم
 والمنطقة وحلية السيف من الفضة ومسمار
 الذهب في ثقب الفخذ وكتابة الثوب بذهب او فضة
 وشلا السز بالفضة ولا يجوز بالذهب خلافا لهما ولا يتختم
 بحجر ولا صفر ولا حديد وقيل يباح بالحجر الشب وتر
 التخم افضل لغير السلطان والقاضي ويجوز الاكل والشرب
 من زناء مفضض والمجلوس على سرير مفضض بشرط ابتداء موضع الفضة ويكره عند
 ابي يوسف وعن محمد روايتان ويكره لباس الصبي
 ذهباً او حريزاً ويكره حمل خرقة لمسح العرق او المخاط

مع ولا يلقها على
 الارض دفعة واحدة هكذا

نقل من فعل عليه
 السلام في

الاحتياط
 في الفضل في

الحسين في الله
 له ولو الدرية

مع الفتح في
 من الثوب بالفسيف

فان قارر
 سه امي من

بين السلي

أو الوضوء ان للتكبر وان للحاجة فلا هو الصحيح والرتم
لا بأس به - فصل في النظر ونحوه
 ويحرم النظر الى العورة الا عند الضرورة
 كالطبيب والخاص والخافضة والقابلة والخاص ولا يتجاوز
 قدر الضرورة وينظر الرجل من الرجل الى ما سوى
 العورة وقد بينت في الصلوة وتنظر المرأة من
 المرأة والرجل الى ما ينظر الرجل من الرجل ان
 امننت الشهوة وينظر الى جميع بدن زوجته
 وامته التي يحل له وطؤها ومن محارمه وامه
 غيره الى الوجه والرأس والصدر والساق
 والعضد ولا بأس بمسه بشرط امن الشهوة في
 النظر والمس ولا ينظر الى البطن والظهر والفخذ
 وان امن ولا الى الحرة الاجنبية الا الى الوجه

س
 جواز النظر الى
 وجه المرأة
 الا بشبهة الشبهة
 امن الشهوة
 سكن في زمان
 انسلخ الصلوة
 وامتنع في زمان
 فلا يجوز ان جميع
 النساء من نظر
 الوجه - وفي
 ايمان الواجبية
 انه مكروه ولو
 فحرام كما في نادرة
 الفتاوى
 العلوية الا في
 الدين ابا الفتح
 في كتابه
 شيخ الفقه
 س

والمحصل ان كل ما فعل
 فحرام او مكروه وما فعل للحاجة
 فليس بفحش عنك عقد الزنا
 س
 في الفتنة التي
 س

هو الخط الذي يعتقد
 لا يصح تثليث كل شيء فلا بأس به
 لا يردى انه عليه السلام من بعض الحكماء
 بالرتم ولا به ليس بعيب لما فيه من الفحش
 الصحيح وهو التلذذ كذكره في
 الجملية وغيرها

في حق النساء ١٢

والكفين ان امن الشهوة والا فلا يجوز لغيرا لشاهد
عند الاداء والمحاكم عند الحكم ولا يجوز مس
ذلك وان امن ان كانت شابة ويجوز ان يجوز
لا تشتهى او هو شيخ يأمن على نفسه وعليها ويجوز
النظر والمس مع خوف الشهوة عند ارادة الشيء
او النكاح والعبد مع سيده كالاجنبي والمجرب
والخصي كالنخل ويكره للرجل ان يقبل الرجل
ويعانقه في ازار بلا قميص وعند ابى يوسف
لا يكره ولا بأس بالمصافحة وتقبيل يدي العالم
او السلطان العادل ويعزل عن امته بلا اذنها
لا عن زوجته الا بالاذن ولا يعرض الامه اذا بلغت
في ازار واحد - **فصل في الاستبراء**
من ملك امه بشاء او غيره يحرم عليه وطئها
ودواعيه حتى يستبرئ بحیضة فيمن حيض
وبشهر في غيرها وفي مرتفعة الحيض لا بايا بين
بثلاثة اشهر وعند محمد باربعة اشهر وعشر
وفي رواية بصفرها وفي الحامل بوضعه ولو كانت

عنه
المصافحة بالدين
سنة فلا يجوز
واحدة كاشاعت
اليوميين الناس
فخصوا في غيب
المقلدين الذين
مواهل الحديث
فليس على جمهور
دليل غير الجدل
والبحث والشو
والعبث
عنه بان صارت
مبتدأة الظهر
رافة وموش
ومحسب
تحيض ١٢

بكراً او مشريةً من امرأة او مال طفل او من
 يجرم عليه وطئها ويستحب الاستبراء للبائع
 ولا يجب عليه ولا تكفى حيضة ملكها فيها ولا التي
 قبل القبض او قبل الاجازة في بيع الفضولي وكن
 الولادة وتكفى حيضة وجدت بعد القبض
 وهي مجوسية فاسلمت ويجب عند تلك نصيب
 شريكه لا عند عود الأبقرة ورد المغصوبة والمستأجر
 وفك المرهونة ولا تكرر الحيلة لاسقاطه
 عند ابى يوسف خلافاً للمحمد وأخذ بالأول
 ان علم عدم الوطئ من المالك الأول وبالثاني
 ان احتمل والحيلة ان لم تكن تحت حرة ان تزوجها
 ثم يشترىها وان كانت تحت حرة فان يزوجها
 البائع قبل البيع او المشتري بعد البيع قبل
 القبض ثم يطلق الزوج بعد الشراء والقبض
 او بعد القبض ومن ملك امتين لا يجتمعان نكاحاً فله
 وطئ احداهما فقط ودواعيه فان وطئهما
 او فعل بهما شيئاً من الدواعي حرم عليه وطئ

كلّ منهما وودوا عليه حتى يجرما أحدهما.

فصل في البيع ويكره بيع العذرة
خالصة وجاز لو مخلوطة في الصبيح وجاز بيع السرّين
والأنتفاع كالبيع ومن رأى جارية رجل مع آخر
يبيعها قائلاً وكنتى صاحبها واشتريتها منه أو
وهبها لي أو تصدق بها عليّ ووقع في قلبه صدقه
حلّ له شراءها منه ووطئها ويجوز بيع بناء مكة
ويكره بيع أرضها وأجارتها خلافاً لهما وقولهما
رواية عن الإمام ويكره الاحتكار في اقوات الأديين
والبها ثم يبلد يضر بأهله وعند أبي يوسف في كل
ما يضر احتكاره بالعامّة ولو ذهباً أو فضة أو ثوباً
وإذا رفع إلى الحاكم حال المحتكر أمره ببيع ما يفضل
عن حاجته فإن امتنع باع عليه ولا احتكار في غلة
ضبيعتة ولا في أجلبه من بلد آخر وعند أبي يوسف
يكوه وكذا عند محمد إن كان يجلب منه إلى مصر
عادة وهو المختار ويجوز بيع العصير ممّن يتخذ
خمرًا ولو باع مسلم خمرًا أو في دينه من ثمنها كره

عنه
رجع الإنسان
أو الخلوطة
بيع من العذرة
خالصة
والسرّين
كالبيع في الحكم
فما كان بيعه
غير جائز
يكون الانتفاع
به غير جائز
وما كان بيعه
جائز يكون
الانتفاع به
جائزاً
أبو القاسم
محمد بن عبد الله
الحسيني غفر
الله له

لرب الدين اخذه وان كان المديون ذميًّا لا يكره
 ويكره التسعير الا اذا تعدَّى ارباب الطعام في
 القيمة تعدى يا فاحشاً فلا بأس به بمشورة اهل
 الخبرة ويجوز شراء ما لا بد للطفل منه وبيعه
 لاخيه وعمله وامه وملقطه ان هو في حجرهم
 وتوجره امه فقط - **فصل في المتفرقات**
 تجوز المسابقة بالسهم والخيل والحسب والبغال
 والابل والاقدام وان شرط فيها جعل من احد الجانبين
 او من ثالث لا سبقهما جاز وان من كلا الجانبين
 يحرم الا ان يكون بينهما محلل كفي لهما ان سبقهما
 اخذ منهما وان سبقاه لا يعطيهما وفيما بينهما ايهما
 سبق اخذ من الآخر وعلى هذا لو اختلف اثنان في
 مسألة واراد الرجوع الى شيخ وجعلوا على ذلك
 جُعلاً ووليمة العرس سنة ومن دعي فليجب ان
 لم يجب اثر ولا يرفع منها شيئاً ولا يعطى سائلاً
 الا باذن صاحبها وان علم المدعى ان فيها لهواً
 يجب وان لم يعلم حتى حضر فان قدر على المنع فعل

والا فان كان مقتدى به او كان اللهو على المائدة
 فلا يقعد والا فلا بأس بالقعود وقال الامام
 ابتليت به مرة فصبرت وهو محمول على ما قبل
 ان يصير مقتدى به ودل قوله ابتليت على حرمته
 كل الملاهي لان الابتلاء انما يكون بالحرم والكلام
 منه ما يوجبه كالسبيح ونحوه وقد يأتثربه
 اذا فعله في مجلس الفسق وهو يعلمه وان قصد
 فيه الاعتبار والا نكار فحسن ويكره فعله للتأجر
 عند فتح متاعه والترجيع بقراءة القرآن
 والاستماع اليه وقيل لا بأس به وعن النبي
 عليه السلام انه كره رفع الصوت عند قراءة
 القرآن والجنائز والزحف والتذكير فما ظنك
 به عند الغناء الذي يسمونه وجداً وكره
 الامام القراءة عند القبر وجوزها محمد وبه
 اخذ ومنه ما لا اجرفيه ولا وزر نحو قوم واقعد
 وقيل لا يكتب عليه ومنه ما يأتثربه كالكذب
 والغيبة والنهيمة والشتم والكذب حرام

ألا في الحرب للخدعة وفي الصلح بين اثنين وفي ارضاء
 الأهل ودفع الظالم عن الظلم ويكره التعريض به
 إلا الحاجة ولا غيبة لظالم ولا اثم في السعي به
 ولا غيبة إلا المعلوم فاغتيا ب أهل قرية ليس
 بغيبة ويحرم اللعب بالكرداء والشطرنج والأربعة
 عشر وكل لهو ويكره استئجار الخصيان ووصل
 الشعر بشعر آدمي وقوله في الدعاء استألك بمعقد
 الغر من عرشك خلافاً لأبي يوسف وقوله استألك
 بحق أنبيائك ورسلك واستماع الملاهي حرام
 ويكره تشييراً المصحف ونقطه ألا للعجم فانه حسن
 ولا بأس بتجليته ولا بأس بدخول الذمى المسجد الحرام
 ولا بيعادته ويجوز اخصاء البهائم وانزاع الحمير
 على الخيل والحقنة للرجال والنساء لا يجرموا بالخمر
 ونحوها ولا بأس برزق القاضي كفاية بلا شرط
 ولا بأس بسفر الأمانة وأما الولد بلا حرم والخلو بهما
 قيل تباح وقيل لا ويكره جعل الراية في عنق العبد
 لا تقيده ويكره ان يقرض بقالاً درهماً لئلا يخذ

مع اللعب
 بالزور والكلاب
 بالحيض
 والشطرنج هو
 كعبة عندنا
 اصحاب الملة
 الخفيفة كل
 بلا موارعد
 الشافية ذكره
 القسطنطيني
 أبو الفضل محمد
 عن أبي الحسين
 غفر الله له والديه
 عن فضول
 هذه الرواية الذي
 جعل يجعل
 في القوم

منه به ما يحتاج الى ان يستغرقه والسنة تقليم
 الاظافر وتنف الابط وحلق العانة والشارب
 وقصه حسن ولا بأس بدخول الحمام للرجال
 والنساء اذا اتزرو غصّ بصره وليستحب اتخاذ الاوعية
 لنقل الماء الى البيوت وكونها من الخرف افضل
 ولا بأس بستر حيطان البيت باللبود للبرد ويكره
 للزينة وكن ارخاء البستر على البيت واذا ادى
 الفرائض واحب ان يتنعم بمنظر حسن وجوار جميلة
 فلا بأس به والقناعة بآدنى الكفاية وصرف الباقي الى
 ما ينفع في الآخرة اولى ؛

كِتَابُ لَصِيدٍ

هو الاصطياد وهو جائز بالجوارح المعلمة والمحد
 من سهم وغيره لما يؤكل لا كله وما لا يؤكل
 للجلده وشعره ولا بد فيه من الجرح وكون
 المرسل او الرامي مسلماً او كتابياً وان لا يترك
 التسمية عمداً عند الارسال او الرمي وكون

الصيد ممتنعاً وان لا يتعد عن طلبه بعد التواري
 عن بصره وان لا يشارك المعلم غير المعلم ومسل
 من لا يحل إرساله وان لا تطول وقفته بعد
 الارسال لغير اكم ان للصيد ويجوز بكل جارح
 علم من ذي ناب او مخالب ويثبت التعلم بغالب
 الرأي او بالرجوع الى اهل الخبرة وعندهما
 وهو رواية عن الامام يثبت في ذي الناب وترك
 الاكل ثلثاً وفي ذي المخالب بالاجابة اذا دعي بعد
 الارسال فلواكل منه البازي اكل لا ان اكل
 منه الكلب او الفهد فان اكل او ترك الاجابة
 بعد الحكم يتعلمه حرم ما صاده بعده حتى
 يتعلم وكذا ما صاده قبله وبقي في ملكه خلافاً
 لهما فان شرب الكلب من دمه او نهمه فقطع
 منه بضعة فرماها واتبعه اكل وان اكل تلك
 البضعة بعد صيده وكذا لو اكل ما اطعمه
 صاحبه من الصيد او اكل هو بنفسه منه بعد
 احراز صاحبه بخلاف ما لو اكل القطعة قبل اخذه

الصيد وان خنقه ولم يجرحه لا يؤكل وكذا
 ان شاركه كلب غير معلّم او كلب مجوسى او كلب
 ترك مرسله التسمية عمدا وان ارسل مسلّم
 كلبه فزجره مجوسى فانزجر حل وبالعكس حرم
 وان لم يرسله احد فزجره مسلّما وغيره فالعبرة
 للنزاجرو ان ارسله ولم يسم ثم زجره فسمى فالعبرة
 لحال الارسال وان ارسله على صيد فاخذ غيره
 حل ما دام على سنن ارساله وكذا لو اسبله على
 صيد بتسمية واحدة فاخذ كلها حلّت وان
 ارسل الفهد فكن حتى استمكن ثم اخذ حل وكذا
 الكلب اذا اعتاد ذلك ولو ارسله على صيد فقتله
 ثم اخذ اخر اكلا لورعى صيدا فاصاب اثنين
 واذا رعى سهمه وسبى اكل ما اصاب ان جرحه
 وان تركها عمدا حرم وان وقع السهم به فتجامل
 وغاب ولم يقعد عن طلبه ثم وجده ميتا حل ان
 لم يكن به جراحة غير جراحة السهم ولا يلحل ان
 قعد عن طلبه ثم وجده والحكم فيما جرحه الكلب

كالحكم فيها جرحه السهم وان رماه فوق في ماء او على
 سطح او جبل او شجرا وحائط او آجرة ثم تردى
 فمات حرم وكذا لو وقع على رمح منصوب
 او قصبة قائمة او حرف آجرة فجرح بها وان
 وقع على الارض ابتداء حل وكذا لو وقع على عذوة
 او آجرة فاستقر ولم ينجر حل وان وقع في الماء
 فمات حرم وان كان الطير مائياً فوق فيه فان
 انغمس جرحه فيه حرم والا حل ويجرم ما قتله
 المعراض بعرضه او البندقة ولم يجرحه وان
 اصابه بحجر وجرحه بجده فان ثقلاً لا يؤكل
 وان خفيفاً أكل وان لم يجرحه لا يؤكل مطلقاً
 ولورماه بسيف او سكين فاصابه ظهره او مقبضه
 فقتله لا يؤكل وشرط في الجرح الادماء وقيل لا يشترط وقيل
 ان كبيره لا يشترط وان صغيره لا يشترط وان اصاب
 السهم ظلفه او قرنيه فان ادماه حل والا فلا
 وان رمى صيداً فقطع عضواً منه أكل دون
 العضو وان قطعه ولم يبينه فان احتمل التيامه

كل العضو ايضاً والا فلا وان قد ه نصفين
او اثلاثاً والاكثر من جانب الجزء كل الكل
وكذا لو قطع نصف رأسه او اكثر واذا ادرك
الضئد حيّاً حيوة فوق حياة المذبوح فلا بد من
ذكوته فان تركها متمكناً منها حرم وكذا
لو غير متمكن في ظاهرها الرواية وان لم يبق من
حيوته الا مثل حيوة المذبوح وهو ما لا يتوهم
بقاؤه فلم يدر كنهه حيّاً وقيل عند الامام لا بد
من تذكيته ايضاً فان ذكاه حل وكذا ان ذكى
المرتدية والنطيحة والموقودة والثني بقر
الذئب بطنها وفيه حيوة خفية او جليلة حل
وعليه الفتوى وعند ابي يوسف ان كان
لا يعيش مثله لا يحل وعند محمد ان كان يعيش
فوق ما يعيش المذبوح حل والا فلا ومن روى
فاخنه واخرجه عن حيز الامتناع ثم رماه
اخر فقتله حرم وضمن قيمته فحراً للاول
وان لم يخنه الاول حل وهو الثاني ومن ارسل

كلباً على صيد فأدركه فضربه فصرعه
 ثم ضربه فقتله أكل وكذا الوارسل كلبين فصرعه
 أحدهما وقتله الآخر ولو ارسل رجلاً من كل منهما
 كلبه فصرعه أحدهما وقتله الآخر حل
 وهو الأول ولو ارسل الثاني بعد صرع الأول
 حرم وضمن كما في الرمي ومن سمع حساً فظنه انساناً
 فرماه أو ارسل عليه كلبه فإذا هو صيد أكل ثم لا غير
 الحمد لله الذي منه المبتدأ واليه المنتهى على تكميل طبع خلاصة
 الملتقى كالجوهر المنتقى مجموعة جامع الفضل الموهب العالم الأجل
 والبارع الأجل مولانا إبراهيم بن محمد بن إبراهيم الحلي
 بالتصحيح والتحقيق ومزيد التصحيح والتشريح بالخواشي المفيدة في المقامات
 العديدة من العالم الأديب والفاضل الأريب السيد الحسين النسيب
 الشريف النقيب مولانا أبي الفضل محمد بن محمد بن الحسيني القادر النظمي
 شيخ الفقه والأصول ومفتي المدرسة النظامية مجيد راباد طينت
 عن الشرور الزمانية والفساد بفضل الله الحامى ولطفه السامى -
 بحسب امرؤ لا ميرا لمحمد وما لمطاع صدق الصدور في الأمور المذهبية
 وفي العلوم الدينية طويل الذراع والباع العالم الرباني مولانا

حبيب الرحمان خان الشرواني فازينيل الاماني امير مجلس شاعة العلوم
 لا زالت شارقة بارقة كاليدريين الجحوم في العهد المسعود المبادي
 سلطان العلوم ظل الله في بساط الارض عامر المعجزة في الطول والعرض
 نامر الاسلام والمسلمين محي الملة والدين مولا تاوولي نعمتنا الشواب
مير عثمان عليخان نظام الملك الصفياء السابغ بهادر سلطان
 الدكن خلد الله ملكه ودولته آمين يارب العالمين -

تَصْحِيحُ الْأَخْلَاطِ الْوَاقِعَةِ فِي خُلَاصِ مُلْتَقَى الْأَجْمَرِ

صحيح	غلط			صحيح	غلط		
تتف	تتف	٦	٩٣	تنفس	تنفس	١١	٦
الصبح	انصبج	١٤	١٢٢	فنسيه	فلسيه	٣	١٧
لا تطلق	لا تطلق	٢	١٣٣	والاوقات	والاوقات	٦	١٩
فوى	فوى	١٥	١٢١	يسجد	يسجد	٥	٢٢
المزعر	المنعمر	١	١٥٢	خير	خير	٦	٢٦
قبل	قيل	٦	١٥٤	اصبع	اصبع	١١	٣١
فاورعهم	قاورعهم	٥	١٥٨	الولى	الولى	١٤	٥٠
يكرة	يكرة	٢	١٩٤	للمدنيين	للمدنيين	٥	٤٨
أجرة	آجرة	٦	٢٠٢	محسور	محسور	١٦	٨٢
ظلفه	ظلقه	٥	٢٠٢	واتم	وايم	٢	٨٨
تكمات	تكمات			منكبيه	منكبيه	٣	٩٠

فهرست مضامین خلاصه فلتقی البحر

صفحه	مضمون	صفحه	مضمون
۱	الحمد والثناء وسبب التأليف	۲۱	باب صفة الصلاة
۳	كتاب الطهارة	۲۲	فصل الخشوع في الصلاة
۴	السنن والنواقض للوضوء	۲۶	وتكبير التقرية فصل في الجهر بالقراءة
۵	فرائض الغسل والغسل المستنون لواجب	۲۷	فصل في الجماعة
۶	ما تجوز به الطهارة	۲۸	باب الحدث في الصلاة
۷	احكام الملبس	۳۰	باب ما يفسد الصلاة وما يكره فيها
۸	حكم السجود و باب التيمم	۳۲	فصل في مكروهات الصلاة
۱۰	احكام المسح على الخفين	۳۳	باب لو تروا النواقل
۱۲	باب الحيض	۳۴	فصل التراخي
۱۳	فصل احكام المستحاضة	۳۵	فصل في الكسوف والاستسقاء
۱۴	باب الانحسار	۳۶	باب ادراك الفريضة
۱۶	كتاب الصلاة	۳۷	باب الفوائت
۱۸	باب الاذان	۳۸	باب سجود السهو
۱۹	باب شروط الصلاة	۴۰	باب صلاة المريض

صفحة	مضمون	صفحة	مضمون
٣١	باب سجود التلاوة	٤١	باب موجبات الفساد
٣٣	باب المسافر	٤٤	كتاب الحج
٣٣	باب صلاة الجمعة	٨٨	باب الجنائيات
٣٤	باب العيدين	٩٢	فصل في قتل الصيد
٣٨	باب صلاة الخوف	٩٥	باب محاذرة الميقات بلا احرام
٣٩	باب صلاة الجنائز	٩٦	باب اضافة الاحرام الى الاحرام
٥٣	باب الشهيد	٩٤	باب الاصهار والفوائت
٥٣	باب الصلاة في الكعبة	٩٨	باب الحج عن الغير
٥٦	كتاب الزكاة	١٠٠	باب الهدى
٦٠	باب زكاة السوائف	١٠١	مسائل منثورة وكتاب النكاح
٦١	باب زكاة الذهب والفضة والعرض	١٠٣	باب المحرمات
٦٢	باب العاشر	١٠٥	باب الاولياء والاكفاء
٦٢	باب الزكاز	١٠٩	باب المهر
٦٣	باب زكاة الخراج	١١٦	باب نكاح الرقيق
٦٦	باب المصروف	١١٩	باب القسم
٦٤	باب صدقة الفطر	١٢٠	كتاب الرضاع
٦٩	كتاب الصوم		

مضمون	صفحة	مضمون	صفحة
بابا ليمين في الذنوب والفروج والآيات والسكنى وغير ذلك	١٦٤	كتاب الطلاق	١٢١
بابا ليمين في الأكل والشرب للبس الكلام	١٤٠	باب إيقاع الطلاق	١٢٣
بابا ليمين في الطلاق والعقاق	١٤٥	فصل في الطلاق بالكنايات	١٢٨
بابا ليمين في البيع والشراء والزواج وغير ذلك	١٤٦	باب تفويض الطلاق	١٢٩
بابا ليمين في الضرب القتل وغير ذلك	١٤٩	باب التعليق	١٣٢
كتاب الوقت	١٨٠	باب طلاق المريض	١٣٦
كتاب الذبائح	١٨٣	باب الرجعة	١٣٤
كتاب الأضحية	١٨٦	باب في الأيلاء	١٣٠
كتاب الكراهية	١٨٩	باب الخلع	١٣٢
فصل في الكسب	١٩٠	باب الظهار	١٣٥
فصل في اللبس	١٩٢	باب اللعان	١٣٨
فصل في النظر ونحوه	١٩٣	باب العتتين	١٥٠
فصل في الاستبراء	١٩٥	باب العدة	١٥٠
فصل في البيع	١٩٤	باب ثبوت النسب	١٥٥
فصل في المتفرقات	١٩٨	باب الحضنة	١٥٤
كتاب الصيد	٢٠١	باب النفقة	١٥٨
كتاب		كتاب الأيمان	١٦٣

